دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثاني عشر (12) ـ سبتمبر 2010

تصاعد العمليات العسكرية في المدن منذ نهاية الحرب الباردة.

أ..محمد خوجة

المنطق النقدي للديمقراطية عند هابرماس

د.سالم برقوق وك. ويلم

رهانات سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب

ا.فاطمة الزهراء بن شعبان

ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي

أ.علي بن طاهر

سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا

أ.عبد النور منصوري

العلاقات العسكرية –المدنية والتحديات الجديدة

أ.محمد نجيب عمارة

التداعيات عبر قومية للعولمة: نحو مواطنة عالمية:

أ.فاروق العربي

الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر

د.عبد القادر عبد العالي

قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

العدد الثاني عشر

12

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
markazbassira@hotmail.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2006/ 1378
ردمد: 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

نائب رئيس التحرير - أ.سالمي العيفة

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر.

ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني :

http/ www.albassira.net

البريد الإلكتروني :

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغلن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	جامعة كاليفونيا (USA)
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (12) ـ سبتمبر 2010

محتـويات

▪ افتتاحية العدد:	رئيس التحرير	5
دراسات		
تصاعد العمليات العسكرية في المدن منذ نهاية الحرب الباردة.	أ/محمد خوجة أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والإعلام.	11
المنطق النقدي للديمقراطية عند هابرماس	د/ سالم برقوق وك. ويلم	35
رهانات سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب	أ/ فاطمة الزهراء بن شعبان طالبة تحضر رسالة دكتوراه على مستوى كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر	59
ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي.	أ/علي بن طاهر قسم العلوم السياسية جامعة وهران	75
سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا	أ/ عبد النور منصوري باحث في العلوم السياسية	101
مقالات		
العلاقات العسكرية –المدنية والتحديات الجديدة	أ/محمد نجيب عمارة باحث في العلاقات الدولية	117

التداعيات عبر قومية للعولمة: نحو مواطنة عالمية:	أ/ فاروق العربي	127
الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر	د/ عبد القادر عبد العالي قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة.	135
قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر	أ/ كنزة مغيش حامة كلية العلوم السياسية والإعلام	147

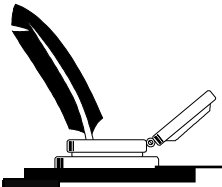

أ.د. أحمد برقوق

العولمة وإشكالية الأمن الإنساني

تعد العولمة أحد المفاهيم –المفتاح التي تلقت على كتابات وقراءات وتحاليل متخصصة وأخرى غير متخصصة وعبر تخصصية، وذلك بالتطرق لأبعادها ولفواعلها ولمحدداتها ولغاياتها (إن وجدت). كما كان لها الحيز الأكبر من حيث الاستخدام الإعلامي والعالم بشكل يضاهي بذلك مفاهيم الحرية والتنمية... كما وظف وبصفة شبه متلازمة عندما تذكر حركيات السوق، الاقتصاد، الإعلام والاتصال ... بل وحتى قيم حقوق الإنسان الديمقراطية.... والحكم الراشد[1].

سوف تحاول هذه الورقة تحليل ماهية العولمة بالتركيز على أبعادها المضامنية وفواعلها باستخدام مقاربة نقدية قوامها الأمن الإنساني.

●العولمة: الظاهرة والمفهوم

يرجع دارسو ومؤرخو العلاقات الدولية العولمة إلى حقبات زمنية متباينة سواء بربطها بثورة المعلومات، عولمة النظام الرأسمالي، بانتهاء البنى والدوغماتية الاشتراكية أم بعولمة المال بترابط أهم البورصات العالمية، أم بتحرير التجارة العالمية بانتهاء جولة أوروقواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية. كما أن هناك من يردها لعولمة نمط التنظيم السياسي المرتبط بالدولة (منتوج حضاري سياسي أوربي) وهناك من يرجعها لبناء هيكلات قانونية عالميةInternational legal regimes (القانون الدولي العام) أو هيكلات معيارية عالمية International normative regimes (حقوق الإنسان) أو هيكلات بنيوية عالمية International structures(منظمة الأمم المتحدة كآلية هادفة لبناء منطق الرشادة العالمية) ....الخ. فهذه التصورات الجزئية جعلت James N.Rosenau يعتبر العولمة كمخاض عسير

([1])Z. Bauman: "Globalization: The human consequences", London: Polity, 1998

لنظام كوني قادم تختلف فيه طبيعة التفاعل وأولويات الإنسان وولاءاته وخصوصيته ... وهذا نفس ما ذهب إليه الكاتب الكندي شوسودوفسكي حول عولمة الفقر ... أو ما ذهب إليه الكاتب الألماني Ulrich Beck 2 حول عولمة المخاطر La Societé des Risques، أو ما ذهبت إليه Susan Strange حول عولمة اللا يقين فيما يخص البيئة ... أو ما ذهبت إليه مجموعة الأزمات الدولية حول الحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات ... أو ما ذهب إليه عدد من الباحثين في الشفافية التسيرية حول عولمة الرشوة والفساد ... إلى غير ذلك من التصنيفات والتوظيفات حول العولمة .

ومع هذه الاختلافات المضامنية في توظيف مفهوم العولمة إلا أنه مع ذلك فهناك إجماع عملي على اعتبارها مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر. وكثيرا ما تكون هذه الحركيات عبر وطنية وعابرة للحدود وفي أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولتية مثل المنظمات غير الحكومية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الوظيفية الإنسانية (Medecins sans Frontieres, Human Rights Watch, OXFAM, CARE.. أو صناديق الاستثمار Hedge Funds الأفراد الفاعلين من أمثال George Soros, Bill Gates بل حتى بن لادن) وجماعات الجريمة المنظمة والإرهابية ...الخ .

كما أن العولمة بطبعها متعددة الأبعاد فهي اقتصادية من حيث عولمة الأذواق الاستهلاكية والأنماط التنظيمية ووسائل الإنتاج وعلاقات العمل. كما أنها تجارية من خلال دفع العالم عبر منظمة التجارة العالمية لأن يكون منظما بنفس القواعد (التجارية والخدماتية)، أو إعلامي بحكم تحول العالم بالتدفق المعلوماتي الكبير (صوت وصورة ومحتوى رقمي) إلى قرية صغيرة بالمعنى الذي قدمه ماك لوهان منذ أكثر من 40 سنة، أو حقوقي بفعل عولمة حقوق الإنسان بعد تبني 172 دولة لأرضية فينا (1993) والتي جعلت من هذه القيم هيكلة متكاملة وعالمية رافضة للانتقاء والتجزئة أو الاستثناء كما ربطتها أيضا بالديمقراطية المشاركتية واقتصاد السوق الحر .

فالعولمة بالتالي هي متعددة الحركيات والمضامين والفواعل والأبعاد ... وغير محدودة التأثير أو التداعيات .

- العولمة والأمن الإنساني:

إذا كانت العولمة مفهوما وحركيات قد حولت معاني الجغرافيا والزمن وجعلت الحدود عائمة ومائعة وقزمت السيادة، ولكنها في

(2)Ulrich Beck: "Risk Society: towards a new modernity", London: Sage, 1992. cf also U. Beck: "The World risk Society", London: Polity, 1999

ذات الوقت قد خلقت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته ... بالنظر إلى توسع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح ... وحتى الحرب، إلى الدولة ببطشها وقمعها وتعسفها وكذلك إلى حركيات عجزها التنموي أو الديمقراطي ...أو التسييري بل أحيانا حتى فشلها إن لم نقل انهيارها (حالة الصومال). وما لذلك من تداعيات على أمن الدولة والمجتمع والإنسان. كما إن ضعف المقدرة الداخلية للدول وعدم انسجامها المجتمعي كثيرا ما خلق اضطرابات وقلاقل بل وحتى عنفا طائفيا وتمردات زهقت الأرواح بالآلاف ...أو أكثر. إنها الدولة وما تقوم به أو لا تقوم به ما كان بالأساس مهددا لأمنها وأمن الإنسان بداخلها[3].

ولكن في عصر ما بعد الحداثة أصبحت الدولة ذاتها ضحية الثورة التكنولوجية التي جعلت من الأفراد الخارجين عن الولاء والقانون يهددون أمنها باسم التمرد والعصيان والإرهاب، كما تفاقمت ظاهرة التصدع الاجتماعي بحكم الثورة المعلوماتية التي أفقدت الدولة قدرتها الرقابية ليس فقط سياسيا أو فكريا ... بل وحتى أخلاقيا وما ينجم عن ذلك من أزمات اغتراب مرضية تهدد كينونة المجتمع وتجانسه .

من جهة أخرى وباستخدام منطق الأمن نجد تنامي التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان سواء ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي الذي زاد عن أكثر من 14 مليون ضحية منذ 1945 أم ضحايا الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة، أم ما تعلق بفقدان العمل بفعل نقل المعامل délocalisation industrielle واستغلال الأيادي العاملة بل وحتى الأطفال في العالم النامي وذلك بشكل لا يضمن لا العمل ولا الأجرة المناسبة ....

كما ازداد بفعل ضعف القدرة الرقابية للدولة حجم التفاعلات الإجرامية العابرة للحدود سواء ما كان مرتبطا بالمتاجرة بالأسلحة، المخدرات، البشر، الأعضاء، النساء، الأطفال... الخ.

فلو نقوم بتحليل هذه الخارطة العالمية للتهديدات نستطيع القول إنها متحركة من حيث الرقعة الجيو – أمنية ولكن أيضا من حيث طبيعة التهديدات التي أصبحت أكثر فأكثر ذات طبيعة لا تماثلية وغير دولتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن الدولي من تبني مقاربة إنسانية من أمثال Barry Buzan و Ole Waever يدعون لأنسنة العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار، مع ضرورة التعامل الإيجابي مع التحديات البيئية حفاظا على أمننة قوامها المجتمعات والدول والبشر .

❖أنسنة العولمة: تحد ممكن؟

([3]) D.Baldwin: "The concept of security", Review of International Studies, 23(1), 1997, pp.5-26

لقد دعا عديد الباحثين إلى ضرورة النظر للعولمة ليس فقط كوحش قادم أو طوفان زاحف بل أيضا كمجموعة حركيات منتجة لفرص التلاقح الفكري المبدع للحوار لا التصادم الحضاري والديني... ولكن أكثر من ذلك لمحاولة جعل الإنسان المحور لا الدولة... وجعل الحاجات المشتركة للإنسان أولى من المصالح الوطنية الأنانية المنتجة للحروب ... فلذلك على العالم أن يسعى لخلق تضامن مبدع يقضي على الفقر والجوع والمرض في الجنوب مع مساعدته على الخروج من كنف قدرية سلبية أو تبعية هيكلية مرضية لمنتوجات غير متجددة مثل النفط الغاز المعادن[4]... أو استنفاذ صلاحية الأراضي للزراعة بالاستثمار فيها لإنتاج مزروعات تحويلية (زيت النخيل، الكاكاو المطاط ... الخ) ولذلك يجب إعادة بناء منطق التفاعل العالمي بشكل إنساني يقرب أكثر مما يفرق ويبني إيجابية في التفاعل أكثر من أن يكون مصدرا للاسلم.

ومن أجل الوصول لذلك يقترح عدد من أنصار اليسار الجديد من أمثال Mahler أو Szymanskiأو Richard Falk على ضرورة أنسنة العولمة بمنع الشركات من الاستغلال أو التلويث وتحويل النظر من التسلح إلى إلغاء الأمية من الوجود أو نزع أسباب الجوع والمرض ... مع جعل الأمم المتحدة آلية ليس لإعلان الحرب أو العقوبات بل لنشر أفكار وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم والتنمية، أي العمل على جعل منطق الإنسان هو السائد في عالم مادي يزداد تجريدا بل وحتى ... افتراضية .

ومن هنا يمكن القول بأن العولمة هي التي أفرزت الأمن الإنساني، هذا المفهوم وهذا المنطق الذي ينادي أنصاره لاستخدامه لتجميل وجه عولمة أنهكتها النعوتات... ولكن أيضا التجاوزات .

([4])R.M.Auty: "Sustaining development in the mineral economies: The resource curse thesis", London: Routledge, 1993

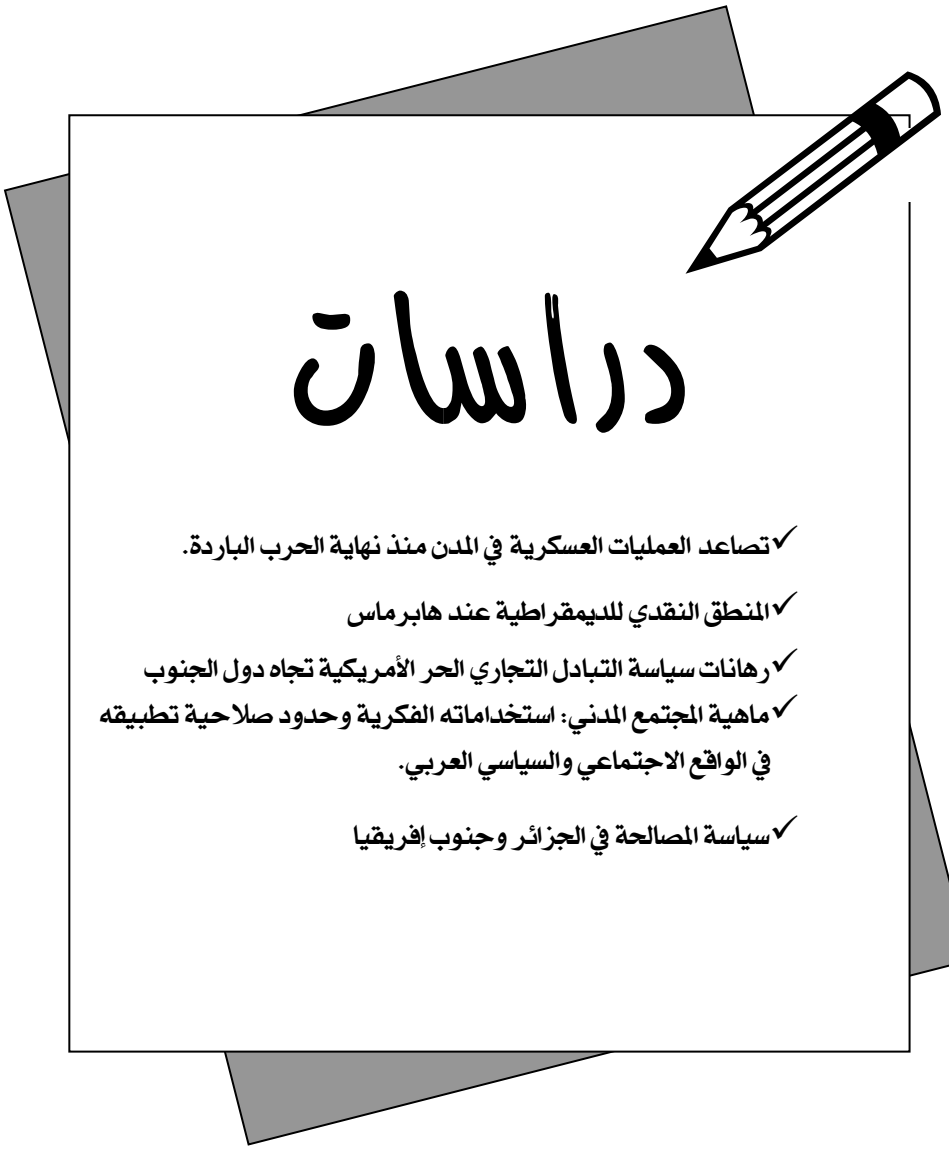

دراسات

- ✓تصاعد العمليات العسكرية في المدن منذ نهاية الحرب الباردة.
- ✓المنطق النقدي للديمقراطية عند هابرماس
- ✓رهانات سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب
- ✓ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي.
- ✓سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا

تصاعد العمليات العسكرية في المدن منذ نهاية الحرب الباردة.

أ/ محمد خوجة

من المفاهيم التي تناولتها المراجعات في الأوساط الإستراتيجية والبحثية، مفهوم العمليات العسكرية في المناطق الحضرية، فمنذ نهاية الحرب الباردة أضحت المدينة أحد أهم ميادين العمل العسكري، بل إن روجرز ر. سيللرROGER .R. SPILLER يرى أن جزءا مهما من نشاط القوات المسلحة الأمريكية في المستقبل سيكون في المناطق الحضرية[1].

وتكتسي ظاهرة الحرب داخل المدن أهمية بالغة الخطورة والتعقيد، لأن المدينة هي مكان تمركز السلطة والثروات والرموز الوطنية. تاريخيا اكتست السيطرة على المناطق الحضرية عنصرا أساسيا في تشكل الدولة الوطنية واستقرارها. ففي المدينة تتجسد معالم الحضارة وتوجد مراكز ثقل العدو التي تتطلب استهدافها في حالة الحرب، كما أن تفكك الدولة الوطنية في مناطق كثيرة، قد تجسد في بروز التنظيمات الإثنية والعرقية والإيديولوجيات المتطرفة، كقوى جديدة تسيطر على المناطق الحضرية.

وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في تحديد أسباب وانعكاسات تزايد العمليات العسكرية في المدينة منذ نهاية الحرب الباردة، والتحقق من فرضية أن المدينة هي مجال الصراع في القرن الواحد والعشرين.

1- مفهوم العمليات العسكرية في المدن: العمليات العسكرية هي جزء من الحرب، وتعتبر أخطر مراحل الحرب، لأنها المرحلة التي تنقل الوضع من حالة السلم إلى حالة الحرب، العمليات العسكرية جزء من الحرب التي تظل "فن حوار الإرادات تستخدم القوة لحل خلافاتها"[2].

وتشمل العمليات العسكرية طيفا واسعا من النشاطات العسكرية، فهي تنفيذ مهام إستراتيجية أو عملياتية أو تكتيكية، أو خدمة أو تدريب أو إدارية، وهي أيضا عملية الاستمرار في القتال، بما فيها التحرك والإمداد والهجوم، أو الدفاع والمناورة المطلوبة

لكسب أهداف أية معركة أو حملة، ويخص ذلك كافة الأصناف العسكرية.

إن العمليات العسكرية هي استخدام القوات العسكرية لتنفيذ أهداف إستراتيجية أو عملياتية أو تكتيكية من خلال تقييم وتنظيم وتكامل وتنفيذ استراتيجيات وحملات وعمليات رئيسة ومعارك.

ويقصد بالعمليات العسكرية في المدن، كافة العمليات التي يقوم بها الجيش لتطهير أو تحرير كامل للمدينة أو قسم منها، بصنف واحد من القوات المسلحة، أو باشتراك كل صنوف الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة، وحسب العقيدة الأمريكية المشتركة فإن العمليات المشتركة في المناطق الحضرية هي "جميع العمليات المشتركة المخططة، والتي أجريت عبر مجموعة من العمليات العسكرية على، أو ضد أهداف داخل وخارج منشآت طبوغرافية معقدة من صنع الإنسان، وتضاريسها الطبيعية المجاورة، حيث البناء وكثافة السكان غير المقاتلين هي السمات الغالبة"[3].

إن أهم ما يميز المناطق الحضرية، هي خاصية التعقيد والبيئات الحيوية المنتشرة بها، ويطلق ثالوث المناطق الحضرية على الفضاءات التالية المشكلة للمدينة:

1- المباني والمنشآت المنتشرة في المدينة، والتي تتكون من المساحات السطحية الثلاثية الأبعاد.

2- المجال الجوي فوق المدينة.

3- السكان غير المقاتلين والذين تترابط وتتشابك مصالحهم، بجملة من النشطات المتداخلة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي يتم تدعيمها بجملة من البنية الأساسية المادية والخدماتية [4].

2- التطور التاريخي للعمليات العسكرية في المدن: منذ القدم حذر سن تسو SUN TZU من مغبة الاندفاع نحو الحرب داخل المدن، فقد اعتبر "أن أسوأ السياسات هي مهاجمة المدن، وأنه يستحسن أن لا تهاجم المدن إلا إذا كان لا خيار غير ذلك" [5]، إذ أن سن تزو أعطى الأولوية لهزيمة القوات المسلحة وليس لمحاصرة المدينة، وبما أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى كما بين كلوزفيتز، فإن السيطرة على مدن اعتبرت تمثل الهدف السياسي والعملياتي لأي نزاع عسكري، بل وتمثل المحصلة النهائية للنصر أو الهزيمة في نهاية أي نزاع مسلح.

قد بين التاريخ العسكري أنه منذ القرن السابع عشر، سعت جيوش كثيرة إلى السيطرة على المدن بالحملات العسكرية

بعد حسم المواجهة العسكرية خارج المدن، وأن المدينة لم تكن هدفا عسكريا في حد ذاته، إلا لما تمثله بالنسبة للدولة من الناحية الاقتصادية والمالية، وتأثير سقوطها على تغيير معنويات القوى بين الأطراف المتنازعة.

وفي القرن التاسع عشر، كانت حملات نابليون بونابرت العسكرية تهدف إلى تدمير توازن جيوش أعدائه، من خلال الموازنة الدقيقة بين الوسائل والغايات، وبين الجهود والعراقيل، كان هدفه الرئيس هو سحق القوات الميدانية، لتحطيم إرادة الصمود لدى خصومه، وكانت مناوراته السريعة تهدف إلى تدمير جيش أعدائه، ومن ثمة تسهيل عملية الاستيلاء على المدن الرئيسة[6].

ففي حملة أولم OLM عام1805 كان الهدف هو الوصول إلى العاصمة فيينا، وفي حملة عام 1806 كان الهدف هو برلين، وهكذا فإن الانتصارات التي حققها نابوليون في معركة أوسترليز **Austerlitz** قد مكن القوات الفرنسية من السيطرة على العاصمة النمساوية والبروسية. وبالمثل، فإن حملة نابليون عام 1812 على موسكو استهدفت الأمل في أن الاستيلاء على العاصمة الروسية من شأنه كسر الروح المعنوية للجيش الروسي، ودفع القيادة الروسية إلى عدم المقاومة والاستسلام .

وفي المرحلة الأولى من الحرب البروسية الفرنسية 1870- 1871، بعد هزائم الجيش الفرنسي الأولي على الحدود، استقرت خطة القائد البروسي أوتو فون بسمارك على حصار باريس مدة طويلة، لتحقيق تهيئة نفسية تسهل قبول خطة السلام التي يريد فرضها على الحكومة الفرنسية[7].

وتبين الحروب الرئيسة الأخرى للقرن التاسع عشر، أن أغلبها كانت حروب للسيطرة على المدن الرئيسة، فخلال الحرب الأهلية الأمريكية 1861- 1865، استهدفت عمليات جيش الاتحاد في شرق البلاد ريتشموند RICHMOND منذ بداية النزاع في 1861 حتى نهايتها في عام 1865، والمدن الغربية على نفس القدر من الأهمية. إلا أن تمكنت القوات الاتحادية بقيادة الجنرال يوليس غرانتUlysses Grant أن تستولي على مدينة فيكسبيرغ في جويلية 1863 مباشرة بعد معركة قتسبيرق GETTYSBURG، واستطاعت القوات البحرية التابعة للاتحاد التحكم في نهر المسيسبي، وبالمثل كانت حملة وليام شيرمان WILLIAM SHERMAN عام 1864 تهدف إلى السيطرة على أتلانتا ATLANTA ثم سافاناsavana، كوسيلة للقضاء على الروح المعنوية للقوات الكونفدرالية وإنهاء استعدادها لمواصلة الحرب[8].

وفي بداية القرن العشرين كانت جميع العمليات العسكرية تتجه نحو المدن، ولكنها لا تلبث أن تستقر خارج المناطق الحضرية، ففي الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 كانت خطة الهجوم الألماني شليفن Schlieffen لا تهدف إلى تدمير الجيش الفرنسي، ولكن كانت تسعى إلى السيطرة السريعة على باريس المركز السياسي والإداري لفرنسا، باختراق بلجيكا والالتفاف على ميمنة الجيش الفرنسي، وذلك لإنهاء الحرب على الجبهة الغربية مع فرنسا، وإعادة توجيه القوات إلى الجبهة الشرقية لمواجهة تقدم القوات الروسية، وكانت هذه الخطة تستجيب إلى ضرورات سياسية أكثر منها عسكرية، وهي مواجهة تحالف دول الوفاق (فرنسا، بريطانيا وروسيا)[9].

وفي الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 زادت نسبة العمليات العسكرية داخل المدن، بعد أن جربت ألمانيا النازية بنجاح إستراتيجية الحرب الخاطفة في دول كثيرة، فقد كان الهجوم الألماني السريع على فرنسا عام 1940، كان يهدف إلى السيطرة على باريس، بعد نجاح أولى المعارك التي دمرت كثيرا من جيوش الحلفاء. وحسب بعض المحللين فإن عملية باباروسا BARBAROSSA التي استهدفت الوصول والسيطرة على موسكو في خريف عام 1941، كانت أهم هدف إستراتيجي، إذ أن نجاحها كان كفيلا بإحداث انهيار للاتحاد السوفياتي، وسيطرة الألمان على مناطق اقتصادية وحيوية.

ويمكن القول إن الصعود العسكري لليابان قد اعتمد على السيطرة على المدن، فقد بدأت الحملة اليابانية في المحيط الهادئ بالتركيز كلما أمكن ذلك على الاستيلاء على مدن (في الفلبين مانيلا، في ماليزيا وسنغافورة، وعلى رانغون في بورما).

وطوال فترة الحرب العالمية الثانية، أجبرت الجيوش النظامية لدول الحلفاء أو المحور على القتال داخل المدن، أو من أجل استعادة المدن، إذ أن 40 % من العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية كانت في المدن[10].

وخلال الحرب الباردة، اعتمدت جيوش حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو على رؤية لا تأخذ المدينة كميدان أساسي للمعركة، إذ أن هزيمة العدو كانت تعتمد على قوة نارية ضخمة تقليدية ونووية، خارج المناطق الحضرية[11]، لكن ابتداء من منتصف سنة 1970 بدأت القيادة الأمريكية والألمانية الغربية تأخذ في الاعتبار إمكانية مواجهة قوات وارسو في المناطق الحضرية، سواء في تعطيل وتأخير عمليات تدفق قوات حلف وارسو، على اعتبار أن المدن تشكل حاجزا قويا يساعد مع تكنولوجيا الأسلحة

المضادة، على تباطؤ أو حتى منع تقدم القوات السوفيتية في مسرح قتال أوروبي.

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، بدت هذه الأساليب غير كافية، خاصة بعد تزايد عمليات حفظ السلام والشرطة في المدن للأمم المتحدة، والتي عادة ما تكون مصحوبة بمهام عمليات قتالية، وتشير وتيرة استخدام القوات المسلحة بعد الحرب الباردة إلى تزايد مطرد لمنحى زيادة تدخل القوات المسلحة داخل المدن، وبأن هذه الزيادة تصاحبها زيادة حجم وكثافة القوات المستخدمة داخل المدن، وهو ما يؤشر إلى أن المناطق الحضرية قد أضحت ميادين مؤهلة لعمليات عسكرية متى استدعت الضرورة الأمنية والسياسية ذلك، وتبين أمثلة كثيرة تطور مؤشر العمليات العسكرية داخل المدن:

- العمليات العسكرية للجيش الأمريكي في بانما عام 1989.
- العمليات العسكرية لقوات التحالف الدولي في مدينة الكويت عام 1991.
- التدخل في لوس أنجلس عام 1992.
- تدخل القوات الأمريكية في موقاديشو عام 1993.
- تدخل قوات الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999.
- التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001.
- التدخل الأمريكي في العراق عام 2003.
- تدخل القوات الإسرائيلية في غزة 2008.

وحسب جان لوي دي فور JEAN-LOUID DU FOUR فإن العنف الناشئ عن محاصرة المدن في يوغسلافيا سابقا، قد أدى إلى تحرك الدول الكبرى، لفرض مناطق الإغاثة الإنسانية تطبيقا للائحة الأمم المتحدة من طرف الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1990، وقد أدخل مجلس الأمن في قراره الذي اتخذه بتاريخ 30 ماي 1992 تعديلا مهما عندما أصر على أن: "تنشئ الأطراف المتنازعة فورا الشروط الضرورية لتوزيع المساعدة الإنسانية في سراجيفو والمدن الأخرى للبوسنة والهرسك، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية تضم سراجيفو والمطار التابع لها"[12].

وقد بينت الحروب التي وقعت بعد نهاية الحرب الباردة، أن المدينة تظل دائما الضحية الأكثر تضررا من بين ميادين القتال التي وقعت بها هذه الحروب، فسواء تعلق الأمر بالحرب في يوغسلافيا سابقا، أم منطقة الشرق الأوسط أم في القوقاز، كانت المدينة جزءا أساسيا من ميادين القتال، وحسب

أنتوني جامس جو ANTHONY JAMES JOES أن تطور المدن وتوسع النشاط داخل المناطق الحضرية، كان له تأثير عميقا في تحول مفاهيم وأسس حرب العصابات، لأنه مع تطور الأسلحة وزيادة قدرات الجيوش على الاستطلاع والسيطرة قد أفقد عامل المفاجأة والقدرة على الحركة السريعة، لدى حركات التمرد والجماعات الإرهابية ومختلف التنظيمات التي تلجأ إلى حرب العصابات، وأنه مع نهاية القرن العشرين أضحت المناطق الحضرية بتشكيلاتها العمرانية والبشرية وبتعقيداتها الميدانية، تعيد تشكيل مفاهيم حرب العصابات على أسس جديدة، بحيث إن المدن أصبحت تتوفر على عناصر الجذب لحرب العصابات التي كانت لا توجد إلا في الأرياف أو الميادين الصعبة المسالك[13].

3- أسباب تصاعد العمليات العسكرية داخل المدن: تترابط عوامل كثيرة في زيادة تدخل القوات العسكرية في المدن منها:

1- تغير طبيعة النزاعات: فمع نهاية الحرب الباردة تراجع عدد الحروب بين الدول، وزادت حروب داخل كثير من الدول، ورغم أن الحروب الأهلية ليست ظاهرة جديدة، ولكن زيادة حدتها تراجعت بعد الحرب الباردة لعد أسباب.

يرى الباحث الأمريكي ميشال سي داش MICHEAL C DESH أن هناك" أسبابا لزيادة الاهتمام بالمهام العسكرية في المدن بالنسبة للجيش الأمريكي منها[14]:

- الانعكاسات السلبية للعولمة، إذ ليست جميع الدول والشعوب على نفس قدم المساواة في استيعاب حركة السلع والخدمات والأشخاص والأموال والأفكار.

- عدد الدراسات التي خصصها الضباط الأمريكيون للحرب في المدن تضاعفت 3 مرات مابين 1991- 2000، مقارنة مع ما أنجز في الفترة الممتدة بين 1966- 1991.

وأن 50% من السكان في العالم تسكن في المدن، وحسب تقارير الأمم المتحدة ستنتقل هذه النسبة إلى 70% في آفاق 2025. كما تشير نفس الدراسات إلى أن زيادة السكانية بين سنة 2000 و2030 هي 2 مليار نسمة، وأن 1.9 مليار سيكونون في المدينة[15].

- وأن عدد المدن في تزايد مستمر، ففي سنة 1990 كان عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن مليون إلى 10 ملايين نسمة هو 270 مدينة، سيرتفع العدد إلى 516 في غضون 2015.

- أن عدد تدخل الولايات المتحدة عسكريا منذ 1977 هو 28 تدخلا:

- 10 مرات في المدن.

- 12 مرة في مناطق مختلطة مدن وخارج المدن.

- ومن 250 مهمة لمشاة البحرية الأمريكية، 237 تمت في المدن[16].

ويرى روبرت .د كابلان ROBERT D. KAPLAN، في دراسة تحت عنوان الفوضى القادمة، أن شكل تطور مدن إفريقيا الغربية مصدر للنزاعات معقدة، التي قد تهدد ببقاء الدول في حد ذاتها[17].

وفي دراسة لفريق بحث من الحلف الأطلسي دراسة سنة 2002 حول آفاق 2020، حول التعقيدات التي يشكلها المنشآت القاعدية داخل المدينة والسكان، لأي تدخل عسكري في المدن، تبين أن الفضاءات الحضرية قد أضحت مركز الصناعة والتجارة ومراكز النشاط الاجتماعي، وبفاعل تزايد حجمها وبسبب تواجد مختلف الشرائح الاجتماعية، فإنها مرشحة لأن تكون بيئة الاضطرابات بل والصراعات المقبلة[18].

- إلى جانب هذه المؤشرات، تطورات مهمة دفعت إلى فتح نقاش حول العمليات العسكرية في المدن وهي :

- الفشل الذي منيت به القوات الروسية عند محاولة السيطرة على العاصمة الشيشانية عام 1994.

- مواصلة إسرائيل استخدام القوات المدرعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- أداء القوات الأمريكية في المدن العراقية بعد احتلال العراق في 2003 .

- العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 التي تركت تأثيرا كبيرا على العقيدة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية حول حرب المدن التي يمكن اختصارها كما يلي:

- أن مفتاح تقدم القوات العسكرية في المدينة يجب أن يكون من عدة مناطق مختلفة أثناء مرحلة الاختراق .

- وبالتوازي مع تحرك قوات المشاة، يتم تكثيف الغارات الجوية حسب أسلوب قتال جديد، لا يسعى إلى تحقيق هدف تدمير العدو ولكن إلى شل قدرته على مواصلة القتال (مفهوم الحرب الموازية).

- السيطرة على مواقع ارتكاز ونقاط أساسية (ساحات واسعة، الطرق، بنايات...الخ.)

- الانتقال إلى توسيع السيطرة باستخدام سلسلة من العمليات (الضربات ضد القوات معزولة بواسطة التفوق المعلوماتي)، غير أن هذا الأسلوب المطور في حرب المدن، والذي يبدو متماسكا، لا يخلو من نقاط ضعف متعددة منها:

1- أن وضع إستراتيجية تقوم على أساس تحقيق نصر سريع، وبأقصى قدر من الحماية للقوات العاملة والانسحاب بسرعة لا يمكن تحقيقه دون خسائر، قد لا يمكن تحمل تكلفتها السياسية .

2 - أن أساس تنفذ العمليات العسكرية في المدن، من خلال الغارات الجوية وتقدم بري محدود، قد لا يمكن من تحقيق أهداف العمليات العسكرية، خاصة إذا واجهت مقاومة، لديها إلمام بميدان القتال، وتتحصن بالشكل الذي يمكنها من تجاوز ضعفها التكنولوجي .

3- إن هناك مجالا مفتوحا لإعادة استثمار الأوضاع من قبل قوات المقاومة المتحصنة، لتغيير الأوضاع السابقة، فمعركة الفلوجة الأولى سنة 2004 لم تسمح للولايات المتحدة بالقضاء على الجماعات المسلحة التي استقرت في المدينة، مما اضطر القوات الأمريكية إلى العودة ثانية إلى مدينة الفلوجة بعد بضعة أشهر.

4- أن إستراتيجية الغارات ما لم يتم تحويلها إلى هيمنة مستمرة، وليس السيطرة على عدد محدود من المباني فقط، لن تكون في نهاية المطاف إلا حربا محدودة في المدن.

إن هذا الأسلوب في حرب المدن يتطلب درجة عالية من المعرفة بالنسيج العمراني وتركيبة السكان، والتي تتطلب جهدا كبيرا من المعلومات الدقيقة.

تشير العقيدة العسكرية الأمريكية للعمليات المشتركة في المناطق الحضرية، أن نجاح القوات المسلحة يعتمد على عاملين اثنين: طبيعة الميدان ونوعية العدو، ويتحكم هذان العاملان في كل مسار العمليات العسكرية، ويظل النجاح على المستوى التكتيكي، أي قدرة القوات المسلحة المنخرطة في الميدان على تحقيق النصر مرتبطة كذلك بهذين العاملين طوال مراحل المعركة في المدينة [19]، ونظرا لكون أغلب مسارح القتال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة زاد انتقالها إلى داخل المدن، مما يؤشر إلى تحول عميق لميدان الحروب، بل وفي طبيعة الحرب ذاتها، فالمستوى التكتيكي للعمليات العسكرية بصدد تحول معقد، إذ لم تعد الجيوش تتدرب للقتال على جبهات مفتوحة خالية من المباني والمنشآت العمرانية، ولذلك يوصي كثير من الخبراء العسكريين بتخطيط العمليات العسكرية في المدن على أساس زيادة معتبرة في حجم القوات المهاجمة، يتجاوز نسبة ثلاثة إلى واحد في الفضاء المفتوح، ليصل إلى نسب8 مقابل واحد في الفضاءات الحضرية[20].

وحسب دراسة منشورة للمركز الأوروبي للمعلومات الإستراتيجية CEIS تحت عنوان :

القدرة الجوية والميدان الحضري أن: هناك أمرا بالغ الأهمية في المدينة، التداخل لعدة مخططات في شكل أفقي وعمودي، فناطحات السحاب تشكل ممرات مظلمة بالنسبة للقوات الجوية وصعبة من الجو، وتحتوي المباني على شقق في جميع الإنحاء، مما يوسع خيارات التحرك وإطلاق النار بالنسبة للقوات المتمردة داخل المدينة، كما تشكل الأنفاق والميترو والأقبية شبكة أخرى تحت الأرض لديها مداخل ومخارج[21].

يعتمد معظم الناس في المجتمعات المختلفة على الخدمات التي تقدمها المراكز الحضرية المختلفة، ولذلك فإن الأنشطة العسكرية في هذه المناطق يجب أن تتم بناء على قاعدتين أساسيتين وهما الحفاظ على أرواح الجنود والسكان، وسلامة البنية التحتية، فعلى القائد العسكري الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الاجتماعي والسياسي والثقافي للمدينة، فهي قبل أن تكون ساحة قتال أو مجرد فضاء محدود لنشر القوات، فهي المحيط الذي تتواجد فيه المساكن وأماكن العمل ومصدر التغذية، وهي مقر الإدارات المركزية أو المحلية، فضلا عن المواقع الدينية الثقافية، والاجتماعية، ولذلك فإن التحدي التنفيذي للقائد العسكري هو "تصميم وتنفيذ مهام عسكرية تشبه القيام بعملية جراحية لإيقاف نمو خلايا سرطانية لمريض مع الحفاظ عليه قيد الحياة"[22].

وتبين دروس التاريخ العسكري الحديث، أن أحد أهم تعقيدات القتال في المدينة، أنه في أغلب الأحيان الطرف الذي يشن الهجوم يتكبد خسائر كبيرة، فالانتشار عبر شوارع المناطق الحضرية هو عامل مضاعف لإمكانية الإصابة، لأن العدو ثابت ومتحصن، ولذا الهجوم في المدينة لا يزال الشكل الأكثر خطورة في العمليات العسكرية، إذ لا يتوفر للقائد الميداني في المدينة إلا خياران لتقليل الإصابة في قواته: تطوير طريقة لخفض تكلفة الهجوم، أو السعي نحو شكل من أشكال السيطرة في المناطق الحضرية تكون أقرب إلى الحصار للضغط دون القيام بتوسيع نطاق السيطرة داخل المدينة [23]، غير أن هذا الأسلوب معقد ومؤقت، ففي نظر كثير من المحللين العسكريين السيطرة على المدينة من الداخل لا يتم دون القدرة على تحييد السلطة المحلية والوطنية، وتدمير نظام الدفاع العسكري والأمني، والسيطرة على المواطنين، وهناك حالات تاريخية كثيرة تبين الأشكال المختلفة للعمليات العسكرية التي تمت في المدن:

- تحويل المدينة إلى كومة خراب عام 1968 حرب الفيتنام.
- تدمير المدينة قصد توقيع العقوبة، حالة غروزني 1994- 1995 وعام 1999.

- تدمير المدينة للقضاء على الآخر حالة حرب تفكك يوغسلافيا، تدمير المدن مثل زدار واوسيجاك وفيكوفار.

- الاستيلاء على المدينة دون السعي إلى تدميرها كهدف تكتكي، لإجبار طرف على التفاوض أو الاستسلام، صراع داخلي على السلطة، والنموذج الأكثر بروزا هو حالة المعارضة الليبرية في ليبريا. والتي أجبرت شارل تايلور على التنازل عن الحكم بعد السيطرة على العاصمة مانروفيا في أوت 2003، وبطريقة أكثر سلما حالة المعارضة في جورجيا عام 2003، عندما أجبرت الرئيس الجورجي إدوارد شافرنادزي على الاستقالة ودفعت بالمواطنين إلى السيطرة على كل شيء في المدن بما فيها المقرات الحكومية.

- محاصرة المدينة والضغط عليها حالة بيروت غزة.

-إبقاء المدينة في حالة استنفار أمني لاستنزاف الآخر، إستراتيجية الجماعات الإرهابية، أحداث 11 سبتمبر 2001.

- بالإضافة إلى شكل آخر يتعلق باستخدام المدينة للتمرد على السلطة القائمة، والتي تتم على 4 مراحل:

- مرحلة الدعاية والاتصال.

- مرحلة الإرهاب داخل المدينة.

- مرحلة تشكل جماعات السيطرة على المدينة.

- مرحلة التمرد والمواجهة مع السلطة.

وتمتد هذه التعقيدات لتشمل كذلك أداء قوات الأمن الداخلي من شرطة ووحدات تدخل سريع لمكافحة الشغب، فقد تحولت المدينة إلى مصدر قلق أمني لنشوء الاضطرابات والشغب، حتى بالنسبة لدول كثيرة مستقرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليونان، تايلاند ...الخ(24).

وتوضح أمثلة كثيرة تعقيدات العمليات العسكرية في المدن حتى بالنسبة للجيوش العالية التدريب: سراجيفيو، موقاديشو، جنين، غزة، غروزني.

4- خصائص العمليات العسكرية داخل المدن:

- أن المدن تمثل في بعدها العسكري أو الدبلوماسي مركزا لجميع الرموز السياسية والثقافية والاقتصادية للدولة، حسب حجمها، فالمدينة هي مركز أهم التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية [25].

- تعتبر المدن من الناحية العسكرية أحد أهم مركز ثقل الحرب، أي أنها هدف للعمليات العسكرية لإضعاف إرادة الخصم على المقاومة، والمدن إما مركز ثقل سالب،

عندما يمكن تحييد صعوبة ميدان القتال الذي تشكله، كحالة الإستراتيجية الأمريكية في حرب احتلال العراق عام 2003 ، بعدم التورط في حرب المدن، بالالتفاف حولها وتحويلها إلى مراكز سلبية في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، أو مركز ثقل إيجابي، عندما تكون المدينة ميدانا إجباريا للعمليات العسكرية، وأحسن مثال عن ذلك الهجوم الألماني من الأردان LES ARDENNES عام 1944.

وهناك جملة من الخصائص مرتبطة بالمدينة تحدد شكل العمليات العسكرية ومنها:

- في المدينة يتم تخطيط العمليات العسكرية حسب طبيعة الميدان الحضري، وليس حسب نوعية المعركة القائمة[26].

أن العمليات تحدد بكثافتها: حجم الوحدات في المكان وحجم المهام لكل وحدة عسكرية في وحدة الزمن.

- إن المدن تحدد العمليات العسكرية في جميع المستويات، وإن لكل مدينة خصائصها الجغرافية، ولذلك تختلف التشكيلات الجغرافية بعدد المدن.

- أن طبيعة المدن هي التي تحدد نوعية الأسلحة المستخدمة ومعدات الرصد والمراقبة، وعادة تميل الجيوش إلى استخدام الدبابات مع سلاح المشاة في عمليات السيطرة داخل المدينة.

- أن هناك صعوبات كثيرة أمام وظيفة القيادة والتحكم في المدينة، حيث صعوبة الاتصال بسبب البنايات، ووجود شبكة اتصال داخل المدينة، ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة لمعدات وأجهزة القوات الخاصة، التي تعتبر القوات الأكفأ للتدخل في المدينة[27].

- صعوبة التحديد بواسطة أجهزة تحديد المواقع العالمي GPS، صعوبة التمييز بين القوات الصديقة والمعادية، ولذلك تزداد نسبة الإصابة في القوات الصديقة.

- التشابك العمراني الذي لا يسمح للقيادة العسكرية بتكوين نظرة شاملة لميدان العمليات العسكرية، ويطرح ذلك مشكلة مزدوجة، أولا أن الجنود قد يجدون أنفسهم بسرعة معزولين عن باقي الوحدات، خاصة في الممرات الضيقة والمتاهات ، وثانيا أن القادة العسكريين قد يضطرون إلى اتخاذ قرارات دون الإلمام الكافي بوضعية القوات في المدينة، مما يعيق نجاح العمليات العسكرية، ويتسبب في أخطاء مكلفة.

- الانتباه للمفاجآت وخداع العدو، الذي ينتشر خلف الأبواب والنوافذ والممرات والأسطح والأقبية.

- صعوبة الحركة داخل المناطق الحضرية، ذلك أن أحد أهم القواعد التكتيكية في العمل العسكري في المدينة، هي تقليص الحركة في الشوارع والممرات والمناطق المكشوفة، لأنها تعتبر حقول نيران سهلة بالنسبة للقوات المتحصنة.

- محدودية حركية القوة العسكرية، لأن تنفيذ أية مهمة مرتبط بضرورة الاختيار الدائم لأسهل الطرق وأقربها والأكثر أمنا من نيران القوات المتحصنة.

- محدودية تأثير الأسلحة في المدن، فرغم الأداء المتميز لطائرات الهيلوكوبتر في دعم العمليات العسكرية، نظرا للخصائص التي تميز أداءها كالسرعة والمفاجأة، والقدرة على تأمين نقل الجنود والاقتحام الجوي، والمناورة والقدرة على النزول في أماكن مختلفة(28)، لكن هناك عوامل كثيرة تحد من استخدام هذا السلاح، منها:

- انتشار شبكة الخطوط الكهربائية يعيق طائرة الهيليوكوبتر في عمليات النزول أو الطيران المنخفض.

- سطوح المنازل التي قد تتحول بسرعة إلى قواعد لمهاجمة طائرات الهليكوبتر بصواريخ أرض جو .

-ارتفاع البنايات يحد من قدرة طائرات الهيلوكبتر على المناورة والاستطلاع[29].

أما في ما يخص سلاح الدبابات، فهناك جدل عميق حول كفاءة هذا السلاح في أداء مهام حفظ الأمن والاستقرار، والسيطرة على المدن، أو في الاستيلاء على المدن ومحدودية أدائها في مكافحة الإرهاب والتمرد داخل المدن، وفشلها في التعامل مع حالات العصيان والتمرد المدني.

وقد عزز الفشل الروسي للسيطرة على مدينة غروزني في الفترة الممتدة بين 1994و1996 الشكوك في خصائص الحماية التي تمتعت بها الدبابة منذ دخولها إلى ميدان القتال في معركة كامبري سنة 1917 في الحرب العالمية الأولى، وهو ما يتناقض مع تيار متحمس لسلاح الدبابات بفعل الدور المميز لهذا السلاح في حرب الخليج الثانية، لا سيما في مرحلة الهجوم البري من 24 إلى 27 فيفري 1991، أو في احتلال بغداد وبقية المدن العراقية عام 2003.

وتبين المقارنة بين أسلوب اقتحام الروس لمدينة غروزني عام 1994 ، والأسلوب الأمريكي في اقتحام بغداد بتاريخ 7 أفريل 2003 مؤشرات مثيرة للجدل حول أداء سلاح الدبابات في المناطق الحضرية، فقد اقتحمت 3 ألوية من سلاح الدبابات وناقلات الجنود والعربات القتالية التابعة لسلاح الهندسة الأمريكي، واستطاعت السيطرة على النقاط الرئيسة لمدينة بغداد بنفس الأسلوب الذي اتبعته القوات الروسية في مدينة

غروزني عام 1994، دون حماية كافية لمؤخرة القوات والأجناب للقوات المهاجمة[30].

-أنه في كلتا الحالتين تعرضت الدبابات إلى مقاومة عنيفة داخل المدينة.

-أنه في الحالة العراقية كانت موجات المقاومة غير منظمة وغير منسقة وتفتقر إلى التخطيط.

-أن المقاومة الشيشانية كانت منظمة ومنسقة ضمن وحدات خفيفة الحركة وجيدة التسلح.

-أن الدبابات الأمريكية والروسية ناورت في ميادين ذات شوارع واسعة.

إن تأثير سلاح المدفعية في حرب المدن يعتمد على دقة هذا السلاح، ودقة الذخائر والمعدات المستخدمة حيث إن من أكثر المشكلات التي تواجه الفرق المدفعية في المدن، الحاجة الماسة إلى ذخائر ذكية ذات دقة عالية، ففي عمليات الجيش الروسي الأولى في غروزني، كان أداء سلاح المدفعية غير فعال، بسبب قلة التدريب القليل الذي أضعف كفاءة أطقم المدفعية، وضعف صيانة المعدات، والنقص الحاد في ما يخص أنظمة الرصد التابعة لسلاح المدفعية وأنظمة الاتصال(31)، كما أن الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن القصف المدفعي، تؤدي في غالب الأحيان إلى انعكاسات سياسية وإعلامية شديدة التأثير تصعب السيطرة عليها.

إن صعوبة العمليات العسكرية في المدن مرتبطة كذلك بتطور أشكال النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أن زيادة تدخل الأمم المتحدة في عمليات حفظ الأمن في المناطق الحضرية، قد دفع بكثير من المحللين إلى دراسة تأثيرات استمرار تواجد القوات المسلحة على جاهزية هذه القوات وقدراتها في تنفيذ مهامها، وقد طرح الجنرال روبرت سميث مفهوم جديد لأداء القوات العسكرية في المدن هو الحرب وسط الناس، التي يرى أنها إطار مفهومي، يعكس حقيقة صعبة مفادها أن ما من ميدان قتال منعزل يشتبك فيه الجيشان، وقد لا تكون ثمة بالضرورة جيشان على الطرفين معا، إن الحرب وسط الناس واقع يكون فيه ميدان القتال كل الناس في كل مكان في الشوارع وفي البيوت، فالاشتباكات العسكرية يمكن أن تقع في أي مكان، بوجود مدنين ضد مدنين، ودفاعا عن مدنين، فالمدنيون هم الأهداف وهم المقاصد، بقدر ما يشكلون قوة مواجهة[32].

وحسب الكاتبان أرنو دو لاقرانج وجان ماركلانش ARNAUD DE LA GRANGE وJEAN –MARC BALENCIE فإن مستقبل الحرب سيمر حتما عبر المدينة، وبالخصوص المدن الكبيرة في دول الجنوب

ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تنمو بشكل فوضوي، ومشكلة مسرح لأشكال متعددة للعنف الإرهاب، الجريمة المنظمة، التمرد الأوبئة والتلوث، لأن حجم المناطق الحضرية يمثل البيئة المثلى التي يحلم بها المتمردون "المبدعون" الذين يستعطون التماهي مع الكتل البشرية التي تعيش في هذه المناطق[33].

إن انتشار المناطق الحضرية في مسرح العمليات العسكرية يعطي الأفضلية التقليدية للمدافع على المهاجم، ويعيد النظر في موازين القوى، فميزة المناطق الحضرية بالنسبة للطرف الضعيف أنها تلغي جزءا من التفوق التكنولوجي للطرف القوي.

- إن العناية الأولى في التخطيط للعمليات العسكرية في المدن تتجه إلى تأمين السكان، إذ يجب العناية بهم وضمان سلامتهم، وضمان حصولهم على الغذاء والدواء، وهكذا يغدو التداخل بين الفصائل المتحاربة والسكان المدنين، عائقا مستمرا لاستطلاع ميدان القتال، ويحيل التخطيط إلى مهمة في غاية الصعوبة والتعقيد، فتزداد احتمالات الأخطاء الجانبية المكلفة. إن تواجد آلاف المدنيين في **مجال محدود، وذي طبوغرافيا معقدة، وطرق ومسالك صعبة لحركة القوات المسلحة، كلها عوامل تشكل جزءا هاما لضباب الحرب في المدن**[34].

ويتم كل هذا بدون القدرة على استغلال عنصر آخر في تفوق القوي على الضعيف وهو التفوق الجوي، الذي قد يكون في أحيان كثيرة عديم الفائدة، نظرا لاحتمال الإصابة بالنيران الصديقة والخسائر الجانبية والتي تفرز تأثيرات سلبية على المستوى السياسي والإعلامي.

1- **عمليات الجيش الروسي في مدينة غروزني 1994- 1996**: خلفت عمليات الجيش الروسي في مدينة غروزني، انطباعات سيئة ليس على القوات الروسية فحسب، ولكن على أية قوة عسكرية تخطط للتدخل في المدينة.

وقد اعتبرت معركة غروزني نموذجا أوليا لنوع الحروب اللامتماثلة القادمة في المناطق الحضرية، ومثالا على حالة قوة عسكرية متفوقة في التسليح تنهزم أمام قوات لا متماثلة محدودة التسلح[35].

إن العامل النفسي المتمثل في النزعة التاريخية المتأصلة في المجتمع الشيشاني للتحرر من الهيمنة الروسية، قد ساعدت في تعبئة القوات والإمكانات المتوفرة للشيشان في مواجهات القوات الروسية.

لقد واجهت القوات الروسية في الهجوم على غروزني تصميم مقاومة الشيشان على

المواجهة، يدعمها التمتع بأفضلية الإلمام بطبيعة ميدان المعركة، والاستعداد المسبق في تنظيم الدفاع عن المدينة والحصول على دعم السكان.

ويعتبر الهجوم الروسي على مدينة غروزني أكبر عملية عسكرية تتم في المناطق الحضرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تمت بعد مضي ست سنوات على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، وقد كان الجيش الروسي يتمتع بتراكم التجارب التاريخية، المتمثلة في حصيلة تجارب الحرب العالمية الثانية، فالقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي تواجدت في أكثر من 100 مدينة خلال هذه الحرب، كما أن قوات الجيش السوفياتي اجتاحت عدة مدن إبان الحرب الباردة، برلين الشرقية سنة 1953، بودابست عام 1956، براغ في سنة 1968 وكابول سنة 1979.

يعود قرار استخدام القوة العسكرية ضد جمهورية الشيشان عام 1994 إلى جملة من الأسباب والدوافع المترابطة، منها هواجس الحكومة الروسية بقيادة الرئيس بوريس إلتسين، من امتداد لهيب الانفصال والتمرد إلى باقي المقاطعات الروسية الأخرى، في ضوء حالة الضعف الاقتصادي والسياسي الذي كانت تمر به روسيا الفيدرالية، كما تعود إلى رغبة الحكومة الروسية في تثبيت سلطة الحكومة الفيدرالية، التي كانت تواجه جملة من التحديات، سيما ما تعلق بالصراع على السلطة في موسكو، كما يعود أيضا إلى الحفاظ على النفوذ الروسي في مراقبة أنابيب نفط بحر قزوين الواعد بمصادر الطاقة، وقد شكلت هذه الدوافع كلها عوامل ضغط وتسرع في اتخاذ قرار استخدام القوة، دون التخطيط المسبق لمسار العمليات العسكرية، وفهم طبيعة ميدان القتال ومكوناته، ولذلك كان الهجوم الروسي على العاصمة الشيشانية عام 1994، خاليا من الخبرات والدروس التاريخية المتراكمة لدى الجيش الروسي في حرب المدن.

قامت خطة الهجوم الروسي على مدينة غروزني على أسس تقليدية في عمليات السيطرة على المدن، إذ سعت عمليات الهجوم للسيطرة على العاصمة الشيشانية من خلال 3 محاور للوصول إلى القصر الرئاسي، بواسطة قوات مدرعة تدعمها قوات المشاة، وبعد عملية تثبيت السيطرة على المدينة، تدعم بقوات وزارة الداخلية للسيطرة والتحكم في المدينة، وتطلب تنفيذ ذلك حشد أكثر من 50000 جندي. بدا الهجوم الفعلي في 31 ديسمبر 1994 بتحرك القوات الروسية على 3 محاور للسيطرة على مدينة غروزني، كانت نسبة تفوق القوات الروسية من حيث العدد هي 6 إلى 1 (36).

وتعود أسباب فشل الهجوم الروسي على غروزني إلى عوامل كثيرة منها :

1- افتقار قيادة القوات الروسية المهاجمة إلى وحدة القيادة والسيطرة، حيث إن القوات المهاجمة على 3 محاور فقدت القدرة على تنسيق العمليات فيما بينها، كما أن القيادة والسيطرة على هذه القوات كانت تخضع لعدة مراكز للقيادة في موسكو، وهي وزارة الدفاع والداخلية والقطاع العسكري الإقليمي لمنطقة القوقاز، مما أفقد الهجوم القدرة على التنسيق وتوجيه العمليات العسكرية بشكل واضح[37].

2- عمليات اقتحام مدينة غروزني كانت تتم بتقدم الدبابات على طول شوارع المدينة، في شكل متواز، ودون أن تكون محمية بقوات المشاة، مما أفقدها القدرة على تنسيق النيران والدعم.

3- عجزت القوات الروسية طوال شهر جانفي 1994 في السيطرة على مدينة غروزني، مما سمح للمقاومة الشيشانية أن تنظم دفاعات المدينة، وفي منتصف شهر فيفري بدأت قوات المقاومة الشيشانية في استخدام الجبهة الجنوبية للمدينة (والتي كانت خالية من القوات الروسية) لتنظيم انسحاب جزئي نحو المناطق الجبلية.

2- عمليات الجيش الأمريكي في الفلوجة 2004: في التحضير لمعركة الفلوجة 2004، درس الأمريكيون بعناية عمليات الجيش الروسي في الهجوم على العاصمة الشيشانية، حتى لا يكرروا نفس الأخطاء، بدأت الهجوم الأمريكي على مدينة الفلوجة التي تقع في محافظة الأنبار، بسبب مقتل أربعة أفراد من المرتزقة من شركة بلاك وتر الأمريكية التي تقوم بمهام أمنية لصالح قوات التحالف، قامت قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) في أفريل 2004 بمحاصرة المدينة لإخراج المقاومة العراقية المحصنة في المدينة، وأدت عمليات الجيش الأمريكي في المدينة إلى مقتل 40 جنديا من المارينز وحوالي 730 قتيل من المقاومة العراقية [38].

قامت القوات الأمريكية على إثرها بمحاصرة مدينة الفلوجة بالفصل بين أفراد المقاومة العراقية والسكان في 9 أفريل 2004 عندما سمحت لما يقارب 70,000 من سكان المدينة بمغادرة المدينة، أعلنت القوات الأمريكية من جانب واحد وقف إطلاق النار، في 10 أفريل 2004 للسماح بالمساعدات الإنسانية بدخول المدينة ودخل وفد مفاوض المدينة لعقد الصلح ولكن الوفد فشل في مسعاه وبدأ الصراع مرة أخرى في 12 أفريل 2004.

اكتفت القوات الأمريكية بمراقبة واستطلاع مدينة الفلوجة لمعرفة تطور الأوضاع، وإرسال الطائرات التي كانت تقوم بغارات جوية على معاقل المقاومة في مدينة الفلوجة من حين لآخر.

بعد أن أحكمت القوات الأمريكية سيطرتها على نصف المدينة في بداية شهر ماي، تم وقف إطلاق النار من جانب واحد وللمرة الثانية وتم عقد صلح اقتضى تسليم المدينة إلى قوة عسكرية عراقية قوامها 1000 جندي بقيادة ضابط عراقي سابق في الجيش العراقي، يتولى مهام السيطرة الأمنية على المدينة وكبح نشاط المقاومة العراقية من وفي هذه المدينة. غير أن سرعة انهيار هذه السلطة وعجزها في منع عودة نشاط المسلحين، أعادت تدخل القوات الأمريكية، في شكل غارات جوية مكثفة، وبعد إعلان الحكومة العراقية حالة طوارئ لمدة 60 يوما في 7 نوفمبر 2004، بدأت المرحلة الثانية من العمليات العسكرية للقوات الأمريكية في الفلوجة، والتي اعتبرت أضخم عملية عسكرية في حرب المدن تقوم بها القوات الأمريكية، منذ معركة هيو في الفيتنام عام 1968، وبدأت بتوغل القوات الأمريكية والسيطرة على مركز المدينة، والانتشار عبر المناطق الأساسية في المدينة.

استغل الأمريكيون مرحلة التوقف لمراجعة الوضع العسكري ومعرفة أسباب فشل المرحلة الأولى من العمليات العسكرية في الفلوجة، وتم رصد العوامل التالية:

- بطء نسبي في الهجوم بسبب ثبات وتيرة العمليات العسكرية، نظرا لصعوبة الحصول على قوات أخرى.
- التأثير المحدود للأسلحة الداعمة لا سيما سلاح الطيران والمدفعية بسبب الخوف من الأضرار الجانبية وتأثيرها إعلاميا[39].
- تردد في اتخاذ قرار شن الهجوم على الفلوجة، بسبب انشغال البيت الأبيض بانتخابات الرئاسة، لإعادة انتخاب الرئيس جورج ولكر بوش.

وعندما استطاعت القيادة الأمريكية أن تتجاوز هذه العراقيل، بعد إعادة انتخاب الرئيس جورج. و بوش، تم تحقيق :

- تشديد عملية الحصار على الفلوجة لمنع وصول الإمدادات إليها، كما تم تنفيذ عمليات حرب نفسية نحو السكان بإسقاط المناشير التي تطالبهم بمغادرة المدينة قبل بداية العمليات العسكرية[40]، مما يمكن القوات الأمريكية من تحديد الخسائر الجانبية من السكان، ولذلك كانت المرحلة الثانية من حرب الفلوجة قد تمت بدون توفر الغطاء البشري للمسلحين العراقيين.
- تم حشد قوات من الجيش الأمريكي في العراق والقوات العراقية في حجم يقارب فرقة عسكرية، لمواجهة مابين 2000 إلى

3000 عراقي مسلح متحصن في مدينة الفلوجة (41).

بدا الهجوم الأمريكي في 8 نوفمبر 2004 من الشمال إلى الجنوب، بتوظيف التفوق الناري، والقدرة على استهداف القوات المتحصنة، نظرا للرصيد المعلوماتي من جراء أسابيع من الرصد بواسطة طائرات بدون طيار، وتمت السيطرة على مدينة الفلوجة في خلال أسبوع من العمليات العسكرية، وبتكلفة أقل مما كان متوقعا.

5- العمليات العسكرية في المدن وتحول الحرب: منذ نهاية حرب الخليج الثانية 1991، اشتد النقاش حول الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، التي ظهرت ملامحها الرئيسة في أسلوب قتال الجيش الأمريكي، خاصة في سلاح الطيران، وقد تطور هذا النقاش على مراحل ليصل مع الرئيس الأمريكي السابق جورج ولكر بوش إلى الانتقال بالثورة في الشؤون العسكرية إلى مرحلة التكريس الفعلي في المفاهيم ونظم التسلح والتنظيم القوات المسلحة الأمريكية، تحت مسمى جديد هو التحول العسكريmilitary transformtion، والذي يعتبر انتصارا لتيار الثورة في الشؤون العسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية والبيت الأبيض، تعرف الثورة في الشؤون العسكرية على أنها: تغير عميق في طبيعة الحرب، تم بفعل استنباط تطبيقات جديدة للتكنولوجيا الجديدة، والتي بربطها بالتغير العميق في العقيدة العسكرية والمفاهيم العملياتية والتنظيمية تحدث أثرا عميقا في طبيعة وإدارة العمليات العسكرية"(42)، إن أحد أهم القضايا التي تثير الجدل، من خلال هذا التعريف، هو مسألة التغير العميق في طبيعة الحرب، فحسب كل من أندرو مارشال وإلفين توفللر وأندرو كرابنفيتش، تكتسي عملية تغير طابع الحرب مع الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية شكلا ثوريا، تكون الحرب بموجبه قد دخلت مرحلة جوهرية، يعاد النظر في المفاهيم التي بدأت مع كلاوزفيتز وتطورت في الثورة الصناعية.

وتكتسي أفكار هذا التيار انقلابا واضحا في أسس ومسلمات الشؤون العسكرية، سواء تعلق الأمر بنوعية الأسلحة التي أصبحت دقيقة التوجيه أم في تدخل الوسائط العسكرية الجديدة كالمستشعرات والأقمار الصناعية أم في تنظيم وحدات الجيش، وانتهاء بأسلوب القتال المكرس في العقيدة العسكرية الجديدة.

لكن ما يمكن ملاحظته مع الانتشار المتزايد لنفوذ وتأثير هذا التيار في الولايات المتحدة ودول أعضاء الحلف الأطلسي، هو محدودية تأثير الثورة العسكرية الحالية في العمليات العسكرية في المدن، وفي توجه

معاكس لتيار العولمة قدم المؤرخ العسكري مارتين فان كرافليدMartin Van Carveld ، أطروحة مثيرة للجدل حول تحول الحرب، معتبرا أن هناك تحولات عميقة لمفهوم الحرب قد بدأت تتأكد بشكل واضح منذ نهاية الحرب الباردة، حيث إن الحرب لم تعد من اختصاص الدول، بعد أن تزايدت النزاعات داخل الدول، جراء الحروب الأهلية والانقسامات الإثنية والطائفية، وتطور ظاهرة الإرهاب، ولذلك فإن الحرب حسب مارتين فان كرفليد تتجه نحو تجاوز مسلمات كارل فون كلاوزفيتز، من أن الحرب هي استمرار للسياسة، وأن هدف الحرب هو فرض إرادة على الخصم وأن الحرب يسيطر عليها طابع عدم اليقين، وقد بين في كتابه تحول الحرب أن الجيوش التي تقوم على هذه المسلمات ليست مؤهلة لمواجهة الشكل الجديد للحرب، حيث ميادين القتال وأطراف النزاع تختلف كلية عن حروب القرن التاسع عشر والقرن العشرين(43)، بالإضافة إلى أن أجيال الأسلحة المتطورة لا تجدي نفعا في مواجهة الطيف الجديد من التحديات التي تطرحها التنظيمات المافيوية وكارتل المخدرات، والجماعات الإرهابية والمليشات المسلحة.

وفي خضم هذا الجدل ، تعتبر المناطق الحضرية أحد أهم ميادين القتال التي تتحدى مفاهيم الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية وقضية تحول الجيش الأمريكي، بل أن المناطق الحضرية هي الرهان الحقيقي للقضايا الكثيرة المثيرة للجدل في المستقبل المنظور(44) ، فسواء تعلق الأمر بتحول الحرب أم تطورها ، فإن المناطق الحضرية تطرح ثبات كثير من المفاهيم التي انهارت مع الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية : الفضاء الذي تدور فيه النزاعات، ويمكن رصد أهم هذه الثوابت :

- قدرة القوات المدافعة في المناطق الحضرية على التماسك والصمود .
- تزايد الأفضلية للطرف الذي لا يعرض حياة السكان في المدن للخطر.
- الإحجام عن خوض العمليات العسكرية ذات التكلفة الكبيرة في المدن.

كما أن وتيرة التسارع في تطور أجيال التسلح منذ نهاية حرب الخليج الثانية لم تغير بشكل واضح أساليب القتال في المدن، فلا تزال القوات مجبرة على خوض قتال في المناطق الحضرية، بشكل مجزإ، أي الاضطرار إلى الاشتباك مع القوات المحصنة في كل بناية وفي كل بيت، ولا يبدو في الأفق ثمة مؤشرات تؤكد نجاحات التكنولوجيا العسكرية في المناطق الحضرية بنفس الحجم الذي جربت فيه في الميادين الأخرى الخالية من السكان.

5- الاستنتاجات:

- تزايدت في فترة ما بعد الحرب الباردة العمليات العسكرية في المدن، وشكل انتشار الوحدات العسكرية داخل المدن هاجسا سياسيا وعسكريا بالغ التأثير، لما تنطوي عليه المدينة من ثقل سياسي واستراتيجي متعدد الأبعاد، وتتطلب الحرب في المناطق الحضرية نهجا جديدا، أكثر شمولا من ذي قبل، فالعمليات العسكرية الحضرية، تتطلب تنسيقا لكافة الجهود العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والإعلامية.

- على الرغم من أهمية الدور المحوري للقوات العسكرية في المدن، في حسم الموقف عند المواجهة العسكرية، سواء تعلق الأمر بمهاجمة جماعات متحصنة، أم قصد السيطرة على المدينة، فإنها ليست الطرف الوحيد المؤثر في تطور الأحداث، إذا أن هناك أطرافا أخرى من المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام، تساهم في التأثير على تطور الأحداث ونتائجها.

- يواجه الجنود تحديا من نوع خاص في المناطق الحضرية، يتطلب إعادة النظر في التخطيط، ومذاهب القتال، وأنماط التكتيكات والتقنيات العملية التي ينبغي أن تنفذ في إدارة العمليات العسكرية، بالإضافة إلى العمليات النفسية التي تسعى إلى ربح معركة القلوب والعقول.

ومن منظور آخر، فإن تعقيدات العمليات العسكرية في المدن تكشف أيضا عن تعقد الصراعات الحالية، وجزء من تطور طبيعة الحرب في حد ذاتها.

- الحرب في المدن خطر على الجيوش العصرية، وهي مصيدة حقيقية للقوات النظامية، وإذا كانت هناك متطلبات سياسية أو أمنية ملحة، للدفع بالقوات المسلحة للتدخل في المدن، بعد أن ظلت بعيدا عن هذا الميدان، فإن هناك ضرورة قائمة تدفع إلى مراجعة وإعداد أساليب تدخل الجيوش في هذا الميدان الصعب.

– إن تكييف القوات المسلحة للتدخل في المدينة، لا تتوقف عند حدود التدرب لتنفيذ مهام عسكرية داخل المدينة، بل إلى إدراك التحول المستمر لميدان التدخل الذي تمثله المدينة، إذ إن مسار تكيف الجيش للتدخل في المدينة يأخذ بعين الاعتبار 3 أبعاد :

ا- التأثيرات الفيزيائية لميدان المدينة.

ب- خصائص المهام العسكرية في المدينة.

ج- البيئة السياسية خلال عمليات التدخل العسكري في المدينة.

- إن المناطق الحضرية هي الميدان المثالي لتحييد القدرات العسكرية للطرف القوي، فالقوات المسلحة لا يكفي أن تكون مجهزة بأحدث العتاد ومتفوقة بالنيران، لكي تستطيع السيطرة على عدو لا متماثل، ولذلك تزايد لجوء حركات التمرد والإرهاب في المدن، لتجاوز معضلة تفوق القدرات التكنولوجية والتنظيمية لدى الجيوش وقوات الأمن، مما استدعى زيادة جاهزية قوات الأمن ووحدات القوات المسلحة للتدخل في المناطق الحضرية، وقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية، وكثير من الدول، في كثافة الاستعداد والتجهيز لخوض عمليات عسكرية داخل المدن، للرد على جملة من أطياف التهديدات اللامتماثلة.

الهوامش:

(1)SPILLER ,ROGER .R : Sharp corners: Urban operations at century's end**, U.S**. Army Command and General Staff College Press, 2001,p.7.

(2) اندري بوفر (جنرال)، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، دار الطليعة بيروت، 1968، ص.14.

(3) Director for Force Structure, Resource, and Assessment (J8), Joint Publication 3-06 Joint Doctrine for Urban Operations (Washington D.C.: Operational Plans and Joint Force Development Directorate, J7, Joint Doctrine Division, 16 September 2002), p. 1.

(4) IBID.

(5) سن تسو، ترجمة وتحقيق جمال نجيب التلاوي، فن الحرب، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص23.

(6) FISHER, TODD, the Napoleonic wars, osprey publishing, 2OO1, p. 26.

(7) HOWARD, MICHEAL, The Franco-Prussian War: The German Invasion of France 1870–1871, New York: Routledge, 2001, p. 97.

(8) RUBERT, SMITH (général), l'utilité de la force, ECONOMICA, 2006, p.34.

(9) FERRO, MARC, La Grande Guerre, 1914-1918, Gallimard, paris, 1990. P .38.

(10) DEWAR MICHEAL **:**War in the Streets. The Story of Urban Combat from Calais to Khafji, David & Charles London, BCA, 1992.

(11) HENROTIN, JOSEPHE, bien venue en ville, le passé, le présent et future

(18) North Atlantic Treaty Organisation Research and Technology Organisation, Report by the RTO Study Group into Urban Operations in the year 2020 for the NATO Research and Technology Organisation North Atlantic Treaty Organisation, Brussels, 24 May 2002.

(19) Joint Pub, op cit

(20) HILLS ALIC :Future War In Cities: Rethinking a Liberal Dilemma, Routledge, 2004.

(21) Européenne d'intelligence stratégique Compagnie, puissance aérienne et théâtre urbain, p11

http://www.cesa.air.defense.gouv.fr /img/pdf/puissance_aerienne_et_theatre _urbain.pdf

22 HILLS A, op cit, p.199.

(23) Hahn, R. and B. Jezior, 'Urban Warfare and the Urban Warfighter of 2025', Parameters (Summer 1999), p. 74–86.

(24) HAHN, R, Urban Warfare, op cit .

(25) HENROTIN , OP CIT , p27-64

des opérations air urbain, les cahiers du REMS, Volume III, numéro 1, été 2006, pp 27-26.

(12)Du Four, Jean-Louid, L'armee Face A La Ville, Les Annales De La Recherche URBAINE N°91, décembre 2001, pp35-41.

(13) Anthony James Joes, Urban guerrilla warfare, The University Press of Kentucky, Kentucky, 2007, p.6.

(14) Desh ,Micheeal C, « why mout Now ?», soldiers in Cities, Strategic studies Institute,2001,p.3 .

(15) Rosenau ,W.G., «Every Room Is a New Battle: The Lessons of Modern Urban Warfare», Studies in Conflict & Terrorism, n°20, 1997, pp. 261-276.

(16) Henrotin, Joseph : bienvenue en ville. le passe, le présent et le futur des aerurbaines, les cahiers du REMS, Volume III, numéro 1, été 2006,p 27-64

(17) Kaplan, Robert: The Coming Anarchy: How scarcity, crime, overpopulation, tribalism, and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet, *The* Atlantic Monthly, February 1994, p.1.

bâtardes , Comment l'Occident perd les batailles, édition PERRIN,2008, p.117.

(34) G. MARTIN (col), la prise de Bagdad, doctrine, n3 juin 2004 , p41-42.

(35) ARNAUD DE LA GRANGE , JEAN –MARC BALENCIE, Les guerres batardes comment l'occident perd les batailles du XXI siècle p.57 , collection tempus , paris, édition perrin. , 2008

(37)Centre de doctrine d'emploi des forces,l'enfer de grozny(1994-2000), cahier du RETEX, p.4

http://www.cdef.terre.defense.gouv.fr/publications/cahiers_drex/cahier_retex/enfer_grozny.pdf

(37) De La Regontais, Ronan Haicault (Capitaine), GROZNY: les leçons d'un échec, DOCTRIN, N3 juin 2004, p48.50.

(38) Centre de doctrine d'emploi des forces : Les Fantômes furieux de Falloujah" Opération Al-Fajr/Phantom Fury (juillet-novembre 2004), Les cahiers du retex centre de doctrine d'emplois des forces, p.56.

(39) LOC.CIT

(26) LOC.CIT.

(27)Postec , Daniel (COL),Vers une nouvelle approche doctrinale des actions dans les zones urbanisées, doctrine N° 3, juin 2004 ,p.12

(28) Henrotin , Op Cit , pp. 27-64

(29) Evans, Michael, City Without Joy : Urban Military Operations into the 21st Century ، Australian Defence College Occasional Paper No. 2, 2007

(30) Durans, Franois :**Prendre la ville : trois exemples stratégiques contemporains**, http://www.alliancegeostrategique.org/2009/04/23/prendre-la-ville-trois-exemples-strategiques-contemporains/

(31) Wallwork, Richar, D, Artillery in Urban Operations: Reflections on Experiences in Chechnya, Master's thesis,Army command and general staff college Fort Leavenworth , 2004,p.33.

http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA429031

(32) R. SMITH, l'utilité, OP. CIT p.8.

(33) DE LA GRANGE, ARNAUD et BALENCIE JEAN – MARC, Les guerres

(40) TAO, HUNG Chang : The Battle of Fallujah: Lessons Learned on Military Operations on Urbanized Terrain (MOUT) in the 21st Century, 2008, p. 22-37.

(41)Andrew. w. Marshal, Revolutions in Military Affairs, statement prepared for the Sub committee on Acquisition & Technology, (Washington: Senate Armed Services Committe, May 5, 1995), p.1.

(42) Martin Van Craveld, traduit de l'anglais par Jerom Bodin, la transformation de la guerre (Paris: Edition de rochier, 1998), p59.

(43) HILLS ALIC: Future War, p.142.

(44) HAHN, R, Urban Warfare, op cit.p.86.

المنطق النقدي للديمقراطية عند هابرماس

أ . د /سالم برقوق وك. وليم

في ظل تسارع التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، واتخاذ القرارات على المستوى العالمي، هل ما زال من جدوى لدراسة الديمقراطيةّ، بحيث إن الدولة القومية التي شكلت إطار التجربة الديمقراطية، على أساس الربط بين المواطنة، قد بدأ ينفك مع اكتساح العولمة الاقتصادية والمجتمعات المتعددة الثقافات، وأدت إلى عدم استقرار الدول الراعية الوطنية، وطرحت عدة تساؤلات حول الخصائص الأساسية للتجربة الديمقراطية الحديثة، وهل أصبح مفهوم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب معنى نظريا منسجما وذا مصداقية في الواقع؟

تمثل الفلسفة السياسية ليورغن هابرماس واحدة من أهم الأعمال التي حاولت الوقوف عند هذه الإشكالية في نهاية القرن العشرين، وقد خصص لها جزءا كبير من أعماله، وكان يهدف إلى إبراز أن الشعب يمكنه ممارسة السلطة في المجتمعات الحديثة، وذلك بطريقة عقلانية وقانونية، بإبراز أن الإرادة الشعبية تبرز في مختلف النقاشات في المجال العام وتتجسد ماديا بفضل مؤسسات المشاركة السياسية في دولة القانون والديمقراطية.

يورغن هابرماس هو فيلسوف ألماني ولد في ديسلدوف Düsseldorf سنة 1929، درس الفلسفة سنة 1949 في زوريخ وبون، كما درس علم النفس، والاقتصاد، والتاريخ، والأدب الألماني، ناقش رسالته في الدكتوراه المخصصة لدراسة فلسفة شيلينغ Schelling سنة 1954، وأصبح أستاذا مساعدا للفيلسوف أدرنو Adorno في معهد البحث الاجتماعي في جامعة فرانكفورت سنة 1956 (وكان عمره لا يتجاوز السابعة والعشرين) إلى سنة 1957، ثم أستاذا في جامعة هايدلبرغ Heidelberg سنة 1961، ليعود سنة 1964 إلى فرانكفورت ليخلف الفيلسوف هوكايمر Horkheimer كبروفيسور للفلسفة وعلم الاجتماع. وانطلاقا من إدارته لمعهد البحث

الاجتماعي ماكس بلانك Max Plunk في ميونيخ سنة 1971، بدأ صيته في الانتشار عالميا، وكان يعتبر يساريا، نظرا لتأثره بفكر ماركس، وهو لم يكن كذلك، فواجه عدة مشاكل، وترك المعهد سنة 1982، ليعود إلى جامعة فرانكفورت سنة 1983، ويحال على التقاعد سنة 1984، ولكن بقي إلى يومنا هذا بروفسور خبيرا في هذه الأخيرة.

عمد هابرماس كثيرا عبر مسيرته الفكرية إلى المراجعة والتدقيق على ضوء الانتقادات التي يتعرض لها، وانطلاقا من النقاشات التي يقوم بها، ويبرز تأثره بهيجل وكانط، وكذا ماركس ضمن توجه دراسات لوكاش ومدرسة فرانكفورت، ويعتمد على دراسات ويبر في تحديد مسارات العقلنة، وكذا على المقتربات البنيوية واللغوية، وعلم النفس المعرفي، بالإضافة إلى النظرية الوظيفية والنسقية.

إن ما يشغل هابرماس منذ البداية إبراز أن فكرة الديمقراطية واقعية وليست مجرد فكرة مثالية، ويرفض البديل الويبري الذي يقلص السياسة إلى سلطة البيروقراطية أو القائد الكاريزمي، باعتبار أن الجماهير هي غير عقلانية ولا يمكنها أن تحكم نفسها.

لكن الرد على أعمال فيبر لا يشكل التحدي الفعلي الذي حمله هابرماس لوضع نموذجه، وإنما هو جزء من مشروعه السياسي، إذ شكلت اللغة هاجس هابرماس ومجال اهتمامه، فهي بالنسبة إليه وسيلة وسلوك تواصلي، والتي تنهض على الحوار والتفاهم بين مجموعة من المتحاورين، ضمن نظريته في الفعل التواصلي وسعي في سياق ذلك إلى الكشف عن العقل العملي، الذي يفرض علينا ما نتكلمه من خلال الاعتراف بالتفاهم والحوار السلمي، في ظل شروط الاختلاف الاجتماعي والثقافي، وهدف هابرماس من ذلك كله، مواصلة تقليد الأنوار، من خلال نظرية اجتماعية نقدية، ذات طابع معياري تنهض على ترسيخ قيم الحرية والعدالة ضمن توجه عالمي.

ويربط هابرماس الديمقراطية بنظرية الفعل التواصلي، فالنموذج الذي يطمح إليه هو الذي يمكن المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية والعرقية ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع.

وينظر هابرماس إلى الحداثة بوصفها مشروعا لم يكتمل، بمعنى أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها، فمشروع الحداثة عانى الكثير من الانكسارات والتراجعات، الأمر الذي حال دون إمكانية تنقية فكر الحداثة من بؤر اللاتمركز وأدى إلى إرهاق وعي الإنسان بجملة من التناقضات أدت إلى اختلال توازنه النفسي لذلك انصب جهد هابرماس على

محاولة فهم جديد للحداثة وممارسة جديدة قائمة على الفعل التواصلي، لا تلغي الآخر ولا تهمشه، بل تتحاور معه خطابيا.

ولذلك تم طرح الإشكالية التالية: على أي أساس ينتقل هابرماس من نظرية الفعل التواصلي، باعتبارها تحمل منطقا سياسيا ديمقراطيا، إلى تأسيس الديمقراطية التداولية؟ هل يعمل على تجاوز العقل الأداتي؟ وهل يعمل على تجاوز العقل الوظيفي؟ وهل يحاول بناء نموذج مثالي؟

بالإضافة إلى الفرضيات الموجهة للدراسة:

- كلما ينتقل هابرماس من نظرية الفعل التواصلي إلى تأسيس الديمقراطية التداولية يعمل على تجاوز النظريات الديمقراطية الحداثية.

- كلما يعمل هابرماس على بلورة منطق ديمقراطي قائم على الفعل التواصلي، يعمل على تجاوز الإشكالات التي نتجت عن النظريات الديمقراطية القائمة على العقل الأداتي.

- كلما يعمل هابرماس على إبراز ديناميكية الديمقراطية القائمة على التواصل يعمد إلى بناء نموذج يتجاوز النظريات الوظيفية.

- كلما يعمل هابرماس على تجديد نموذجه بجعله قائما على مؤسسات الدولة، يعمل على الابتعاد عن النماذج المثالية.

كما تم الاعتماد على إطار نظري ومنهجي ومفاهيمي مناسب، يعتمد على النظرية النقدية والوضعية والنيوكانطية، وكذا المنهج الوصفي والمقارن والنقدي، وتحديد مفهوم الحداثة والعقل التواصلي، والعقل العملي والنظري.

وتشمل الدراسة ثلاثة فصول، في الفصل الأول المعنون بالفعل التواصلي والديناميكية الديمقراطية، سيتم الوقوف عند النقاط الرئيسة التي وضعها هابرماس لبناء نموذجه الديمقراطي القائم على جعل التواصل منطقا واقعيا للديمقراطية، مع إبراز الجوانب التي حاول هذا الأخير تجاوزها في النظريات الحداثية التي تناولت الديمقراطية، وكيف يمكن لمنطق التواصل أن يبرز أبعادا جديدة في هذه النظريات.

وباعتبار هابرماس أبرز أقطاب الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت، ليس من الممكن تناول فكره دون الإحاطة بما سمي في تاريخ الفلسفة الألمانية الحديثة بمدرسة فرانكفورت، وبالأخص في سياق، نقدها للعقل الأداتي الذي أفرزته الحداثة، وفي هذا الصدد يؤكد هابرماس في كل كتاباته، أنه على الرغم مما يمكن توجيهه من نقد للعقل، وبالرغم من بعض النتائج التي أفرزتها العقلانية الأداتية، لا يمكن بحال من الأحوال التخلص منه، فأي محاولة لتجاوز العقل الأداتي لا تتم إلا من خلال

العقل ذاته، وبذلك يحاول هابرماس بناء عقلانية قائمة على الفعل التواصلي.

ويعرف هابرماس أن العقلانية التواصلية كما يلي: " إن العقلانية التواصلية هي التي ترتكز إلى تجربة مركزية أساسية، بقوة الإقناع، المتولدة عن الإجماع، والتي يتم الوصول إليها دون إكراه خارجي قد يمارسه خطاب قائم على الحجج، وإجمالا يمكننا أن نصف معرفة ما بأنها عقلانية متى استندت هذه المعرفة إلى قوة البرهان ومنطقيته في تحديد أهميتها ومكانتها بغض النظر عن طبيعة الذوات المنتجة لهذه المعرفة، لأن المعيار الذاتي المتقلب قد لا يؤدي الدور المنتظر فيه، في حين أن الحجة قوية بمعزل عن العوامل الأخرى "[1].

ومن هنا يولي هابرماس أهمية كبرى لنظرية المحاججة، والتي تتمحور مهمتها أساسا في إعادة بناء الافتراضات والشروط البراغماتية الشكلية المتعلقة بسلوك عقلي ما، وكل حجة تحوي مجموعة من الأسباب المرتبطة بشكل مباشر بادعاء امتلاك الصلاحة بالنسبة للتعابير الإشكالية، في حين أن قوتها ضمن سياق معين تقاس بأهمية التفسيرات المقدمة ومتانة الأسس التي استندت عليها هذه الأهمية، وتلك المتانة تتجلى أكثر ما تتجلى في قدرة الإنسان على إقناع الطرف (أو الأطراف) المحاور الآخر وكسبه في النهاية، وهذا ما يؤسس للفعل التواصلي الذي يعرفه هابرماس بأنه: "تفاعل ذاتين على الأقل، قادرتين على الكلام والفعل، الذين يقيمون علاقة ما بين شخصية... أين يبحث الفاعلون للتفاهم على حالة معينة، بهدف تنسيق خطط أفعالهم وحتى أفعالهم ذاتها للوصول إلى إجماع عليها، والمفهوم المركزي التفسيري الذي يهم في المقام الأول هو التفاوض حول المفاهيم القابلة للإجماع، وكما يبدو واضحا في هذا النموذج من الفعل فإن اللغة تحتل مكانة بارزة "[2].

وما هو أساسي عند هابرماس هو ربط الفعل التواصلي بالحقيقة، فعند أي نقاش، يجب تأسيس الوفاق على الشروط نفسها عند كل المشاركين، وإلا نكون بصدد تسوية إمبريقية وليس إجماعا عقلانيا، ولهذا اهتم هابرماس بتأسيس نظرية إجماعية للحقيقة، واعتبر أن حقيقة قضية ما تعني الوعد بالوصول إلى إجماع عقلاني حول ما قيل، ويرى أن هذه النظرية يجب أن لا تقتصر على حقيقية الألفاظ لأن المسألة تدخل فيها اعتبارات الدقة والصدق والمعقولية، ثم إن الإجماع يكمن بالضبط في كون هذه الادعاءات الأربعة يجب أن يكون معترفا بها من طرف المتكلمين المشاركين في المناقشة، وهكذا يمكن أن ندعي معقولية التلفظ وحقيقية تكوينه القوي، ودقة تركيبه اللفظي، وصدق النية المعبر عنها من طرف المتكلم، وهذه الادعاءات

هي التي تشكل شروط الخطاب وتؤسس لأخلاقيات النقاش، ويمكن أن نلخص مبدأ أخلاقيات النقاش بأنها كل معيار ذي صدقية يمكن أن يحصل على موافقة الجميع.

يقترح هابرماس بعد ذلك، أن نستنتج من المناقشة كل ما يتعلق بتبرير أو تعليل صلاحيتها الفعلية لنصل لمبدإ الكونية الذي يعرفه هابرماس كما يلي: " كل معيار ذي صدقية، يجب أن يمتثل لشرط أساسي، حيث تكون نتائجه وآثاره المتوقعة، والنابعة من طابعه العام، بقصد ضمان مصالح كل فرد، يمكن أن يتم قبولها بدون إكراه من طرف كل الأشخاص المعنيين ".(3)

وبذلك يضمن مبدأ الكونية تراضيا بين المعنيين يقوم بواسطة الحوار، يتم أثناءه دفاع كل طرف عن موقفه بكل حرية ومساواة، مما يتيح لهم إمكانية الإقناع والاقتناع بأن المصلحة المشتركة تقتضي الالتزام بطريقة معينة في السلوك، فوحدة النقاش الذي يتم تداوله بشروط معينة، يؤدي إلى الموافقة المشتركة على معيار موضوع المناقشة، وذلك بدوافع معقولة، وبمقياس كوني.

وبهذه المواصفات يضمن مبدأ الكونية تكوين حكم أخلاقي محايد يستجيب للجميع، وهو مبدأ يتفوق على الرؤى الخاصة والمحلية ويتجاوز التطبيق الشكلي والحرفي للمعايير العامة، كما أنه يتعارض مع الصورية ويتفادى السقوط في العفوية، أو الخضوع لرغبات أو تطبيقات شكلية لمعايير عامة، لذلك يهتم مبدأ الكونية بالإجابة على حتمية تكوين إرادة عقلانية مشتركة تتيح سبل تبرير وتعليل القوة الإلزامية للمعايير الفعلية، وهذا هو جوهر النقاش والحوار في الديمقراطية، إلا أن هذا يبقى عاما في بناء النظرية الديمقراطية، لذلك يطمح هابرماس لبناء هذه الأخيرة على أساس معياري، فيبرز هابرماس أن أخلاقيات النقاش يمكن أن تشكل هذا الإطار أنها غير مبنية على مفاهيم أخلاقية ميتافيزيقية، وهي واقعية دون أن يكون لها طابعا إمبريقي، ولها طابع العمومية ولا تتأثر بالسياقات الثقافية والمحلية، وبذلك يلخص هابرماس نظريته في الديمقراطية انطلاقا من انعكاسات أخلاقيات النقاش، ويبني عمومية الديمقراطية انطلاقا من عمومية مفهوم التواصل.

ذلك أن المعايير التي تنبني عليها الديمقراطية تتجاوز المفهوم السياسي بالمعنى الدقيق، أنها تتعلق أساسا بالتنشئة الاجتماعية وبالأخص التنشئة الحرة من أي هيمنة، تبرير الديمقراطية عند هابرماس يتطلب فقط تخصيص هذه المعايير على المستوى السياسي، هذه الأخيرة قائمة على هياكل استخدام اللغة، التي ليس لها استخدام فردي، وإنما حواري، بذلك فإنها

تمثل الشرط الضروري لتشكيل الجماعة الديمقراطية.

إن هذا التوجه المعياري لنظرية الفعل الاتصالي يسمح بتحديد أصالة مفهوم الديمقراطية الناتجة عنه، وبذلك يمكن تحديد بعض الخصائص الأساسية لها: المنطق المشاركاتي، والحرية القائمة على التواصل، ومكانة الدولة في الديمقراطية، وينبع التركيز على هذه الخصائص من محاولة هابرماس تجاوز التوجهات الحداثية في التطرق للديمقراطية وعلى رأسها نظريات النخبة، التي ينتقدها بشدة، ويرى أن الديمقراطية لم تعد تعبر عن نمط من الحياة يجسد المصالح القابلة للتعميم لكل الأفراد، بقدر ما أضحت نهجًا لاختيار الزعماء حيث يعتبر أننا " لم نعد نفهم الديمقراطية على أنها تمثل الشروط التي تساعد على تحقيق كل المصالح المشروعة عن طريق تحقيق المصلحة الأساسية من أجل المشاركة وتقرير المصير، إنها لم تعد تعني إلا إطارا اصطلاحيًا للتوزيع من أجل التعويضات المناسبة للنظام، بمعنى آخر إنها عامل تنظيمي لإشباع المصالح الخاصة".[1]

فالديمقراطية لم تعد إذن مرتبطة بالمساواة السياسية بمعنى التوزيع المتساوي للسلطة السياسية ولحظوظ ممارسة السلطة، فالمساواة لا تفي إلا بالحق الشكلي في الوصول إلى السلطة السياسية على الحظوظ المتساوية، ومن ثم فالديمقراطية لم تعد تستهدف عقلنة السيطرة بفضل مشاركة المواطنين في العمليات الخطابية لتشكيل الإدارة، بقدر ما يجب أن تخلق صيغا ممكنة للتسويات بين النخب المسيطرة.

أما فيما يتعلق بمسألة الحرية، فقد أدت المحاولات النظرية إلى حصر النقاش في ثنائيات ترجمت إلى تيارين سياسيين، من جهة النموذج الليبرالي الذي يرى في الدولة المعيق لملكية الفرد وحريته، ومن جهة أخرى النموذج الاشتراكي، أو الاشتراكي الديمقراطي الذي يريد الحد من هذه الحرية لصالح التحرر الجماعي، وبين هذا النموذج وذاك بقيت الفلسفة السياسية محصورة في الثنائية فرد – دولة.

وهذا ما حاول هابرماس تجاوزه من خلال مبدإ التعميم، الذي يسمح في الوقت نفسه بالحفاظ على مبدإ الحرية الفردية وتناسبها مع حرية الآخرين.

فمن خلال أخلاقيات النقاش، لا يمكن التخلي القبلي عن الحرية الفردية باسم الصلح العام، ومن جهة أخرى فإن التحرر الجماعي ليس مبررًا عقلانيا، بحيث يكفي أن يكون فرد لا يقبل التخلي عن حريته الفردية يجعل من هذا المعيار غير قابل للتعميم، كما أن فرض الحرية من قبل فرد أو مجموعة أفراد على الآخرين غير مبرر،

هـذا مـا يوضـحه هابرمـاس : " إن العلاقـات الذاتيـة المتبادلـة الـتي تتجـاوز الفرديـة في جماعة تواصلية تخضع لضرورات التنسيق، الـتي تسبق التشـكيل غير القهري لـلإدارة، يقدم نموذجًا للعلاقة بين العام والخاص: في تعميم الإجماع الذي تم حصوله دون إكراه وبين أفراد متساوين، هؤلاء يملكون هيئة يمكـن لهـم الرجـوع إليهـا في حالـة عـدم موافقته على الأشكال التي تتجسد مؤسسيا الإدارة العامة"[4] .

إن أهميـة مبـدإ التعمـيم وأخلاقيـات النقـاش تكمـن في أنهـا تتـيح النظـر إلى مختلف النقاشات السياسية من زاوية مغايرة عـن تلـك تقترحهـا ثنائيـة الحرية الفردية أو إكراه الدولة.

كمـا حـاول هابرمـاس تجـاوز المحـاولات الفلسفية التي حاولت تأطير العلاقة بين الدولة والديمقراطيـة مـن الفوضـوية والماركسـية والدولة في حدها الأدنى، إلا أن هذه النماذج لم تر النور في الواقع، ما عدا الدولة التوزيعية مع الاشتراكية الديمقراطية، أو ما عرف بالدولة الراعيـة، إذ وجـه لهـا انتقـادات لاذعـة منـذ كتاباته الأولى.

ويعتـبر فيلسـوف فرانكفـورت أن مـا كرسته هذه الأخيرة هو سيطرة وسائط النقود والدولـة علـى حسـاب التضـامن الاجتمـاعي، ويجب العمل على إعادة التوزان لهذه لوسائط من خـلال إعـادة الاعتبـار للميـادين الـتي تعمـل على نقـل القـيم والمعرفـة الثقافيـة وتسـاهم في الاندماج الاجتماعي، التي هي مهيكلة أساسا بالتواصل، وعليه يجب أن يكون مستقلة عن مجال الدولة والاقتصاد.

وعمومًا يرفض هابرماس الأشكال التي عرفتها الدولة الحديثة سواء الدولة الإدارية أم الضابطة أم الاجتماعية وهو بطبيعة الحال لا يتبنـى الأفكـار الفوضـوية والماركسـية للقضـاء علـى الدولـة، لأنـه يعتبرهـا غـير مجديـة، ويـدعو إلى تـبني دولـة أساسـها المشـروعية الديمقراطيـة غـير قائمـة علـى أسـاس اقتصـادي أو جغـرافي تكـون مقدمـة لمواطنـة عالميـة ونظـام كـوني، وهـذا مـا سيتبلور بشكل واضح في كتابات فيلسوف فرانكفورت الأخيرة.

وبذلك تبرز العلاقة بين الفعل التواصلي والمنطق الديمقراطي، قائمة على ديناميكية اجتماعيـة، تسـمح بتكـريس منطـق مشـاركاتي مـن خـلال إمكانيـة مشـاركة كل فرد في النقاش وهذا بالأساس ما يسمح بتكـريس الإرادة العامـة، وكـذا بتجـاوز التناقض القائم على ثنائية الفرد الدولة، من خـلال الحفـاظ علـى مبـدإ الحريـة الفرديـة وتناسبها مع حرية الآخرين.

وعليه فقد تم من خلال هذا الفصل طرح الإشكالية الرئيسة المتمثلة في ضرورة تجديد

النماذج الحداثية القائمة على العقل الأداتي في التطرق للديمقراطية، وضرورة تعميق هذا التحليل من خلال نقد الأطر النظرية المساندة لها، وبالأخص النظريات الوظيفية، والعمل على إيجاد أطر مناسبة.

أما في الفصل الثاني المعنون بالطبع الراديكالي للديمقراطية التواصلية بشكل استكمال لنظرية الفعل التواصلي في بناء النظرية الديمقراطية، من خلال تبيان محدودية الأطر النظرية الحداثية لتشكيل ديناميكية ديمقراطية فيعمد هابرماس إلى بناء إطار نظري يتجاوز التحليل النسقي والنظريات الوظيفية والتحليل الماركسي، ويتمثل أساسا في ثنائية العالم المعيش – الأنساق، إذ يعتبر أن المجتمع يتكون من عالم معيش (مجال خاص، مجال عام)، والأنساق (الدولة، السوق)، وأن المجال العام هو النواة الرئيسة للديمقراطية القائمة على التواصل.

يشكل الفعل التواصلي أساس خطاب هابرماس الديمقراطي، الذي يوفر له المثالية المعيارية، ويحتكم إلى الرهان المباشر لما يعرف ب "استعمار العالم المعيش"، وهي إمبريالية النقود والسلطة التي حسب هابرماس تهدد بتقويض المصادر التواصلية للتضامن الاجتماعي.

وبذلك ينظر هابرماس للديمقراطية كمخرج للحياة الحديثة من الآثار الجانبية للاقتصاد والبيروقراطية، ومهمة الإنقاذ هذه تقتضي من هابرماس أن يجعل الديمقراطية تابعة لمصالح المواطنين، من خلال تحرير مشاركتهم السياسية من سيطرة النقود والسلطة، التي يمكن أن تتدخل أثناء تشكيل الإرادة العامة، وذلك بهدف أن تعكس مصالحهم بوضوح.

يعمد هابرماس من خلال ما يعرف باستعمار العالم المعيش إلى تجاوز الطرح الويبري بأن الشعب غير قادر على اتخاذ قرارات عقلانية، اعتمادا على نظريته في العقلنة، وكذا التشريح الماركسي للمجتمع الرأسمالي.

إذ بالرغم من الوعد الذي عمل على إنجازه عصر التنوير، وهو ما حققته الرأسمالية الصناعية فيما يخص التطور المادي، إلا أنه أدى إلى بروز ظواهر مرضية في المجتمع من أبرزها ظاهرتا الاغتراب والتشيؤ، والتي عمل ماركس على مواجهتها وكذا جيل من مفكري علم الاجتماع وصولا إلى ويبر الذي توصل أن رؤية الديمقراطية كحكم للشعب أصبح أمرا عرضيا.

ولمواجهة مصادر هذه الظواهر، يأخذ هابرماس نموذج ويبر في العقلنة كنقطة انطلاق ويعمل على تحويله، فبالنسبة لفيلسوف فرانكفورت فإن المجتمع كل عضوي يتكون من أنساق (الاقتصاد والدولة)، وعالم معيش

(الحياة الخاصة والمجال العام غير الدولاتي)، وكنتيجة لذلك فالعقلنة في حد ذاتها ظاهرة مزدوجة، تؤثر على كل من الأنساق والعالم المعيش، وبطريقة مختلفة، ولذلك يعمد هابرماس إلى إيجاد نظرية في التطور الاجتماعي مرتبطة أساسا بتطور الوعي الجماعي، لإبراز هذه الازدواجية.

وعليه يؤكد هابرماس على إمكانية عقلنة العالم المعيش، وهذا الأخير هو الخلفية التي تشكل قاعدة التفاعل الرمزي اليومي، إذ يمثل "المكان الصوري لالتقاء المتحدثين والمستمعين أين يثيرون مطالبهم بطريقة متبادلة، بحيث يكون خطابهم مناسب لرؤية العالم (الذاتي والاجتماعي والموضوعي)، وكذا يكون باستطاعتهم نقد وتأكيد صلاحية هذه المطالب، ويعملون على الحد من اختلافاتهم بحيث يصلون إلى توافق".[5]

إن العالم المعيش هو الفضاء الذي ينتج فيه الفعل التواصلي الثقافة والشخصية والمجتمع (كما سبق ذكره)، إن الثقافة متعلقة أساسا بنقل المعنى ومعايير المجتمع والتضامن الاجتماعي، أما الشخصية فهي تفصل هوية الفرد من خلال التمكن من اللغة والمعايير، وبذلك فكما يبدو فإن العالم المعيش، باعتباره فضاء الخطاب فهو مكون قبلي، لكن الاندماج الاجتماعي لا يكتفي فقط بالفعل التواصلي، وبذلك يتطرق هابرماس على مكون الحداثة الآخر وهو النسق الذي يمكن تمثيله في البيروقراطية والسوق الرأسمالية.

وكنتيجة لذلك يفرق هابرماس بين الاندماج الاجتماعي والدمج النسقي، ففي الوقت الذي يتم دمج الفعل النسقي من خلال توجهات الفعل، يتم الاندماج الاجتماعي من خلال الضمانة المعيارية أو التوافق التواصلي، ففي النسق يتم الدمج من خلال قرارات فردية غير مضبوطة معياريا، أما في الثانية من خلال التنسيق الذاتي المتبادل[6].

إن هذا التحليل له نتائج هامة في فهم الديمقراطية، فأمام وجود مكونين أساسيين الأول محكوم باللغة أي العالم المعيش، والثاني مضبوط بالسلطة والنقود أي الأنساق، فإن الديمقراطية تجد نفسها أمام مبادئ لا تختلف عنها فقط، وإنما تصل إلى حد التناقض، بحيث إن الديمقراطية والرأسمالية يشكلان واقعين لمبدأين متناقضين للاندماج الاجتماعي، بل ويتنافسان على مرتبة الأولوية.

حيث إن المنطق المعياري للمبادئ الدستورية يعمل على إعطاء الأولوية للعالم المعيش في إعادة إنتاج مجموع المجتمع، من خلال الحفاظ على العلاقات الإنسانية بعيدة من أي تأثير مهيمن للاقتصاد، في حين أن المنطق النسقي الملازم للرأسمالية، والذي تقوده الضرورات الوظيفية، يفوض نفسه

إمكانية تقننة العالم المعيش، وهذا بغض النظر عن الضرورات المشروعة التي يمكن أن يوجهها المواطنون للنسق الإداري.

وما هو أساسي في نظرية هابرماس هو التمفصل بين العالم المعيش والأنساق، وكذا بين الديمقراطية من جهة، الرأسمالية والبيروقراطية من جهة أخرى، وهذا يحتاج إلى مؤسستين أساسيتين هما القانون والسياسة.

إن تناول هابرماس لمفهوم القانون في نظرية الفعل التواصلي لم يكن بمستوى الدقة التي عالج بها مواضيع أخرى في المجتمع، ويجب انتظار كتابه "القانون والديمقراطية" حتى تتضح رؤيته واضحة في هذا المجال.

ومن خلال هذا المنظور فإن نشر التواصل في السلطة يعني بالإضافة إلى أن المواطنين ينسقون أفعالهم تواصليا (كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول)، إن هذا النشر يقتضي إجراءات ومؤسسات تضمن أن النسق السياسي لا ينفصل عن العقلانية العامة الملازمة للعالم المعيش، بعبارة أخرى فإن السلطة يجب أن تكون مشروعة في نظر السلطة.

على هذا المستوى يمكننا تفسير نظرية المشروعية لهابرماس باعتبارها تجاوزا لإشكالية العقد الاجتماعي، فإذا كان العقد الاجتماعي يتم بين الأفراد المنافسين لمصالحهم الخاصة، يرى هابرماس ضرورة وجود نقاش تواصلي بين المواطنين، كما أنه لا يمكن للعقد الاجتماعي أن يغطي مجمل الواقع الاجتماعي، فالدولة البيروقراطية والاقتصاد الرأسمالي يمثلان مجالين مستقلين عن سلطة العقد، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وجود ثنائية متناقضة بين الإدارة المعبر عنها من طرف المواطنين، وإمكانية وضع الإدارة حيز التنفيذ، لأن هذا الانتقال يقتضي الرجوع إلى العقلانية المتعلقة بالجهاز البيروقراطي، ولذلك يمكن القول إن هابرماس ينظر إلى السياسة كقطبين متناقضين بين المشروعية الديمقراطية والهيمنة السياسية.

لذلك كان هابرماس ومنذ كتابته الأولى يؤكد على أن تقليص كل ما هو سياسي في البيروقراطية الإدارية لا يمكن إلا أن يكون على حساب الديمقراطية، ويقصد في هذا المجال خصوصا التحليل الويبري، والدراسات النيو ويبرية اللاحقة، إذ على الرغم من تأكيده على أهمية هذا التحليل، ولكنه يرفض النظر إلى السياسة من خلال بعد واحد، أي من خلال الشكل الرسمي للدولة الحديثة.

فحسب هابرماس لطالما كان تعريف السلطة السياسية أنها في خدمة الشعب وأنه هو مصدرها، ويرى أن المنظور النسقي يقلب مسار المشروعية، ذلك أن النخب السياسية

تلعب من خلال قوتها التنظيمية على فبركة ولاء جماهيري، في نفس الوقت تستعين بالدولة لتحويل المواطنين كزبائن للإدارة بحيث يدفعون ثمن الخدمات التي تقدم لهم وذلك على حساب نزع صفة المواطنة عنهم، ففي الوقت الذي تعمل فيه الديمقراطية الجماهيرية على تعميم المواطنة عنهم، ففي الوقت الذي تعمل فيه الديمقراطية الجماهيرية على تعميم المواطنية، تقوم بإفراغ هذا المفهوم من أي محتوى.

لذلك يرى هابرماس ضرورة الرجوع إلى النقاشات العمومية في أحد المكونات الرئيسة للعالم المعيش، وهو المجال العام.

إن المجال العام الذي يقدمه هابرماس يساعدنا على تجاوز عدة مشاكل وصعوبات، إنه يشكل في المجتمعات الحديثة الفضاء الذي يتم من خلاله المشاركة السياسية عن طريق وسيط الكلام، أنه الفضاء الذي يتداول فيه المواطنون قضاياهم المشتركة وبالتالي يشكل مكان مأسسة الخطاب المتبادل، إن هذا الفضاء يشكل مفهوما مختلفا عن الدولة، إنه المكان الذي ينتج وتتمحور فيه الخطابات التي يكون في مبدئها انتقاد الدولة، كما أن المجال العام بمفهوم هابرماس، مختلف عن الاقتصاد الرسمي، إنه ليس سوقا وإنما مكان التفاعلات الخطابية، وبذلك فإن المجال بهذا المنظور يختلف عن جهاز الدولة، وكذا الأسواق الاقتصادية، ناهيك عن المجتمعات الديمقراطية.

والمجال العام يبدأ من تحديد المعنى المكاني لهذا المفهوم، فالمجال العام داخل العائلة يتمثل في الصالة الرئيسة الموجودة في صدر البيت أين توجد ربة البيت في وضع يجعلها تلعب الدور الرئيس بين أفراد عائلتها، وذلك بتوجيه الحياة اليومية، أي أن المجال العام قد تولد في بداية الأمر انطلاقا من التنظيم العفوي للعائلة البرجوازية بوصفها الخلية المجتمعية الأولى، ثم ما لبث هذا التنظيم أن امتد على مجالات خارجية أوسع تتمثل أساسا في التنظيمات الاجتماعية والمؤسساتية المنظمة للوظيفة السياسية في المجال البرجوازي العام، والتي تتوخى السيطرة على المجتمع المدني من خلال تقنيتها للحياة الشخصية للأفراد وقولبتها باسم المصلحة العليا للمجتمع.(7)

وتجدر الإشارة أن المجال العام يجب أن يتم تعريفه في الجمع، وهذه المجالات العامة تسمح بمأسسة النقاشات الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن المجالات العامة لها مهمتان:

- مواجهة التوجهات الاستعمارية للنسق الاقتصادي والسياسي، وبالتالي الحفاظ على استقلاليتها، وبذلك على المواطنين نشر وتنسيق

التواصلات اليومية للحياة العادية في العالم المعيش اعتمادا على وسائل الإعلام الحديثة.

- السماح بالتنظيم الذاتي للمسارات المشكلة للإرادة والرأي ومضاعفة قدرات الفعل الرمزي للمواطنين.(8)

وبذلك فإن هيكلية المجال العام في الإشكالية الديمقراطية يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

المجالات العامة	النسق السياسي
التواصل	السلطة
تنظيمات قريبة من القاعدة	الجهاز الإداري والمنظمات الرسمية الكبرى
فعل رمزي قائم على فكر وتداول سياسي ومعياري	فعل مادي

وبهذا المعنى يمكن اعتبار الديمقراطية التي يتبناها هابرماس راديكالية، من حيث إنها ضد أي استخدام للنقاش الديمقراطي من طرف السلطة أو النقود، وفي نفس الوقت فإن الحوارات المتشكلة في العالم يمكن أن تؤثر على توجه الأنساق من خلال الرأي العام.

لكن تجدر الإشارة أن الإطار النظري الذي اعتمده أوقعه في بعض الإشكالات لعل أبرزها الفصل الحاد بين العالم المعيش والأنساق، وكذا جملة من الانتقادات حول المجال العام وإمكانية تطبيقه في الواقع وما يرتبط معه من مسألة عدم قدرة الجماهير على استيعاب العملية السياسية المعقدة.

وعليه يمكن القول إن المفهوم التواصلي للديمقراطية يقدم مكانا أوسع لتعدد الآراء، ويتضمن عناصر دينامكية لتشكيل الرأي العام، تعيد الاعتبار لمفهوم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب، لكن الإجماع الذي ينشده هابرماس، في واقع شديد التعقيد يبدو صعب المنال.

بالإضافة إلى ذلك ، وبغض النظر عن الطابع من الديمقراطية الراديكالية إلى دولة القانون والديمقراطية، فيتبلور فيه نموذج في الديمقراطية التداولية وكذا طابعها العالمي، إذ يطوره انطلاقا من الانتقادات التي وجهت إليه، لبناء إطار نظري أكثر واقعية، لذلك يتوجه هابرماس لدراسة المؤسسات الديمقراطية السياسية والقانونية في نفس الوقت الذي يعمل على تطوير نظريته المعيارية.

وتتميز أبحاث هابرماس في هذه المرحلة أنها ذات طابع معياري، في حين أن البعد السوسيولوجي يصبح سطحيا، كما يتم التركيز على الطابع المؤسساتي، إن

التغييرات لما يمكن أن يطلق عليه تركيبة أبحاث هابرماس تتصاحب بتحديد مفاهيمي مهم، ذلك أن الثنائية التي كانت سائدة بين الفعل التواصلي والفعل الإستراتيجي تترك المجال لثلاثية معيارية بين استعمالات العقل العملي الثلاثة: الأخلاق، الإيتيقا (éthique)، البراغمانية، بترتيب على مستوى سلمي.

وبغض النظر عن أي انتقاد يمكن أن يوجه إلى هذه الثلاثية، فإنها تتضمن جانبا إبداعيا مهما ، ذلك أن التفرقة التحليلية بين براغماتي وإيتيقي وأخلاقي له الفضل في الدعوة على التفرق بين مختلف المشاكل القيمية التي تعاني منها المجتمعات، كما أنها على هذا المستوى أغنى من التفرق الليبرالية بين ما هو خاص وعام، على الأقل فيما يخص مستوى الإيتيقا والذي يسمح بوضع مكان للنقاش على مستوى الإيتيقي باعتبارها وسيطا يسمح بوضع مكان داخل النقاش السياسي للمسائل الثقافية ومسائل الهوية التي لا تستقلص إلى المواجهة المونولوجية، كما أنها لا ترقى إلى مفاهيم العدالة التي تقتضي وضعا كونيا.

ومن أبرز النقاط التي حاول هابرماس الوقوف عندها الضغط الموجود بين صلاحية المعايير وظرفيتها التي تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني، فإذا كانت نظرية الفعل التواصلي قادرة على توضيح العلاقات الإنسانية المتبادلة والاندماج الاجتماعي والتطور التاريخي، فإن نظرية الخطاب والنظرية المعيارية لن تتوقف عند الضرورة التاريخية والاجتماعية (كما هو الحال في مختلف النظريات الاجتماعية) إذ بتوضيح الأسس العقلانية لمصداقية المبادئ الأخلاقية أو المؤسساتية للمجتمعات الديمقراطية الحديثة، فإنها تمنح الضابط المثالي، المعنى الحقيقي.

والتناقضات التي تعاني منها نظرية الفعل التواصلي تتدرج ضمن هذا الإطار، بحيث إن التواصل يشكل وسيطا ضعيفا، وأنه يمكن أن يتضمن خطر الاختلاف باعتبار معوقات المعلومات، بالإضافة إلى وجود فرق شاسع بين قدرة الجماعة على النقاش الديمقراطي حول مشاكلها الواقعية وقدرتها على الفعل انطلاقا من نتائج النقاش، وكذا بالأخص صعوبة مؤسسة الفعل التواصلي الخاضع لضغط الديمقراطية القائمة على التواصل والتنظيمات النسقية المتمثلة أساسا في الاقتصاد الرأسمالي والسلطة السياسية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الواقع المعقد للمجتمع[9].

إن كتاب القانون والديمقراطية، والكتابات التي تندرج ضمنه على تجاوز هذه التناقضات، ذلك أن هابرماس يهدف إلى الإشارة أن المؤسسات الرئيسة لدولة القانون والديمقراطية يمكن تعريفهما انطلاقا من دينامكية تواصلية، وكذا العمل على تحليل الاتجاه الرئيس لتيارات

التأثير الآتية من العالم المعيش نحو الأنساق، على عكس نظرية الفعل التواصلي.

ولإبراز الجانب الإبداعي لهذه الدراسات تم مقارنتها مع واحدة من أبرز النظريات المعيارية في التطرق للديمقراطية وهي نظرية العدالة عند جون رولز.

إن أبرز ما يجمع رولز وهابرماس هو المنبع الكانطي، بحيث إن كلاهما يؤكد على فكرة أن الأفراد يملكون قدرات أخلاقية يجب أن تترك لبسطها بحرية ويسلمان أن الحرية هي القابلية لحرية الاختيار، ذلك أن قدرة المواطنين على وضع إطار، بصفة جماعية، يسمح لهم بالتعايش العادل من أخذ بعين الاعتبار بصفة متبادلة، حقوق الأفراد الآخرين، هو من الناحية القيمية أسمى من الحرية القائمة على بحث كل واحد على مصلحته الخاصة، وكذا في أن المساواة والحرية متداخلتان ولا تشكلان أي خلاف، وأن حقوق الإنسان وحقوق الوطن هي من نفس المصدر، ولا يمكن لواحد الأولوية على الآخر.

ويرى كلاهما إمكانية الوصول إلى حد كبير من المثالية المعيارية من خلال بناء مؤسسات وديناميكيات ممثلة في الثقافة الديمقراطية للمواطنين في الديمقراطيات الغربية، وإن كانا يختلفان في طبيعة إعادة البناء، إلا أنهما يتفقان على رفض القطيعة الإبستيمولوجية بين وجهة نظر المواطنين العاديين وتلك الخاصة بالفيلسوف، ويندرج ذلك ضد التقليد الأفلاطوني، ويعبر عن البنيوية الكانطية التي ترفض أي تقليص للنظرية المعيارية إلى مجرد تخمين، ضد المحاولات النسبية، والشكية، حيث إن دور النظرية الفلسفية هو بناء وتبرير المبادئ المعيارية، بواسطة إجراءات مفاهيمية ملائمة[10].

أما النقطة الخلافية الحقيقية بين هابرماس ورلز هي متعلقة أساسا بالتركيب المفاهيمي الذي من خلاله يمكن معرفة مبادئ الإجماع العقلاني، أي الوضع الأصلي عند رولز والحالة المثالية عند هابرماس، إذ كلاهما يبحث عن إطار يعوض العقد الاجتماعي لفلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ويمكن القول إنه على الرغم من أن رولز وهابرماس يختلفان في البديل المقدم للعقد الاجتماعي، إلا أنهما يندرجان في منظور نيوكانطي، وهناك نقطتان أساسيتان تفرق الحالة المثالية للكلام عن الوضع الأصلي:

-إن الحالة المثالية للتواصل ليست عند هابرماس مجرد شكل افتراضي يضعه المنظر، إنها النموذج المثالي، الذي تحمله بصفة ملازمة النقاشات الواقعية، ولذلك يعتبرها رولز فكرة فلسفية.

–إن الحالة المثالية للتواصل تشكل الإطار الحواري في حين إيجاد مفاهيم الأصلي يضع في الواجهة الفكر المونمولوجي.

إن صعوبة مأسسة الفعل التواصلي أدى بهابرماس إلى إيجاد مفاهيم جديدة، تمكن من تعريف المؤسسات الرئيسة لدولة القانون والديمقراطية انطلاقا من ديناميكية تواصلية لعل أبرزها السلطة التواصلية، بالإضافة إلى إعادة النظر في مفهوم المجال العام والقانون.

ويفرق هابرماس بين الدور الذي تلعبه السلطة التواصلية عن الدور الذي تلعبه السلطة الإدارية، وذلك في تعريفه لمفهوم السلطة السياسية، بحيث يقترح اعتبار القانون كوسيط لترجمة السلطة التواصلية إلى سلطة إدارية، حيث يرى " أن نظرية الخطاب تدعو إلى التفريق في مفهوم السلطة السياسية، بحيث إنه كي ينفذ مصدر العدالة أين يجد القانون مشروعيته، يجب على السلطة السياسية، بحيث إنه كي ينفذ مصدر العدالة أين يجد القانون مشروعيته، يجب على السلطة الإدارية المشكلة على أساس قانوني، أن تكون تابعة لسلطة تملي القانون، قائمة على أساس تواصلي..." ويؤكد : " ولهذا أقترح أن يكون القانون وسيطا يسمح للسلطة القائمة بالتواصل للتحول إلى سلطة إدارية" وبطبيعة الحال لا يمكن تصور مصدر لهذه السلطة السياسية التواصلية خارج المجال العام[11].

وعليه فإن السلطة التواصلية هي التواصل السياسي عندما يتم تأسيسه في دولة القانون الديمقراطية، وهذا ما كان ينقص الفعل التواصلي كي يستقر ويستمر، إذ تعبر هذه السلطة عن الإرادة الجماعية، من خلال الرأي العام، تصبح هي المشرعة للقوانين، وعليه فالسلطة التواصلية ليست هي التي تقوم بذلك مباشرة ولكن الإدارة هي التي تحتكر هذا الدور، ولكن المهم في تسيير هذه الأخيرة، وأساسا جوهر فكرة دولة القانون الديمقراطية هو تقليص دور هذه الأخيرة إلى مجرد التنفيذ، وفي مواجهة مع ويبر، يرى وريث مدرسة فرانكفورت أن السلطة الإدارية يجب أن تكون تابعة كليا لهذه السلطة النابعة من المواطنين مباشرة، فمن خلال مفهوم السلطة التواصلية يمكن تحويل العمودية النازلة من الأعلى في شكل هيمنة وقهر إلى سلطة عمودية صاعدة من المواطنين على السلطة الإدارية.

ويضيف هابرماس تعديلا على المجال العام بحيث يكون المجتمع المدني مكونا أساسيا في هذا الأخير، وبغض النظر عن هذا التعديل المفاهيمي، فإن المجال العام والمجتمع المدني يواصلان لعب الدور الرئيس في تشكيل الإرادة والرأي، والتي كانت مهمة المجال العام وحده في كتابات

هابرماس السابقة وبالأخص "الخطاب الفلسفي للحداثة"، إذ من خلالهما يجب أن تتدفق الديمقراطية التي تنتج السلطة التواصلية، وفي نفس الوقت يجب أن يحافظا على استقلاليتهما في مواجهة تأثيرات القوى الاجتماعية والوسائط الخارجية، وبالتالي يمكن القول إن المجال العام والمجتمع المدني يشكلان بالأساس محرك الديمقراطية، وكذا السلطة التواصلية.

إن الإطار المفاهيمي الجديد للقانون يلعب دورا رئيسيا في رؤية هابرماس السياسية، ويؤكد هذا الأخير أن القانون الحديث يشكل نسقا لا علاقة له مع ديمقراطية أصيلة، أو أي مفهوم للأخلاق، ومشروعيته أساسا تعتمد على انسجامه الشكلي، ولذلك فهو يركز على نقطتين أساسيتين في هذا المجال:

- أولا أن القانون يجب أن يترجم باعتباره أحد أشكال مأسسة العقل العملي، وبذلك فإن له علاقة مع الأخلاق، مع الحفاظ على استقلاليته، وما هو أساسي في كتاب "القانون والديمقراطية" أن التفريق بين القانون كوسيط وكمؤسسة تختفي.

- ثانيا يركز هابرماس في هذا المستوى على العلاقة الوطيدة بين القانون والديمقراطية.

وعموما يمكن القول إن الدور الجديد للقانون شكل، إلى جانب السلطة التواصلية، بعدا أساسيا لتجاوز الطابع الهش للفعل التواصلي، ويمكن إبراز هذا الدور في أن ما ما يميز القانون عن الإيتيقا والأخلاق هو المأسسة، إن هذا الطابع المؤسساتي يمنحه قوة كبيرة دون أن يفقد طابعه المعياري، أي دون التركيز فقط على جانبه الشكلي وانسجامه الداخلي.

ومن أبرز النقاط التي ركز عليها هابرماس اعتبار القانون كقناة لضبط الأفعال الإستراتيجية بطريقة معيارية، إذ في الوقت الذي يجب على الأفراد احترام المعايير القضائية، مع العلم أن هذه الأخيرة مبنية على معايير أخلاقية، فإن السلوك الإستراتيجي يصبح استعمالا براغماتيا للعقل العملي، وبذلك نلاحظ التغيير مقارنة مع نظرية الفعل التواصلي، وذلك بإدماج الفعل الإستراتيجي ضمن رؤية معيارية، وانطلاقا من طبيعته المزدوجة، المعيارية والمؤسساتية، يمكن له أن يلعب دورا في العلاقة بين العالم المعيش والأنساق (الاقتصاد والإدارة)، إذ أنه يشكل "محولا"، ولكن في اتجاه واحد، إن هذا الإطار المفاهيمي يمكن تلخيصه في الشكل التالي:

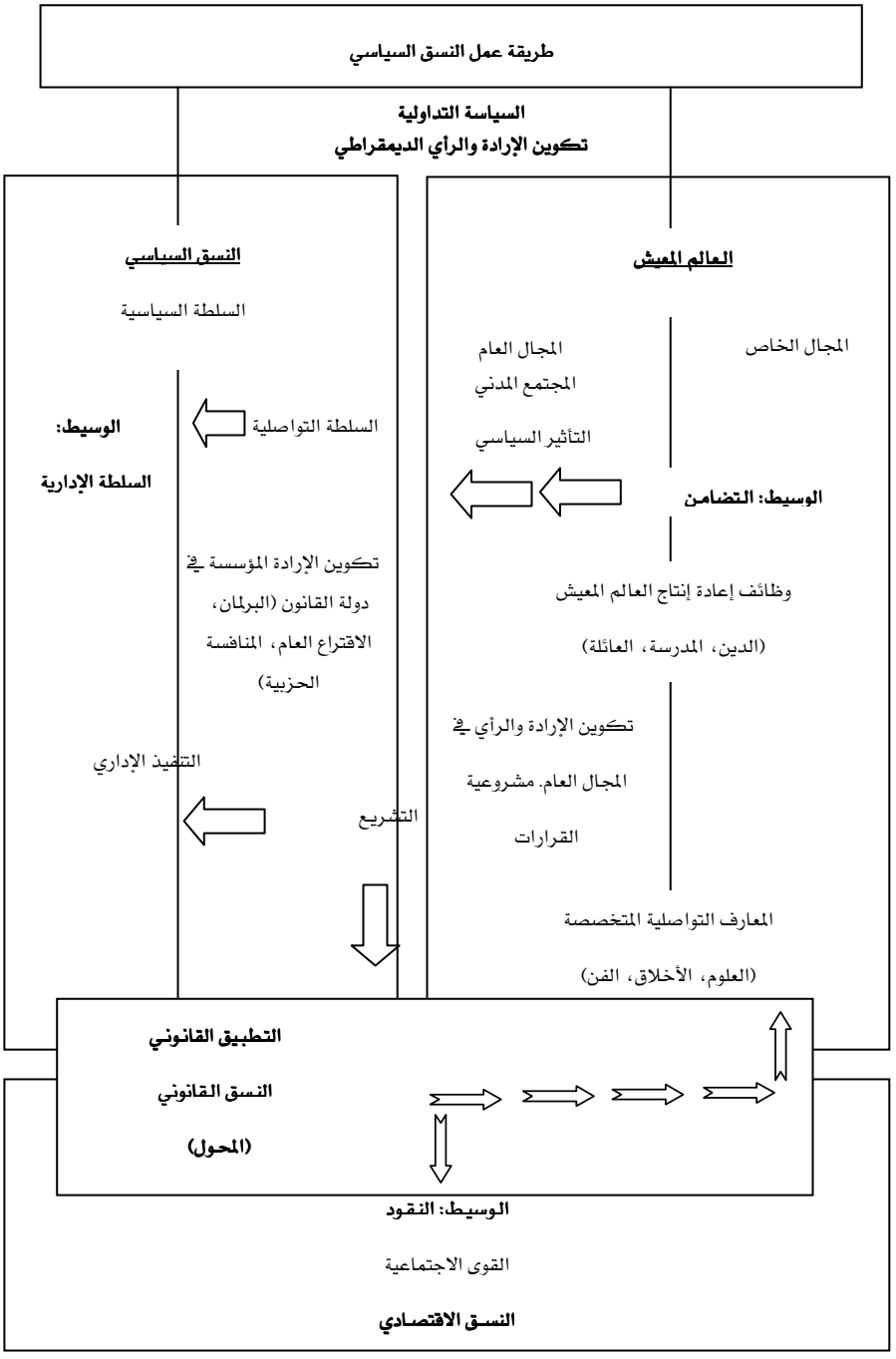
طريقة عمل النسق السياسي
السياسة التداولية
تكوين الإرادة والرأي الديمقراطي
النسق السياسي
السلطة السياسية
الوسيط:
السلطة الإدارية
السلطة التواصلية
تكوين الإرادة المؤسسة في دولة القانون (البرلمان، الاقتراع العام، المنافسة الحزبية)
التنفيذ الإداري
التشريع
العالم المعيش
المجال الخاص
المجال العام
المجتمع المدني
التأثير السياسي
الوسيط: التضامن
وظائف إعادة إنتاج العالم المعيش
(الدين، المدرسة، العائلة)
تكوين الإرادة والرأي في المجال العام. مشروعية القرارات
المعارف التواصلية المتخصصة
(العلوم، الأخلاق، الفن)
التطبيق القانوني
النسق القانوني
(المحول)
الوسيط: النقود
القوى الاجتماعية
النسق الاقتصادي

من خلال هذا الشكل يبدو الاقتصاد الرأسمالي كنسق بالمعنى الدقيق للكلمة، والدمج النسقي هو في حالة تنافس مع الاندماج الاجتماعي ذي الطبيعة المعيارية، ويشكل الاندماج السياسي الذي يتم من خلال المواطنة الديمقراطية بعدا لهذا الاندماج الاجتماعي، وما يمكن ملاحظته على هذا المستوى أن فيلسوف فرانكورت يؤكد على الضغط الموجود بين الديمقراطية والرأسمالية الذي يهمله الكثير من الليبراليين.(12)

ويعتبر هابرماس أن الفكرة الأساسية التي حاول التعبير عنها هي "التجاوز الديمقراطي لفكرة هيمنة سلطة الدولة، خاصة من زاوية نقد الرأسمالية التي تهدف إلى تحويل التنظيم السوسيو اقتصادي لعدم المساواة، في الوقت الذي يجب فيه [محاولة هذا الأخير] عقلنة السلطة الإدارية من خلال إعادة بناء المضمون المعياري للقانون ولدولة القانون الديمقراطية".(13)

ولقد انصب اهتمام فيلسوف فرانكفورت على العلاقة بين القانون والسلطة السياسية التي لم ينجح كل من النموذج الليبرالي ولا الجمهوري على توضيحها بطريقة صحيحة، إن النموذج الذي يقدمه هابرماس يهدف إلى تجاوز الليبرالية والجمهورية في تناول الديمقراطية، إذ لا يعتمد على النموذج الجمهوري الذي يؤكد على الرقابة الدستورية للحد من الأغلبيات البرلمانية، ولا على الليبرالية التي ترمي إلى تعزيز قوة البرلمان، أنه يقترح نموذج تداوليا لديمقراطية ذات نمط إجرائي أين يتحول مبدأ الخطاب إلى المبدإ الديمقراطي.

وعليه يمكن القول إن طموح هابرماس من خلال نموذج الديمقراطية التداولية هو الجمع بين حقوق الإنسان خالصة الفردية، والسيادة الشعبية، وبعبارة أخرى إبراز إمكانية مأسسة الإرادة الديمقراطية دون الحاجة على إعطاء الأولوية لحقوق معينة على حساب حقوق أخرى.

تتمثل الفكرة الرئيسة في التركيب الذي يحاول هابرماس القيام به بين السيادة الشعبية وحقوق الإنسان، في أن حقوق الإنسان وحقوق المشاركة السياسية مصدرهما واحد، ويتمثل في العقل العملي التواصلي بالإضافة إلى مختلف الإجراءات التي تصاحب هيكلتهما، وعليه لا يمكن اعتبار أنه لا يمكن الجمع بين الاستقلالية الفردية وتقرير المصير الديمقراطي أي بالأساس بين سلطة البرلمان والحرية الفردية ذات الطابع السلبي، بل بالعكس يبرز هذا الربط بشكل ديناميكي في المسار التواصلي، إذ لا يوجد ضغط بين الحرية والمساواة في النموذج التداولي.

انطلاقا من هذا المنظور، يلخص فيلسوف فرانكفورت المبادئ الأساسية التي من شأنها أن تؤسس لـ: "نسق الحقوق"، مفهوم يعبر عن أوج التركيب الذي يقترح لحقوق الإنسان وحقوق المشاركة السياسية، ويتمثل أساسا هذا النسق من خمسة أنماط من الحقوق الأساسية:

1- الحقوق الأساسية الناتجة، عن التطور السياسي المستقل، لأكبر قدر ممكن من الحريات الفعل الذاتية المتساوية لدى الجميع.

2- الحقوق الأساسية الناتجة عن، التطور السياسي المستقل، لوضع العضو في الجمعية الطوعية من المجتمعين القانونيين.

3- الحقوق الأساسية الناتجة عن، ضرورة فورية للحقوق وكذا التطور السياسي المستقل للحماية القانونية الفردية.

4- الحقوق الأساسية للمشاركة بفرص متساوية، في مسار تشكيل الرأي والإرادة، والتي تشكل الإطار الذي من خلاله يمارس المواطنون استقلاليتهم السياسية، وكذا تأسيس لقانون مشروع.

5- تساوي الفرص في التمتع بالحقوق المدنية التي تم تعديدها من (1) إلى (4).[14]

ولذلك يرى هابرماس أن الرابط الذي يوحد بين السيادة الشعبية وحقوق الإنسان، هو من نفس الطبيعة التي توحد بين القانون والديمقراطية، لأن المبدأ الديمقراطي متماثل مع المبدإ القانوني، والاختلاف بينهم أمبريقي وليس معياريا، بحيث يمكن أن نجد دولة قانونية ولكنها غير ديمقراطية، وتنظيمات قانونية دون مؤسسات دولة القانون، وهي أساسا التعبير عن فكرة المأسسة القانونية لإجراءات تشريع ذاتي.[15]

وعليه يعرف هابرماس المواطنة على أنها ممارسة المواطنين لحقوقهم الديمقراطية في المشاركة والتواصل، وبذلك فإن المواطنة الديمقراطية ليست بالضرورة مرتبطة بالهوية الوطنية لشعب معين، ولكن مهما يكن اختلاف أشكال الحياة، أنها تقتضي تنشئة اجتماعية لكل المواطنين في إطار ثقافة سياسية مشتركة، ويعتبر أن وحدها المواطنة الديمقراطية لا تتعلق ضمن حدود خاصة يمكن أن تفتح الآفاق لمواطنة عالمية (كوسموبوليتيكية).

انطلاقا مما سبق، يعمد هابرماس إلى إبراز حججه كيف أن الدولة الوطنية لا يمكن أن تشكل إطارا للديمقراطية التداولية، إذ يعتبر أن الدولة الحديثة ظهرت كدولة إدارية (تحيل على تخصص وظيفي يتيح اتخاذ قرارات تلزم الجماعة)، وكدولة ضريبية (لضمان تمويل الوظائف وما يتعلق بها من تسيير)، فالدولة الإقليمية منذ نشأتها جاءت لتحديد الشعب ككائن للتشريع الذاتي وكموضوع يطبق عليه هذا التشريع

الـذاتي، ثـم تممـت الدولـة فيمـا بعـد هـذا التحديد الجغرافي باندماج ثقافي، أما اليوم فالجمع بين مواطنين أحرار ومتساوين لا يتم إلا من خلال المشروعية الديمقراطية الفعلية الـتي تسـتدعي تصـحيحا ومراجعـة لهيكـل الدولة الراعية[16].

وبالتـالي يمكـن إنشـاء حكومـة عالميـة منتخبـة بطريقـة المشـروعية الديمقراطيـة، تحيـل في الواقـع الـدولي علـى مواطنـة عالميـة تعتمـد بعـدا مشـتركا مـن القـانون الأخلاقـي السياسي الكوني، إلا إنه بالنسبة لهابرماس لا يجب التسليم بسـرعة مـن ناحيـة اليوتوبيـا العالميـة، بـل يجـد مـن ناحيـة أخـرى، إعـادة التفكير في عمليـة شـرعنة كيفيـة ممارسـة (وكـذا كيـف سـتمارس دائمـا)، في إطـار السيادات الوطنية الديمقراطية:

- إذ تبقـي الإجـراءات المعتمـدة في المفاوضات الدولية مفتوحة، بمعني أن تصبح هي بدورها عنصرا للشرعية بشكل يمكننا الحصـول وبـالقوة (كمـا في المفاوضـات والمشاورات التي تجري على مستوى الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة)، علـى ضـرورة نقـاش موادها بغية إخضاعها للتقنين والتي من دون إثارتهـا لا يمكـن إدراجهـا في الجـدول السياسي.

- تطوير الوعي بالمواطنة العالمية، وأول المعنيين بهـذا الـوعي هـم المواطنـون أنفسـهم والحركات الاجتماعية.[17]

عمـوم القـول إن هابرمـاس يعيـد تركيـب إشـكاليته مـن خـلال إعطـاء دور جديـد للقـانون، يتمحـور أساسـا حـول محاولـة ربطـه بنظرية الخطاب، للوصول إلى رابط معياري بين دولة القانون والديمقراطية، التي تترجم أساسا من خلال العلاقة بين حقوق الإنسان والسيادة الشعبية، ليحاول نقل نموذجية على المستوى العالمي بالمعنى الذي تم من خلاله إنشاء هيئة الأمم المتحدة.

كخاتمـة يمكـن القـول إن فيلسـوف فرانكفـورت قـدم نظريـة أصـيلة في الديمقراطيـة، فقـد عمـل علـى تمفصـل مكونين عقلانيين أساسين في هذه النظرية هما ديناميكية واقعية إلى حد كبير لمفهوم الديمقراطيـة باعتبارهـا حكـم الشـعب، وكذا نموذج معياري للديمقراطية.

ذلك أن إشكالية فعل التواصل تتضمن نقاطا مهمة، تسمح بإعطاء عمق اجتماعي وثقـافي للديمقراطيـة، مـن خـلال ربطهـا بالممارسة اليومية، ذلك ضمن الإطار الثقافي للحداثـة، وانطلاقـا مـن هـذه الرؤيـة يجـد المواطنـون أنفسـهم يتمتعـون بـالحس النقـدي الـذي يمارسـونه في النقـاش العـام، وبـذلك

يمكن القول إن النظرية الديمقراطية لهابرماس تتناقض كليا مع نظريات النخبة.

إن هذا البحث محاولة لاستنتاج بعض الروابط المنطقية ذات الصلة بأخلاق التواصل وعلم السياسة خاصة ما يسمح بشرح مختلف الادعاءات التي تبحث أسس مشروعية تطبيق معايير قانونية أو قرارات سياسية في مجتمع ديمقراطي.

إن ديناميكية العلاقات الذاتية المتبادلة التي ينبني عليها المفهوم التداولي للديمقراطية تسمح بتجاوز الثنائيات الكلاسيكية بين الدولة والفرد، والسيادة الشعبية وحقوق الإنسان، النموذج الجمهوري والنموذج الليبرالي، أنها تسمح بإدراك الديمقراطية لا كميكانيزم لتسيير المصالح بطريقة آلية، وكل منصهر ومنسجم، ولكن ديناميكية حوار قائمة بين العديد من الفواعل على أساس الحجج، كما الإجراءات القانونية والديمقراطية لا يمكن تقليصها إلى عقلانية شكلية وموضوعية، ولا معيارية، إن هذه الرؤية تتجاوز البعد الواحد في التطرق للقانون والديمقراطية، وتوضح من خلال التناظر الإجرائي الذي يعمل على تقريب المؤسسات الديمقراطية والقانونية، عموما يمكن القول إن مفهوم الديمقراطية يرجع إلى تنظيم ذاتي لمجموعة قانونية تعمل على تجاوز المفاهيم الكلاسيكية للاشتراكية والجمهورية والليبرالية.

كما أن الطرح الذي يقدمه حول استعمار العالم المعيش في مستوى كبير من الجدة خاصة في مواجهة ظاهرة التشيؤ، فيستعين بتحليل ماركس وويبر، ويتجاوزهما بطريقة مميزة إذ يبرز إمكانية تجاوز عقلانية السوق والعقلانية البيروقراطية، وهذه النقطة على قدر كبير من الأهمية بحيث إن نظريات العقد سواء كانت ليبرالية أم جمهورية تتجاهل كليا هذه الظاهرة.

إن النموذج التداولي الذي يقدمه هابرماس يجعل الديمقراطية ذات طابع مميز خاصة على المستوى المعياري، أنها تجمع بين الراديكالية (إعطاء الأولوية للمجال العام والمجتمع المدني)، مع دفاع عقلاني عن المؤسسات الديمقراطية ضمن مشروع مجتمع متعدد الثقافات مع ثقافة سياسية مشتركة بين مختلف المواطنين.

لكن رغم هذه النقاط القوية لا يخلو نموذج هابرماس من الثغرات، ولعل أبرز نقاط الضعف في النظرية عدم دراسة ظواهر التمثيل والنظم الانتخابية والأحزاب السياسية، كما يشوب رؤية فيلسوف فرانكفورت الطابع المثالي للتواصل والنقاش العام الديمقراطي، كما يهمل هابرماس، باعتبار الجانب الأنثروبولوجي لنظريته،

اللاوعي في الذات، ما يجعل الديمقراطية ذات واحد تواصلي.

بالإضافة على ذلك فإن التفريق بين العالم المعيش والأنساق يشكل عائقا إبيستيمولوجيا لتحليل العلاقة بين الديناميكية الديمقراطية والإنتاج الاقتصادي والإدارة، كما أن الطابع الشكلي الإجرائي، إذا لم يتم تفعليه، يمكن أن يفرغ من محتواه.

ويستبعد هابرماس أن تشكل الدولة الوطنية التعبير الأفضل عن الديمقراطية التداولية، ويطمح إلى تحقيق مواطنة عالمية، وتزداد مراهنته على المواطنين في تحقيق الأهداف التي لم يعد من الممكن للدولة أن تحققها، ولا تقتصر هذه المراهنة على العمل في ميدان التضامن الاجتماعي والإنساني فحسب ولكن أيضا في ميدان الثقافة والإعلام وتكوين الرأي وتنظيم الحياة المدنية وتنظيم التعاون العالمي ومراقبة السياسة المحلية والدولية وإبداء الرأي فيها بل والاعتراض عليها.

بحيث يعيش العالم مرحلة تضطر الدولة إلى أن تزيل احتكارها عن وسائل الإعلام الكبرى ومراكز التوجيه سواء كانت اجتماعية أم قومية أم دينية، وبالمثل، تكاثرت المنظمات غير الحكومية التي تهتم بشؤون كانت إلى وقت قريب من اختصاص الدولة، وأصبحت منظمات حقوق الإنسان من أهم الهيئات التي تحظى بالمشروعية للتصدي للحكومات المستبدة والقمعية، وفي مواجهة سياسات العولمة الجديدة التي تطورها مجموعة الدول الصناعية الكبرى، نمت منظمات عالمية تمثل أدوات ضغط على الدول الصناعية في ضمان الحقوق الاجتماعية أو توجيه السياسات الدولية وجهة إنسانية.

وبالرغم من أن هذه المنظمات قد تصطدم بالدولة، كما حصل ويحصل بالفعل عندما تعترض مثلا منظمة غرين بيس المدافعة عن البيئة على نقل النفايات الذرية أو تقاعس الدولة في موضوع حماية البيئة، وكما يحصل بالنسبة لتدخلات منظمات حقوق الإنسان، فإنه من الملاحظ اليوم أن هناك ما يشبه صيغة من تقسيم العمل تأخذ مكانها في الفضاء العام بين الدول والمنظمات الحكومية، يحمل كل طرف على عاتقه عبء مهام خاصة، وأعتقد أن دور المواطنين والمنظمات في المجال العام يأتي مكملا وامتدادا للدولة الديمقراطية، وأن طرح هابرماس حول المواطنة العالمية طوباوي إلى حد كبير، فالدولة تدرك أيضا أن ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، لا تستطيع هي أن تقوم به، وأنه في مواجهة المنافسة الدولية المفتوحة من مصلحة الدولة عموما والمجتمع ككل أن تتطور وتتدعم المؤسسات المدنية.

على مستوى آخر، يتطرق هابرماس للدين بطريقة سطحية، رغم أهميته في التعبئة والاندماج الاجتماعي والسياسي، خاصة فيما يتعلق بالدولة الإسلامية والعربية، نظرته تبقى حبيسة للتجربة الغربية.

وأعتقد أن المجال كبير لتطبيق الديمقراطية التداولية ضمن إطار لا يتجاوز تعاليم الدين الإسلامي، إذ لا مجال لما يدعو إليه هابرماس من "عقلنة الدين"، بل الديمقراطية هي التي يمكن أن نغير في بعض أسسها.

وأرى أن فكرة "عقلنة الدين" التي يطرحها هابرماس تدل على قصور كبير يعاني منه معظم فلاسفة الغرب، يبرز في عدم فهم أسس الدين وبالأخص الدين الإسلامي، لأنه لا مجال للقول دين عقلاني أو غير عقلاني، لأن الدين لا يقاس بمقياس العقل فقط، فصحيح لا يمكن أن تجد في الدين الإسلامي أمرا غير منطقي، ولكن ما يدعي الغرب أنه "لا عقلاني" هو ببساطة لا يمكن قياسه بمقياس العقل ولكنه مرتبط بالقلب، إذ يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ الحج 46.

على مستوى آخر، يبرز تناقض كبير لدى فلاسفة الغرب ومن بينهم هابرماس، وذلك في تقديس العقل وتجاهل خالقه جل وعلا، لأن هذه الملكة الفريدة من نوعها والتي لها كل هذا الدور في الفلسفة عموما والفلسفة السياسية كما في سياق هذا البحث، لا يمكن أن تأتي من العدم، في الوقت الذي يعجز عن فهم طريقة عملها عضويا بدقة، فهي تتجاوزه وهذا دليل أكيد على قدرة الله سبحانه وتعالى.

بالإضافة إلى المكانة التي يحتلها الإنسان كقيمة في فلسفة هابرماس (وفلاسفة غربيين آخرين على رأسهم كانط) وبالأخص باعتباره كائنا أخلاقيا، لكن لو تطرح سؤالا بسيطا: لماذا الإنسان كائن أخلاقي؟ لن تجد في كل الكم من الكتابات جوابا، لكن الدين الإسلامي له جواب يقيني وواضح، هو أن الله جل جلاله خلق الإنسان على فطرة طيبة، ذلك أنه مجبول على فعل الخير.

إن هذا الإشارة البسيطة لما يمكن للدين الإسلامي أن يجيب عن أسئلة فلسفية بقيت لقرون عديدة دون جواب، تدفع بالضرورة للنهوض بفكر سياسي إسلامي مجدد، يتماشى والتطورات المعاصرة، ولا يبقى متجمدا على ذاته، كما لا يجب أن ينصهر في الفكر الغربي.

الهوامش:

(1) Jürgen Habermas, the theory of communicative action: reason and the rationalization of society.v1 translated by Thomas McCarthy.Boston, Beacon Press, 1981, pp 17-18.

(2) Ibid. p 86

(3) Claudine Leleux, la démocratie moderne : les grandes théories, paris, cerf, 1997, pp 52-53.

(4) Jürgen Hebermas, le discours philosophique de la modernité Traduit par Christion Bouchindhomme et Rainer Pochiltz. Paris Gallimard, 1988 p49.

(5)Jürgen Habermas, the theory of communicative action: lifeworld and system: a critique of functionalist reason.v2 Translated by Thomas McCarthy. Boston, Press, 1987.p126

(6)Ibid, p150.

(7) Jürgen Habermas, l'espace public: archéologie de la publicité constitutive de la société bourgeoise.

Traduit par Marc B. De Launay. Paris, Payot, 1978. P41

(8)Yves Sintomer, la démocratie impossible? Politique e modernité chez Weber et Habermas. Paris, la Découverte, 1999. P235.

(9) James Bohman «realizing deliberative democracy as a mode of inquiry pragmatism, social facts, and

Normative theory" the journal of speculative philosophy. Vol18 n° 1,2004.p27

(10) thomas Mc Carthy. « Kantian constructivism and reconstructivsm : Rawis and Habermas in dialogues »

Ethics, vol105, Octobre 1994.p47

(11) Jurgen Habermas, droit et démocratie : entre faits et normes. Traduit par Rainer Rochitz et Christian Bouchindhomme.Paris Gallimard 1996.p 165 et p 169.

(12)Jrgen Habermas, l'intégration républicaine : essaie de théorie politique. Traduit par Rainer Rochilitz. Paris, Fayard, 1998. p 78.

(13) Ibid, p357.

(14) Jürgen Habermas, droit et démocratie, op cit, p 139-140.

-Jürgen Habermas, l'intégration républicaine, essaie de théorie politique, Op cit, p 275.

(15) Jürgen Habermas, l'intégration républicaine, essaie de théorie politique, Op cit, p 275.

(16) Jürgen Habermas, the postnational constellation : political essavs. Translated by Max pensky. Massachusettes ; the MIT press, 2001, p63.

(17) Ibid, p107.

رهانات سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب

أ/فاطمة الزهراء بن شعبان

مقدمة:

كان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى خلال تقريبا كل القرن العشرين. قامت الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كأقوى دولة اقتصاديا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على وضع أسس بنية النظام الاقتصادي العالمي. نظرا لوضعية هذه الدولة المتميزة لأنها كانت تسمح لها بتصدير منتجاتها، قام المسئولون الأمريكيون بتطبيق مشروع مارشال الذي تضمن برنامج مساعدة لصالح الدول الأوربية التي انهار اقتصادها بسبب الحرب، كما أنهم عملوا على تشجيع إبرام الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (GATT). أدت هاتان الخطوتان إلى تكريس التبادل التجاري الحر الذي يقتضي البحث المستمر عن أسواق جديدة.

اتسمت العلاقات الدولية آنذاك بصراع إيديولوجي بين هذا النموذج الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والنموذج الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي وبالموازاة كانت دول العالم الثالث تحاول التغلب على ظروفها المتدهورة التي واجهتها بعد الحصول على استقلالها وهذا من خلال تبني أحد النموذجين للتمكن من تحقيق تطورها.

خلال تلك الفترة، كان الباحثون والخبراء يحللون العلاقات الدولية على أساس متغير رئيس وهو العاملان الإيديولوجي والعسكري حيث كانت تفسر التفاعلات الدولية من منظور توازن القوى وسياسة الردع والحروب بالنيابة التي كانت تفتعل بين دول العالم الثالث لتفادي المواجهة العسكرية المباشرة بين المعسكرين الغربي والشرقي لهذا سميت تلك الفترة بالحرب الباردة التي تميزت العلاقات الدولية خلالها بأولوية العامل العسكري مقارنة بالعامل الاقتصادي.

لكن، كان انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة توقيع على نهاية الحرب الباردة وإعلان عن تفوق النظام الرأسمالي، عندئذ تعالت أصوات العديد من الباحثين والمحللين السياسيين للجزم بتغير الأوضاع على مستوى الساحة الدولية بناء على فكرة أولوية المسائل الاقتصادية مقارنة بالعامل العسكري الذي فقد من أهميته في تحليل العلاقات بين الدول بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي بين القطبين الشرقي والغربي وهذا لصالح النظام الرأسمالي.

في خضم هذه التغيرات الدولية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1990، عن قرارها بإبرام اتفاقية تبادل تجاري حر مع المكسيك حيث تعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها لأنها تضم دولتين مختلفتين، دولة من الجنوب[1] وأقوى دولة اقتصاديا. ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدولة المجاورة لها بل أبرمت اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى من الجنوب، علما أنه خلال الحرب الباردة، لم تكن دول العالم الثالث محل اهتمام الدول الكبرى إلا عندما يتعلق الأمر ببسط النفوذ وباستغلال موادها الطبيعية.

بناء على هذا، الغرض من هذا المقال هو محاولة تبيان الأسباب الحقيقية التي تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أضعف منها اقتصاديا وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: هل دوافع الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق فقط بمصالحها الاقتصادية أم هناك دوافع أخرى جيوسياسية نظرا لأن هذه الاتفاقيات تخص دولا من كل المناطق، من أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا؟

أولا، سنتطرق إلى السياق الدولي الذي أبرمت فيه هذه الاتفاقيات، ثم نعرض أبعاد التبادل التجاري الحر في الخطاب الرسمي الأمريكي وأخيرا سنحاول توضيح الأهداف الرئيسة لسياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب.

1 – السياق الدولي لإبرام الاتفاقيات:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول الجنوب في ظروف دولية تتسم بـ :

أ- الاستعمال المفرط لمصطلح العولمة:

من الناحية اللغوية، يعني مصطلح العولمة تعميم الشيء وإكسابه طابع العالمية وتوسيع دائرته ليشمل كل العالم.

العولمة كظاهرة هي قديمة، تعكس مسار تطور باستمرار عبر عدة مراحل زمنية لأن الدول أقامت علاقات اقتصادية فيما بينها منذ 500 سنة، غير أن مسار العولمة تعزز أكثر بفضل التطور الهائل

للتكنولوجيات الجديدة ولوسائل النقل الذي أدى إلى تزايد الحركة عبر الحدود للسلع والخدمات ورؤوس الأموال التي عرفت مستويات قياسية.

هذا فيما يخص العولمة كظاهرة، أما كمصطلح فتعتبر جديدة تاريخيا. ورد مصطلح العولمة (mondialisation) في القاموس الفرنسي روبرت (Robert) سنة 1953، بينما ذكر في القاموس الأمريكي ويبستر (Webster) مصطلح الشمولية (globalization) سنة 1961[2]، علما أنه منذ السبعينات، كان استعمال مصطلحي التدويل (internationalisation) والعابر للدول (transnational) يعبر عن التدفقات بين أو عبر الأمم بمختلف أشكالها الاقتصادية والمالية والإعلامية. لم يشرع في استعمال هذا المصطلح بشكل مكثف إلاّ في التسعينات.

من حيث المفهوم، لا يوجد تعريف جامع نظرا لاختلاف وجهات نظر المفكرين، بالإضافة إلى أن مختلف التعريفات لم تتطرق لمفهوم العولمة كظاهرة في حد ذاتها بل هي عبارة عن وصف لميكنزمات تطور مسار العولمة وكذا تجلياته وآثاره حتى إنها تبدو كامتداد لنظرية التدويل التي كانت سائدة منذ السبعينات. لهذا السبب، تجري المطابقة بين العولمة وتجلياتها الاقتصادية وهذا راجع إلى أن العولمة تتجلى أكثر في شقها الاقتصادي مقارنة بالمقاربات التي تطرح فكرة العولمة السياسية أو الثقافية.

لهذا، يمكننا الأخذ بتعريف العولمة الذي بلوره صندوق النقد الدولي حيث يعتبر بأنها "الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الناتج عن ارتفاع حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود. إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال والانتشار السريع للتكنولوجيا في كل أرجاء العالم"[3].

كما سبق ذكره ورد الاستعمال المكثف لمصطلح العولمة في التسعينات، أي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا بهدف تنظيم كل العلاقات الاقتصادية الدولية وفق النموذج الرأسمالي بحكم تفوقه على النموذج الاشتراكي. هكذا، أكدت مختلف الكتابات والخطابات على فكرة أساسية مفادها أن الدول التي لا تندمج ضمن مسار العولمة ستبقى على الهامش ولن تتمكن من تحقيق تطورها اقتصاديا الذي تكون له انعكاسات على مستوى الاستقرار السياسي.

ب – بروز الجيواقتصاد كمقاربة تحليلية: كانت الدراسات تعنى بتحليل السياسات الخارجية للدول بواسطة مقاربة

جيوسياسية تربط بين السياسة والعامل الجغرافي. يعتبر المفكر الألماني فريدريش راتزل (Friedrich Ratzel) من أهم المنظرين في هذا المجال حيث استخدم مفهوم "الجيوسياسة" ضمن منظور يشجع على التوسع الاستعماري، فقد حثّ الدولة الألمانية على الاستحواذ على مناطق حيوية لتعزيز قوتها معتبرا أن الحدود عبارة عن عضو حي يتحدد موضعه حسب القوة والتغير الإقليمي للدولة.

فخلال فترة الحرب الباردة، كانت "الجيوسياسة" تحدد مدى أهمية المنطقة المعنية بالنسبة للقوتين الكبريين ودوائر تحركها وسلم أولوياتها، كما تحدد نوعية ومستوى التفاعل بين مختلف القوى المتواجدة أصلا في المنطقة المعنية[4]. إن التحكم السياسي والاستراتيجي في الأراضي كان مقياس القوة.

لكن، عند انتهاء الحرب الباردة، ظهر طرح يقضي بتراجع أهمية "الجيوسياسة" أمام بروز مقاربة "الجيواقتصاد" التي تهتم بتحليل سلوك الدول على أساس اعتبارات اقتصادية وهذا راجع لانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي كانت تطغى عليه الجوانب السياسية والعسكرية مقارنة بالقضايا الاقتصادية.

بعد انتهاء الصراع شرق- غرب، برز تنافس بين الدول التي كانت تنتمي إلى نفس القطب ولكنه ذو طابع اقتصادي وبشكل أخص تجاري يتمحور حول النفوذ إلى الأسواق والتحكم في التكنولوجيا.

هذه هي الأطروحة التي دافع عنها إدوارد لوتواك (Edward Luttwak)، أحد أبرز منظري الجيواقتصاد الذي اعتبر أن "التهديدات العسكرية والتحالفات قد فقدت أهميتها مع تنظيم التجارة الدولية، وبالتالي الأولويات الاقتصادية لم تعد تحجب بل أصبحت تحتل المرتبة الأولى"[5]. بالنسبة له الهدف الرئيس للدولة هو الحصول أو الحفاظ على موقع تحسد عليه على مستوى الاقتصاد العالمي.

استخدم لوتواك في طرحه عبارات ذات طابع عسكري لوصف وتحليل سلوكيات جيواقتصادية حيث اعتبر أن " رؤوس الأموال التي تجلبها أو تستثمرها الدولة تساوي القوة العسكرية وأن الدعم المقدم لتطوير المنتجات يعادل تطوير الأسلحة. كما أن النفوذ إلى الأسواق بدعم من الدولة يحل محل القواعد والحاميات العسكرية المنتشرة في الخارج ويعوض العمل الدبلوماسي. هذه الأنشطة المختلفة - الاستثمار والبحث والتطوير وإيجاد السوق - تندرج ضمن العمل اليومي لشركات القطاع الخاص التي

تؤديها لأسباب تجارية بحتة. ولكن عندما تتدخل الدولة أي عندما تشجع وتساعد أو توجه هذه الأنشطة، فيصبح الأمر أكثر من اقتصاد بحت، فهو جيواقتصاد"[6].

من جهته، أكد المفكر الفرنسي باسكال لورو (Pascal Lorot) على أن الاقتصاد هو مقياس القوة معتبرا أن "الجيواقتصاد هو تحليل الإستراتيجيات ذات طابع اقتصادي – خاصة تجاري- التي تقررها الدول في إطار سياسات تهدف إلى حماية اقتصادها الوطني أو بعض جوانبه وإلى التمكن من التحكم في التكنولوجيات الأساسية مع الاستحواذ على بعض أجزاء السوق العالمي المتعلقة بإنتاج أو تسويق سلعة أو مجموعة سلع حساسة تمنح لمن يملكها أو يتحكم فيها عنصر القوة والنفوذ على المستوى الدولي"[7].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تولي اهتماما لهذه المسألة وتخوض ما يدعى "بالحرب الاقتصادية" التي هي في جوهرها ذات طابع تجاري. ففي هذا السياق الفكري الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو دول الجنوب.

يتجلى هذا الأمر بوضوح في التقرير الذي أعده مساعد وزير التجارة الأمريكي المكلف بالشؤون الدولية، جيفري غارتن (Jeffrey Garten) سنة 1994 حدد من خلاله أبرز الأسواق (Big Emerging Markets) التي يبلغ عددها عشر دول علما أنه حث على النفوذ إليها بناء على فكرة مفادها أن واردات هذه الدول ستفوت واردات أوروبا واليابان سنة 2010. تتمثل هذه الدول العشر في: المكسيك والبرازيل والأرجنتين بالنسبة لأمريكا الجنوبية والصين (موسعة إلى هونغ كونج وتايوان) وأندونيسيا وكوريا الجنوبية والهند بالنسبة لآسيا وبولونيا وتركيا بالنسبة لأوروبا وإفريقيا الجنوبية بالنسبة لإفريقيا. فيما بعد تم إضافة أربع دول أخرى إلى هذه القائمة وهي: ماليزيا والفيليبين وتايلاند وسنغافورة.

تجدر الإشارة أن سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب اهتمت منذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم بمعظم هذه الدول التي ذكرت في تقرير غارتن، مما يعني أنها تكرس نوعا من التوسع الجغرافي ذي الطابع الاقتصادي ولكن هدفه سياسي في جوهره لأنه كما أكد على ذلك كل من لوتواك ولورو الغاية هي تحقيق القوة. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتعلق

الأمر بالحفاظ على تفوقها على مستوى الساحة الدولية.

ج - إرادة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية: إن مصطلح الهيمنة ذو أصل إغريقي "eghestai" ويعني "القيادة" و"الزعامة" وينحدر من الفعل eghemoneuo الذي يعني "تقدم " و"قاد" ومنه أن يكون "قائدا" و"مسيطرا". يقصد الإغريق القدامى بالهيمنة "eghemonia" القيادة العليا للجيوش. خلال حرب بيلوبوناس التي نشبت بين سبارتا وأثينا، كانت المدينة المهيمنة "cité eghemon" هي تلك التي تقود تحالف المدن الإغريقية التي كانت تتصارع فيما بينها[8].

إن لمصطلح الهيمنة[9] معنيين: فهم ممارسة السلطة من جهة وإدراك تصور العالم لدى الفاعل الأساسي الذي يقرر ويقود في نفس الوقت، أي أنه هو من يوجه.

لا بد من الإشارة إلى أنه عكس ما تقر به بعض الأفكار المسبقة، الهيمنة ليست فقط سيطرة القوي على الضعيف في شكلها البسيط، بل إن المهيمن لا بد أن يكون قادرا على تحقيق الإجماع فيما يخص المبادرات التي يقوم بها.

و منه، إن معايير السلطة لدى المهيمن هي مادية ومعنوية. يعتبر روبرت كيوهان (Robert Keohane) أن العوامل المادية للقوة التي تسمح للدولة من أن تكون مهيمنة هي: التحكم في إنتاج المواد القاعدية، خاصة منها الطاقة، والتحكم في حركات رؤوس الأموال العالمية والتمتع بحجم كبير يسمح لها بأن تكون سوقا كبيرا للاستيراد (هذا يعني التحكم في العرض والطلب على المستوى العالمي) والتمتع بامتيازات تنافسية على الأسواق ذات القيمة المضافة المرتفعة (وهذا يرتبط بمدى تفوقها التكنولوجي)[10].

أما فيما يخص المعايير المعنوية، يتوجب على المهيمن أن يكون قادرا على تحقيق التوافق حوله وهذا بواسطة قيم مشتركة مع الفاعلين الآخرين. تندرج ضمن هذا التصور "القوة اللينة" التي نادى بها المفكر الأمريكي جوزيف ناي (Joseph Nye) سنة 1990 حيث اعتبر أن "السلطة اللينة" تسمح للدولة إقناع الآخرين باتخاذ الاختيارات التي تناسبها". تتمثل مصادر القدرة على الاختيار التكميلي (pouvoir de cooptation) بواسطة السياسة اللينة في الثقافة والإيدولوجيا[11].

في خضم هذه النقاشات، لم تبرز إرادة الهيمنة الأمريكية فقط من خلال كتابات المفكرين الأمريكيين، بل كذلك عبر خطابات المسئولين السياسيين. من بين العديد من الوثائق

الرسمية، نذكر وثيقة سرية لوزارة الدفاع الأمريكية التي أثارت ضجة كبيرة والتي تمت بلورتها سنة 1991 من قبل لجنة ترأسها بول فولفوفتز (Paul Wolfowitz) الذي كان يشغل آنذاك منصب مساعد وزير الشؤون الخارجية مكلف بالقضايا السياسية.

جاء في هذا التقرير الذي تسرب محتواه للرأي العام سنة 1992، أنه "لا بد من إقناع المنافسين المحتملين أنهم ليسوا بحاجة إلى الطموح للعب دور كبير أو حتى مجرد التفكير في لعب دور جهوي. لا بد من إحباط عزيمتهم إذا ما أرادوا تحدي التفوق الأمريكي وتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم"[12].

بالنسبة لبول فولفوفتز، كان لا بد من منع " بروز منافس جديد" ولتحقيق ذلك "يجب إبقاء الميكانزمات التي تردع المنافسين المحتملين الذين يريدون لعب دور هام جهويا أو عالميا"[13].

إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في إزاحة أي منافس للحفاظ على ريادتها تتجلى أيضا من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي السابق واران كريستوفر (Warren Christopher) الذي قال سنة 1993: " يجب علينا أن نبذل مجهودا للحصول على الأسواق مماثلا للمجهود الذي قمنا به للفوز أثناء الحرب الباردة"[14].

هكذا، بالنسبة لواران كريستوفر حالة التنافس الاقتصادي مع الدول الأخرى تشبه الحرب الباردة لهذا دعا إلى ضرورة العمل على إبقاء التفوق الأمريكي فالصراع بين الدول لم يعد إيديولوجيا بل هو "حرب اقتصادية".

بالنسبة لخليفة واران كريستوفر، مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) لا يتعلق الأمر فقط بمنع بروز منافسين محتملين وبالاستحواذ على الأسواق، بل كذلك بقيادة النظام الدولي كما صرحت بذلك في شهر جانفي من سنة 1997 حيث قالت: " يجب أن نواصل في صقل نظام اقتصادي شامل يخدم أمريكا. نحن الأكبر ونرى الأشياء بشكل أبعد من الأمم الأخرى"[15].

إذا، يبدو واضحا من خلال المقاربات الفكرية الأمريكية والخطاب الرسمي أن سياسة تبادل تجاري حر التي بلورتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الجنوب بعد الحرب الباردة تندرج ضمن إرادتها في الهيمنة لمواجهة منافسة الدول المتطورة الأخرى، أي أوربا واليابان. فالتنافس وإن كان اقتصاديا والذي يتجلى أكثر في المجالات التجارية حيث

إن المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية خير دليل، إلاّ أن الغاية سياسية طالما أن الهدف هو الحفاظ على التفوق الأمريكي.

2 – أبعاد سياسة التبادل التجاري في الخطاب الأمريكي:

بعيدا عن نظريات التبادل التجاري الحر، الامتياز المطلق لآدم سميث (Adam Smith) والامتياز النسبي لدافيد ريكاردو (David Ricardo) والتنافس غير التام لبول كروغمان (Paul Krugman)، إن معنى التبادل التجاري الحر في الخطاب الرسمي الأمريكي يأخذ أبعادا ذات طابع سياسي وأمني.

أ – الأمن والتجارة: في الولايات المتحدة الأمريكية هناك تلاحم بين التجارة والمسائل الأمنية. بالفعل، إن المبادرة المتعلقة بمشروع الأمريكيات (projet des Amériques) الذي أعلن عنه الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton) بمناسبة انعقاد قمة ميامي في ديسمبر من سنة 1994 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل تجاري حر تشمل كل القارة الأمريكية، لم يتم عن وزارة التجارة الأمريكية أو عن المجلس الاقتصادي الوطني بل هو مبادرة بلورها مجلس الأمن الوطني مما يعكس العلاقة الوطيدة بين الأمن والسياسة التجارية.

مع أحداث 11 سبتمبر 2001، تعززت أكثر هذه العلاقة ويتجلى هذا ليس فقط من خلال الخطاب الرسمي الأمريكي، بل كذلك عبر المعايير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول الجنوب.

ففي 20 سبتمبر من سنة 2001، أي بعد بضعة أيام من الاعتداء الإرهابي، نشر الممثل الأمريكي للتجارة وهو أهم مسئول في الجهاز التنفيذي الأمريكي في مجال التجارة الخارجية، روبرت زوليك (Robert Zoellick) مقالا في جريدة واشنطن بوست تحت عنوان جد معبر وهو "**مكافحة الإرهاب بواسطة التجارة**".

إن رسالة زوليك كانت واضحة حيث أكد على ما يلي: "إن أعداءنا القدامى فهموا أن الولايات المتحدة هي بلد الديمقراطية وأعداؤنا الحاليون سوف يفهمون أن الولايات المتحدة هي المحرك الاقتصادي للحرية وللمبادرة والتطور. لهذا السبب، التفوق الأمريكي في المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية هو أمر حيوي. التجارة تعني أكثر من الفعالية الاقتصادية. التجارة تنمي القيم

التي ستكون في قلب هذا الكفاح الطويل"[16].

إذا، تعتبر مكافحة الإرهاب نضالا من أجل الحرية تحتل التجارة فيه موقعا هاما. يتجلى هذا بشكل أوضح في المعايير التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار المرشحين من دول الجنوب المعنيين بإبرام اتفاقيات التبادل الحر حيث إن أحد أهم المعايير هو " تعاون الدولة المرشحة مع الولايات المتحدة في مجالي الأمن والسياسة الخارجية ".

نذكر في هذا الإطار مثالا على هذا التوجه الأمريكي. إن اتفاقية التبادل التجاري الحر المبرمة مع سنغافورة تم التوقيع عليها في البيت الأبيض في احتفال فخم وهذا في 06 ماي من سنة 2003، بينما وقعت الاتفاقية المبرمة مع الشيلي بعد شهر من الأولى، في 06 جوان من سنة 2003، في مدينة ميامي من قبل وزيري التجارة للبلدين. الرسالة واضحة: الفرق بين الدولتين هو أن سنغافورة ساندت الولايات المتحدة في سياستها ضد العراق، بينما الشيلي لم يفعل ذلك.

دليل آخر على العلاقة الوطيدة بين الأمن والتجارة هو أن هذه الأخيرة تحتل مكانة لا بأس بها في نص إستراتيجية الأمن الوطني التي بلورها الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش (George Walker Bush) سنة 2002، حيث يؤكد نص الفصل السادس على أن " الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة هي أولويات أساسية في إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي"[17].

إن الربط بين الأمن والتجارة وارد أيضا في قانون التجارة لسنة 2002 الذي يؤكد على أن اتفاقيات التبادل التجاري الحر ستخدم نفس الأهداف التي كانت مسطرة في الاتفاقيات الأمنية المبرمة خلال الحرب الباردة. هي إذا تحالفات هدفها ليس فقط اقتصاديا بل استراتيجي نظرا لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ربط التجارة بالأمن ضمن ظروف دولية تتسم بضرورة مكافحة عدو جديد يتمثل في الإرهاب.

بالتالي، لم يعد الأمر يتعلق فقط بالجيواقتصاد القائم على الاستحواذ على الأسواق، بل نقترب أكثر من المقاربة التحليلية للهيمنة التي تؤكد كما سبق ذكره على أن المهيمن لا بد أن يكون قادرا على تحقيق التوافق حول المبادرات التي يتقدم بها. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم بذلك بالعمل الدبلوماسي لوحده بل كذلك بواسطة التجارة وهذا باسم الحفاظ على الأمن الوطني.

ب – التبادل التجاري الحر والقيم الأمريكية: إن الخط الذي سطره الرئيس روزفلت (Roosevelt) هو أن الولايات المتحدة لا تصدر فقط سلعا بل تصدر كذلك قيم الحرية والديمقراطية التي تعتبر عالمية. تعمل الولايات المتحدة وفق فكرة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يدمج إليها التبادل التجاري الحر تحقق التطور الاقتصادي وتنقص من أخطار انعدام الأمن والاستقرار.

يتجلى هذا التوجه بشكل واضح في مبادرات التبادل التجاري التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أمريكا الجنوبية والدول العربية. ففي سنة 1994، عندما أعلن الرئيس بيل كلينتون عن مبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري تشمل كل القارة الأمريكية كانت مرفقة بجوانب أخرى ليست ذات طابع تجاري تتمثل في إرساء الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان.

الأمر سيان بالنسبة لمبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش في 09 ماي من سنة 2003 تسمية "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي يشمل كل الدول الواقعة بين باكستان والمغرب الأقصى. تم ذكر الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار هذا المشروع وهذا بالحث على إجراء إصلاحات تقوم على تنظيم انتخابات حرة من أجل التداول السلمي على السلطة وعلى تحسين حماية حقوق الإنسان بواسطة تعزيز الجهاز القضائي والحكم بشفافية.

الربط بين التبادل التجاري الحر والقيم الأمريكية كأحد الشروط لإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب وارد بشكل واضح في الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج ولكر بوش في 22 مارس من سنة 2002 في مدينة مونتراي الكندية حيث إنه طلب من الدول النامية تطبيق إصلاحات لتشجيع القطاع الخاص والسوق الحرة والانفتاح على السوق وقيم الحرية والديمقراطية وفي المقابل ستلتزم الولايات المتحدة بمنحها إمكانية النفوذ إلى سوقها الكبير.

ما يستخلص هو أن إبرام اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع دول الجنوب هو امتياز لا يمنح إلاّ للدول التي تعمل بالقيم الأمريكية ومنه تتجلى الأهداف الأمريكية المتعلقة بصقل العالم وفق منظورها للحفاظ على هيمنتها وهذا بواسطة "القوة اللينة" المطبقة من خلال سياسة التبادل التجاري الحر، أي كما

حث على ذلك المفكر جوزيف ناي "العمل على إقناع الآخرين باتخاذ الاختيارات التي تناسبها".

3- أهداف سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب:

أ – الأهداف الاقتصادية: أولا، لا بد من الإشارة إلى أن ما يميز سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب هو العدد الكبير من الاتفاقيات التي أبرمت خاصة بعد 11سبتمبر. بالفعل، بعد الاتفاقية المبرمة مع المكسيك والتي دخلت حيز التطبيق في جانفي من سنة 1994 والمعروفة باتفاقية نافتا التي انضمت إليها كندا، فإن الولايات المتحدة قامت منذ 2001 بالتفاوض على 19 اتفاقية للتبادل التجاري الحر مع دول الجنوب حيث إن أغلبها دخلت حيز التطبيق.

إن أهم الأهداف الاقتصادية التي تتجلى من خلال هذه الاتفاقيات هي:

1 – استخدام كل اتفاقية تبرم كنقطة انطلاق للمفوضات التي ستخص اتفاقيات لاحقة وهذا بهدف التطرق إلى ملفات جديدة. فإضافة إلى تجارة السلع، تحرص الولايات المتحدة على إدراج تجارة الخدمات خاصة منها تلك المتعلقة بالخدمات المالية والاتصالات والإلكترونيك والمنتجات الثقافية. ففي كل اتفاقية تدرج مقاييس وإجراءات تخدم المصالح الأمريكية أو بصيغة أصح مصالح الشركات الأمريكية الكبرى.

2- إدراج القضايا التجارية التي لم يتم الاتفاق عليها ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أجل إحداث أثر رافعة من الأسفل إلى الأعلى حتى تضغط على الدول الأعضاء في هذه المنظمة لحل مشاكل الملفات التي بقيت عالقة. نذكر في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر ملف الزراعة الذي لم تتفق عليه الولايات المتحدة ودول الوحدة الأوروبية. ففي غياب الاتفاق، يقوم كل طرف بمواجهة الآخر عبر دعم صادرات المنتجات الزراعية. كما أن هناك نقطة اختلاف أخرى تتعلق بالمنتجات محولة الجينات (OGM).

ففي الاتفاقية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب الأقصى والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2006، تم الاتفاق على تحرير تجارة المنتجات الزراعية عبر الإلغاء التام تدريجيا للتعريفة الجمركية على مدى ست سنوات وهذه مدة قصيرة جدا بحيث إنها تؤثر على الإنتاج المحلي للمواد الأساسية مثل الذرة والصوجة. فيما يخص المنتجات محولة الجينات، أكد المسئولون المغربيون على أنه لن يدخل السوق المغربي أي منتج لا

تتوفر فيه الشروط الصحية ولكن في نفس الوقت اعترف هؤلاء أن بلدهم لا يملك المخابر المختصة لرصد المنتجات محولة الجينات[18].

إذا، لمواجهة تحفظات الدول الأوروبية، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع دول الجنوب لدفع وتيرة التفاوض على مستوى منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار أنها لا تعقد هذه الاتفاقيات إلاّ مع دول الجنوب التي هي عضو في هذه المنظمة.

ب - الأهداف السياسية: إن الفكرة السالفة الذكر حول تشبيه اتفاقيات التبادل الحر بالمعاهدات الأمنية المبرمة أثناء الحرب الباردة لخير دليل على أن وراء هذه الاتفاقيات أهدافا جيوسياسية من أجل التأقلم مع تغير الأوضاع الدولية بعد انتهاء صراع شرق-غرب هذا إضافة إلى الأهداف الاقتصادية السالفة الذكر.

إن أول دولة من الجنوب تم إبرام اتفاقية معها هي المكسيك والتي تلتها مباشرة مبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تشمل كل القارة الأمريكية التي يتم دمجها بواسطة التجارة والديمقراطية. الهدف هو تحقيق الاستقرار الذي هو حيوي في هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها تمثل مجال أمنها المباشر. بالنسبة للولايات المتحدة لا بد من تحصين هذه المنطقة ضد منافسة كل من أوروبا وحاليا الصين وهذا وفق مبدإ مونرو (Monroe). لقد عبر عن هذا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حين صرح أن هذه المبادرة تمثل أحد أولويات سياسته والتي تهدف إلى "مواجهة التواجد الاقتصادي للدول الأوربية ومنه قد حان الوقت للعمل"[19].

تبرز الأهداف الجيوسياسية كذلك من خلال الاتفاقية المبرمة مع المغرب الأقصى. دون التقليل من أهمية الجوانب الاقتصادية، إلاّ أن هذه الاتفاقية أبرمت لاعتبارات سياسية وإستراتيجية والدليل على ذلك احتجاج نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية والتي تعتبر من أقوى اللوبيهات وليام وركمان (William Workman) الذي ذكر حالة المغرب الأقصى لانتقاد السياسة الأمريكية التي تلجأ إلى إبرام اتفاقيات مع دول صغيرة لأهداف سياسية بحتة وهذا على حساب الرهانات التجارية الكبرى على المستوى العالمي[20].

رهانات هذه الاتفاقية مزدوجة. أولا، يتعلق الأمر بعرقلة المشروع الأورو-متوسطي بغرض تعزيز التواجد

الأمريكي في المنطقة ومنع بروز قطب قوي من شأنه المساس بالتفوق الأمريكي كما أكد على ذلك بول فولفوفتز في تقريره السري السالف الذكر. لا بد من الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية أثارت غضب وزير التجارة الفرنسي آنذاك الذي صرح أن هذه الاتفاقية لا تتطابق مع العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأقصى والوحدة الأوروبية.

ثانيا، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتفاقية هي بمثابة رسالة إلى الدول العربية الأخرى في الوقت الذي كانت فيه الحرب في العراق على أشدها. الولايات المتحدة التي اختارت المغرب الأقصى ليكون نموذجا، أعلنت فيما بعد نيتها في إقامة منطقة تبادل تجاري حر في الشرق الأوسط الكبير وهذا لأجل تعزيز وتأمين التواجد الأمريكي في المنطقة التي تزخر بموارد الطاقة وهذا بهدف صد منافسة كل من الدول الأوروبية والصين وكذا لأجل الحصول على اعتراف عربي بدولة إسرائيل.

الأمر سيان بالنسبة لدول من آسيا حيث عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة لصالح الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) سنة 2002 تهدف إلى إقامة شبكة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر. وقد تم بالفعل إبرام اتفاقيات مع سنغافورة وماليزيا وتايلاند دخلت حيز التنفيذ. هناك كذلك اتفاقية أخرى مع كوريا الجنوبية سنة 2007 ولم تطبق بعد. هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو احتواء صعود الصين كقوة جهوية الأمر الذي من شأنه إضعاف التواجد الأمريكي في هذه المنطقة. بطبيعة الحال، لا يمكن للصين أن تنافس الولايات المتحدة في تفوقها على المستوى العالمي ولكنها تمثل منافسا جهويا.

خاتمة:

ما يستخلص هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول عملا بالتبادل التجاري الحر، تطبق منذ انتهاء الحرب الباردة سياسة تبادل تجاري حر تجاه دول الجنوب ليس فقط لأنها تخدم مصالحها التجارية لمواجهة حلفائها التقليديين الذين أصبحوا منافسين لها، بل لأنها تساهم في الانتشار الجيوسياسي الأمريكي بعد انتهاء صراع شرق- غرب. هذه الأمور كلها تكرس الهيمنة الأمريكية على مستوى الساحة الدولية.

المراجع:

الكتب:

- أنـور عبـد المالـك. تغـيير العـالم. نشرعالم المعرفة، 1985.

- Biarnès Pierre, 2003. Pour l'empire du monde. Les américains aux frontières de la Russie et de la Chine. Ed. Ellipses. Paris.

- Colson Bruno, 1997. La stratégie américaine et l'Europe. Ed. Economica. Paris.

- Gauchon Pascal et Huissoud Jean-Marc, 2007. Les grandes puissances du XXI[e] siècle. Ed. Presses Universitaires de France. Paris.

- Nye Joseph, 1992. Le leadership américain. Quand les règles du jeu changent. Ed. Presses Universitaires de Nancy.

- Paquin Stéphane, 2005. Economie politique internationale. Ed. Montchrestien.

- Groupe de chercheurs, 2005. Géopolitique des Etats-Unis. Culture, intérêts et stratégies. Ed. Ellipses. Paris.

مقالات:

- Alexandre Delamarre. 2003. « La politique de Cléon ». In Géopolitique, n° 82, Avril- Juin, 2003. Paris.

- De Beer Patrice, 2001. «Les Etats-Unis à la reconquête de leur pré carré d'Amérique Latine». In Le Monde, du 17/02/2001. Paris.

- Michel Foucher, 1997. « La fin de la géopolitique ? Réflexions géographiques sur la grammaire des puissances ». In Politique étrangère, n°1, 1997. Paris.

- Robert Zoellick, 2001. « Countering terrorism with trade ». in The Washington Post, 20/09/2001, disponible sur le site www.washingtonpost.com. Washington.

وثائق إلكترونية:

- Deblock Christian, 2004. « Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale américaine », étude élaborée en 2004 et diffusée sur le site du Centre Etudes Internationales et Mondialisation de l'université du Québec à l'adresse : www.uqam.ca

- Deblock Christian, 2002. « Mondialisation et régulation », in http://unites.uqam.ca/gric (Groupe de Recherche sur l'Intégration Continentale. Université du Québec). Mis en ligne en février 2002.

الهوامش:

(1) فيما يخص فترة ما بعد الحرب الباردة، نفضل استخدام مصطلح دول الجنوب بناء على المعيار الجغرافي عوض العالم الثالث لأن هذا الأخير يرتبط بالصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب.

(2)Paquin Stéphane. Economie politique internationale. Ed. Montchrestien, 2005, p.21.

(3) Deblock Christian, « Mondialisation et régulation », in http://unites.uqam.ca/gric. Mis en ligne en février 2002.

(4) أنور عبد المالك. تغيير العالم. نشرعالم المعرفة، 1985. ص. 39 .

(5)Gauchon Pascal et Huissoud Jean-Marc. Les grandes puissances du XXIe siècle. Ed. Presses Universitaires de France, 2007, p.16.

(6)Michel Foucher. « La fin de la géopolitique ? Réflexions géographiques sur la grammaire des puissances ». In Politique étrangère, n°1, 1997, p. 27.

(7)Pascal Lorot. « La géoéconomie. Nouvelle grammaire des rivalités internationales », diffusée à l'adresse : http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/lorot2000.pdf.

(8)Grégory Vanel. « Le concept d'hégémonie en économie politique

- Grégory Vanel, 2003. « Le concept d'hégémonie en économie politique internationale ». Cahier de recherche 03-02, avril 2003, du centre Etudes internationales et mondialisation de l'université du Québec. Document disponible à l'adresse du site: www.unites.uqam. ca/gric.

- Najib Akesbi, 2004. « Les dispositions agricoles de l'accord de libre-échange Maroc – Etats-Unis », conférence animée lors du séminaire ACRALENOS, organisé à Montpellier les 19 et 20 novembre 2004. Document disponible à l'adresse : www.univ-pau.fr/RECHERCHEGDRI-EMMA/RINOS/Acralenos.

-Pascal Lorot, 2000. « La géoéconomie. Nouvelle grammaire des rivalités internationales », diffusée à l'adresse : http://www.afri-ct.org /IMG/ pdf/ lorot 2000. pdf.

- نص إستراتيجية الأمن الوطني لسنة 2002 المتواجد على مستوى الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض: www.whitehouse.gov/nss.html

internationale ». Cahier de recherche 03-02, avril 2003, du centre Etudes internationales et mondialisation de l'université du Québec. Document disponible à l'adresse du site : www.unites.uqam.ca/gric.

(9) استعمل هذا المصطلح في بداية القرن الماضي من قبل أنطونيو غرامشي ضمن تحليل سياسي وثوري، ثم أعيد استخدامه بشيء من التغيير خلال السبعينات من قبل بعض المفكرين الاقتصاديين، خاصة منهم شارل كيندلبرجر (Charles Kindleberger)، الذين حاولوا إدراج عامل السلطة في تحليل ديناميكية الاقتصاد العالمي.

(10)Ibid.

(11) Nye Joseph. Le leadership américain. Quand les règles du jeu changent. Ed. Presses Universitaires de Nancy, 1992, p. 158 et p. 173.

(12)Biarnès Pierre. Pour l'empire du monde. Les américains aux frontières de la Russie et de la Chine. Ed. Ellipses, 2003, p.29

(13) Alexandre Delamarre. « La politique de Cléon ». In Géopolitique, n° 82, Avril-Juin, 2003, p.20.

(14) Groupe de chercheurs. Géopolitique des Etats-Unis. Culture, intérêts et stratégies. Ed. Ellipses, 2005, p181.

(15) Colson Bruno. La stratégie américaine et l'Europe. Ed. Economica, 1997, p.43.

- المقال موجود على مستوى الموقع الالكتروني للصحيفة: www.washingtonpost.com

(17) نص إستراتيجية الأمن الوطنين متواجد على مستوى الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض: www.whitehouse.gov/nss.html

(18) Najib Akesbi. « Les dispositions agricoles de l'accord de libre-échange Maroc – Etats-Unis », conférence animée lors du séminaire ACRALENOS, organisé à Montpellier les 19 et 20 novembre 2004.

(19) De Beer Patrice. «Les Etats-Unis à la reconquête de leur pré carré d'Amérique Latine». In Le Monde, du 17/02/2001, p.5.

(20) Deblock Christian. « Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale américaine », étude élaborée en 2004 et diffusée sur le site du Centre Etudes Internationales et Mondialisation de l'université du Québec à l'adresse : www.uqam.ca

ماهية المجتمع المدني

استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي.

أ/ علي بن طاهر

إن السؤال الذي يبدو مهما في هذه الدراسة والذي يفترض أن يطرح بعد عملية تفكيك موسعة لمتغيرات المفهوم ومناقشة جادة لمركباته المتداخلة على المستوى النظري وأيضا العملي، وهو: هل أسهم الفكر السياسي في توضيح معنى مفهوم المجتمع المدني بشكل جلي بحيث يساعد الباحث في فك أسرار الغموض عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر السياسية المعقدة؟ إلى أي مدى يمكن أن يكون مدخلا قابلا للتعميم؟ وما مدى صلاحيته للتطبيق في النموذج المراد دراسته؟ إنه سؤال يصب ضمن الأسئلة المحورية التي ظل علم السياسة يطرحها على الفكر السياسي ضمن عملية البحث، لأن كل عملية تنظير سياسي هي نتاج لهذا الفكر، والفكر السياسي الخالص هو الفكر الموضوعي الذي يتنافى مع الفكر المبرر، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة هجوم أيديولوجية تخفي تحتها ميولات سياسية معينة مثل الليبرالية التي روج لها [فوكوياما] في كتابه "نهاية التاريخ" على أساس أن التاريخ انتهي والدولة انتهت ولم يعد سوى الحديث عن الدولة ذات التوجه الليبرالي، والأمر ينطبق أيضا على الديمقراطية والمجتمع المدني على الخصوص، وبهذا لا يبقى حضور المجتمع المدني سوى في بيئة المجتمع الغربي ممثلا في صورته البرجوازية الناضجة في عصر (التنوير)* مخفيا بذلك إنجازات المجتمعات الأخرى وإنجازات النخب الأخرى في مختلف الأصعدة.

حقيقة إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع ظهوره إلى سياق نظريات التعاقد الاجتماعي

خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، وارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي بدءا بالفكر الكلاسيكي والليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطإ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في المجتمعات. فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة (ارتباطه بالبرجوازية) وأما المفهوم يتعدى ذلك ويصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة والخصوصيات الثقافية المتنوعة، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي. لكن المفارقة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني وهذا بطبيعة الحال حسب درجة الثقافة السياسية السائدة.

فمن الخطإ أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة والجاهزة (المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازي)، فهذا عمل يضلل الباحث وقد يضلل العملية البحثية برمتها، ومن ثم وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن تطرح الأسئلة التالية وفق ما يلي: هل المجتمع المدني هو بالضرورة مقابل للمجتمع البرجوازي؟ هل هو مفهوم ثابت يستخدم في تحليل المجتمعات؟ هل هو بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته من ماركس وهيجل وغرامشي؟ وهل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والمحلية لمصلحة مبدإ "المواطنة" الذي هو نتاج الموروث الأوروبي المؤسس على انتصار الرأسمالية؟ وكيف يتم تحديد معناه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي؟

-هل أن عملية البحث تفرض عند الحديث عن المجتمع المدني الانطلاق من نظام معين نعني به (النظام الرأسمالي وتطوره إلى نظام العولمة) والذي يفترض وجود علاقات وقوى إنتاجية متطورة مع العلم أن علاقات القوى الاجتماعية في الواقع العربي عموما وفي الواقع الجزائري خصوصا ريفية المنشإ، إضافة إلى تكوينها ضمن مخزون اجتماعي وثقافي واقتصادي معروف، مصدر ثقافته السياسية ترجع إلى المنظومة التاريخية كمرجعية للمشارب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يبرز اليوم مفهوم المجتمع المدني كعنوان محوري في الخطاب السياسي الرسمي وفي الخطاب المطلبي لكافة القوى السياسية المشاركة منها أو المبعدة عن الدوائر السياسية للسلطة تقريبا في كل المناسبات

على المستوى السياسي وخاصة الأكاديمي في المحاضرات والملتقيات والندوات المنظمة من قبل الهيئات والمؤسسات والأندية والأحزاب السياسية التي تزعم أنها تمثل "المجتمع المدني"، وفي ظل هذا الانتشار الواسع لهذا المفهوم في الخطاب السياسي العربي عموما بين مؤيد أن يبرز لأخذ مكانه بين قوى المجتمع الواسع المساهمة في التغيير وفي تحقيق الديمقراطية. وبين معارض نظرا لاغتراب المفهوم واستحالة نقل التجربة وتطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يختلف سياقه بصورة جذرية عن السياق الأوروبي الرأسمالي الذي ظهر فيه.[1]

في ظل هذا التضارب المعرفي تفرض متطلبات الدراسة معرفة تاريخية المفهوم وتحديد مرتكزاته الأيديولوجية والمعرفية، كما تبلورت في الفكر السياسي الغربي لدى العديد من المفكرين من خلال تفسيراتهم وتحليلاتهم المختلفة، بهدف إبراز إلى أي مدى ظل المفهوم مرتبطا بأصل نشأته؟ وهو الأمر الذي جعل الفكر السياسي كما أسلفنا سابقا، غير قادر على تجاوز السياق الأوروبي دون أن يحدد للمفهوم معناه الموضوعي الشامل.

يطرح مفهوم المجتمع المدني أسئلة عديدة، تستدعي عملية البحث تقديم إجابة عن كيفية تأسيسه وتطوره، ويتوجب على الباحث تنزيله في ظرفيته التاريخية ومعطياته السياسية والثقافية والاجتماعية التي أبرزته إلى الوجود، لأنه مهما تباينت الآراء الفكرية والمعرفية والتفسيرات والتحليلات المختلفة في تفكيك مركباته وعناصره، إلا أنه لا يمكن تجاوز الواقع الاجتماعي والسياسي المتمظهر في الصراع الأيديولوجي الذي شهده السياق التاريخي الأوروبي.

إن الأمر يستلزم إذن معايشة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والذي أوضح معالمه حركة النهضة وحركة الإصلاح الديني ضمن عملية التنوير المؤدية إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الفكر من خلال الإعلان أن الإنسان هو قيمة بحد ذاته وينبغي أن يحترم كذلك بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو معتقده السياسي، وكان من نتائجها الوقوف في وجه السلطة المطلقة والتوصل إلى صياغة دستور متحرر من التطرف وتشكيل لبنات مجتمع مدني في أوروبا قائم على أساس مفهوم المواطنة، يلغي الانتماءات الطائفية والمذهبية والاحتكام إلى إرادة الأغلبية عن طريق الاقتراع العام.

إذن ليس من الصدفة أن يولي فلاسفة ومفكرو الحركة التنويرية والإصلاحية التي تمخضت عنها الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر وعلى رأسها الثورة الفرنسية، اهتماما خاصا بمفهوم المجتمع المدني وجعله مقابلا للدولة الاستبدادية وليس من الصدفة أن يقترن تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور كل من الليبرالية والماركسية والصراع بينهما ثم تباين الرؤى بينهما (بين مذهب الدولة الاجتماعية - الديمقراطية- الاشتراكية – المبالغة في نزعة مركزية الدولة دون مراعاة الحدود، وبين دعاة الليبرالية واعتمادهم الزائد على آليات السوق دون مراعاة المبادئ[2].

إن الحديث عن المجتمع المدني هو حديث عن إطار نظري يرتكز على جملة من المفاهيم الفلسفية والسياسية، برزت معالمها في ظل الصراع السياسي الحاسم الذي شهدته أوروبا كما تمت الإشارة إليه قبل قليل، والتي جاءت لتؤسس وتبرز نشأة وقيام المجتمعات السياسية الجديدة، كالليبرالية والماركسية، فهي إذن مفاهيم تبريرية نقيضة للعلم وتقدم الأيديولوجية قبل كل شيء.

الحرية والمساواة في نظر العقد الاجتماعي الذي يدعو إليه الفلاسفة أمثال [هوبز ولوك وروسو] ليست إلى تعبيرا عن الرفض الفلسفي لقيود المجتمع الإقطاعي والديني في الوقت الذي كانت تحد من تطور المجتمع المدني الرأسمالي الناشئ، فما هي في حقيقة الأمر إلا تجسيد مثالي للمرحلة الجديدة التي يتم التبشير بها وجاءت نظرية العقد لتقوم بتحطيم الأساس الطبيعي للنظام الإقطاعي والديني وتقوم بتبديله بأساس آخر ونظام اجتماعي آخر قائم على عقد يبرمه الأفراد. وهكذا انعكس هذا الطابع الأيديولوجي بالضرورة على كل المفاهيم وبشكل خاص على مفهومي المجتمع المدني والدولة.

بروز مصطلح "المجتمع المدني" مقابل "المجتمع الطبيعي" من جهة و"المجتمع الديني" من جهة أخرى في سياق نظريات العقد الاجتماعي في المجتمع الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي مثل نقطة حاسمة معبأة بشحنة دنيوية أرضية مزدوجة ضد الأساس الطبيعي للنظام القائم من جهة وفكرة "الحق الإلهي" التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي من جهة أخرى، ليعكس الشرط الأساسي ضمن الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني، إذا ما تم الاعتماد على طبيعته التاريخية، ثم انتقاله

فيما بعد إلى درجة المواجهة حتى يجعل من المجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة بهدف مراقبة وتقييد السلطات بمعنى توسيع نطاقه ليشمل النطاق السياسي والثقافي، فيعكس حيوية المصالح الأخرى الموازية لمؤسسات "المجتمع السياسي" أو الدولة، كما سنرى عند المفكر الإيطالي [أنطونيو غرامشي].

أ- المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني: ظل هدف فلاسفة القرنين (السابع عشر والثامن عشر) يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا القطاع الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد.

لذلك يلاحظ تأثر المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي التي تشير إلى العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي، على أساس أن مدنية المجتمع إنما تعكس المصالح الخاصة، وميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تسعى نحو البحث في إشباع الحاجات الخاصة، إذ بإمكان الأفراد في حالتهم هذه، أي حالة طبيعتهم الأولى تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة في إطار تنظيمات المجتمع المدني.

يظهر إذن مفهوم المجتمع في سياق –نظرية العقد الاجتماعي- فالمفهوم المرادف للمجتمع السياسي، وقد أوضح جون لوك** هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية هو المجتمع المدني ، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي يبدو فيها "المجتمع السياسي".

يبرز – جون لوك- و- جون جاك روسو- أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات. فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يعترف بها اجتماعيا وسياسيا تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حُرَّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى، معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

تبدو لنا العلاقة داخل المجتمع المدني رابطة بين أفراد مستقلين ومتساوين يحكمها العقد المبرم بينهما في حرية مطلقة وتامة، يباشرون نشاطهم ويمارسونه بحثا نحو حماية أمنهم ومصالحهم، وتبدو لنا الدولة سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته، وظيفتها الأساسية حماية هذه العلاقة التي أساسها الحرية والمساواة، لكن عمليا هذه العلاقة التي تحدث داخل المجتمع المدني لا تحدث بين قوى اجتماعية لها مراتبها الاجتماعية وتدرجها الاجتماعي المتماسك، فلا يمكن أن تتجاوز ذاتية الفرد وأنانيته التي تبحث سوى عن إشباع الحاجات[3].

إذن ما يبدو لنا ضمن نظرية العقد الاجتماعي في المنظور الليبرالي على أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة والمجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو لا يدخل إلى في حيز "الوهم الأيديولوجي"[4]، بل يبدو لنا من الناحية العملية علاقات بين قوى اجتماعية غير متساوية، علاقات يضبطها قانون السيطرة والتبعية، ولا نرى إطلاقا مجتمعا مدنيا له بنيانه المتكامل وآلياته الاجتماعية والسياسية التي تتعايش فيها القوى الاجتماعية على أساس تعايش حريات الأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي على المستوى النظري.

في الوقت الذي كان فيه مسعى فلاسفة العقد الاجتماعي يتجه نحو بلورة مفهوم المجتمع المدني في صيغته التعاقدية، في الوقت الذي يلاحظ فيه مسعى النظرية الليبرالية نحو مواكبة التحولات التاريخية والاجتماعية السياسية في أوروبا من خلال العمل على صياغة مبادئها ومفاهيمها على أرض الواقع، والعمل على تهيئة المجال للمجتمع البرجوازي الناشئ، والسماح بتطور حدوده الأيديولوجية والسياسية، وهنا يبقى المجتمع المدني في المفهوم الليبرالي حبيس المجتمع البرجوازي.

عندما يقال إن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات

الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتساوى المجتمع المدني مع المجتمع البرجوازي، ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية الاقتصادية، خصوصا عندما يوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطإ جدا أن يبقى متغير –الرأسمالية- هو المستقل الذي يستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخدامه في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تساوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي، وبالتالي فلا ينبغي أن يلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يلمس المفهوم المتجلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها، دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن، وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام والأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.[4]

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها[5] حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر هيجل المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة، لكن مجال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة - بالجماعة الأخلاقية- والتي استوعبت داخلها حقوق الأفراد

وواجباتهم واستوعبت في طياتها كل المؤسسات. هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يضبط قانونيا ولا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة. فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف والانقسام الاجتماعي والسياسي في نظر أخلاقية الدولة "وعندما يصبح الحق المجرد وسلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا إيجابيا أي قانونيا، وهكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية" [6].

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل والشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدنية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة والتي تقودها الروابط والهيئات الحرفية والنقابية، والتي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح. المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة، ويؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار والتي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية المرتقبة وهي (وحدة المجتمع الألماني).

في هذه الحالة يلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون وهو رغبته في أن يكون المجتمع المدني ويمثل جملة العلائق والوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة والدولة من جهة أخرى فتتفاعل، فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء إلى الدولة والتي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة وحماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني.

يتحقق هذا الانسجام حسب تصور هيجل بشرط تفاعل المنظومات الثلاث([7]) التي تحددها فلسفته والتي تمثل اللحظات الحاسمة التي تشكل منها المجتمع المدني وهي منظومة الحاجات – منظومة العدالة والقضاء- ومنظومة الإدارة والهيئات الحرفية. وتأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة والعامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها، ولا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة.

مـاذا يعـني أن يخصـص هيجـل موقعـا متميـزا للدولـة باعتبارهـا كيانـا سياسـيا متحكمـا في ذاتـه ولا يكـون فيهـا للمجتمـع المـدني مجـرد لحظـة مـن لحظـات الحيـاة الروحيـة كمـا تشـير فلسـفة هيجـل؟ ومـاذا يعـني أن لا يمثـل المجتمـع المـدني سـوى حلقـة الوصـل التـي تقـع بـين الأسـرة الأبويـة والدولـة الـتي تـتحكم في ذاتهـا عـن طريـق نظـام أخلاقـي يفـرض عمليـة انتقـال واسـعة نحـو الـولاء والدولـة والخضـوع لجهازهـا الإداري والسياسي؟

ألا يعـد هـذا تقليـلا مـن أهميـة المجتمـع المـدني والنظـر إليـه نظـرة سـلبية لصـالح تقـديس مبـالغ فيـه للدولـة؟ وألا يعتـبر هـذا فكـرا مبررا يحـاول أن يؤسـس إلى اسـتبداد مـن نـوع آخـر أشـار إليـه هيجـل مـن دون أن يدري؟

واضـح أن صـياغة هيجـل لدلالـة مفهـوم المجتمع المدني تقترن بمنظومة فكرية تحاول بنـاء نظريـة سياسـية معينـة انطلاقـا مـن واقـع خـاص، وبالفعـل تضـمنت فلسـفة هيجـل رؤيـة خاصـة للمجتمـع المـدني تعكـس نمـوذج - المجتمـع الألمـاني- وتعيـد بنـاء الدولة القوية.

إن مخلفات الاستبداد الإقطاعي بألمانيا، المسـاهم في تفتيـت المجتمـع وإعـادة بنـاء الاستبداد من جهة، والخشية من أن لا تقوم الدولـة بمهـام التوحيـد القـومي وأن لا تتطلـع إلى تغيير منشـود مقارنـة مـع إنجلترا وفرنسـا وفي ظـل قـوى اجتماعيـة ضـعيفة عـاجزة عـن إقامة الأمن والاستقرار من جهة أخرى، دفع هيجـل إلى الـدعوة إلى بنـاء دولـة قويـة تتـولى مسـؤولية تحقيـق هـذه الإنجـازات والطموحات"[8].

فثمة إذا واقع اجتماعي وسياسي وطموح فرض على هيجل النظر إلى موضوع علاقة المجتمع المدني بالدولة بهذه الرؤية، جاعلا تحـرر المجتمـع المـدني مـن جسـد الـدول غـير وارد، لأن تركيبتـه غـير المسـتقرة والمهـددة بالانفجـار في ظـل تصـادم وتصـارع المصـالح الاجتماعيـة والسياسـية، تجعـل تـدخل الدولـة حتميـا لتـأمين حـل التناقضـات الداخليـة اللاصـقة بـالمجتمع المـدني، وهـي الأفكـار التي يستفيد منها كـارل مـاركس ويوظفها في نظريته المحددة لعلاقة المجتمع بالدولة.

لكـن المجتمـع المـدني ظـل هـو صـاحب المبـادرة تقربـه أيديولوجيـة الليبراليـة القائمـة على أسـاس الحرية الفردية (Individualisme) وهـي الشـرط الأساسـي لقيـام أي تجمـع

تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية، وهذا ما جعل [ألكس دي توكفيل] في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ينحاز جذريا إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادر في شغل كل الفضاءات المحتلمة في المجتمع. محذرا في الوقت نفسه من المخاطر التي يتضمنها التراث الهيجلي[9]، المبالغ في تعظيم دور الدولة وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام.

دعوة [ألكسي دي توكفيل] إذن، هي دعوة إلى تأسيس الجمعيات الحرة والتطوعية التي تعتمد على ذاتيتها في التحرك والتنظيم وهي شروط أساسية لقيام الثورة الديمقراطية التي أثارت انتباه صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا.

ب- المفهوم الماركسي للمجتمع المدني:

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني، إلا إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية ومعرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية، كمفهوم الصراع الطبقي ومفهومي البنية التحتية والفوقية إلى جانب مفهوم ثورة البروليتاريا: ولأن المفهوم إنما يكتسي أهميته من نظرة ماركس إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع وارتكازها على أيديولوجية رأسمالية قائمة على الاستغلال، سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتياريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية. ويرى ماركس من الضروري خلال هذه اللحظة أن يستمر بقاء الدولة لفترة محدودة، حتى يتم القضاء نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندها يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي إلى سقوط الدولة ولن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني كمجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة، فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا للدولة والتي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا، بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي أقامها وأنشأها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة، وهو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة

معينة، وبذلك يتجاوز الدولة والأمة، بالرغم من أنه لا بد له على أية حال، من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة، وفي الداخل من حيث هو قومية.. إن المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية، ومهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سمي على الدوام بهذا الاسم نفسه".[10]

يعتبر المجتمع المدني إذا وفقا للرؤية الماركسية التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية معينة من تطور المادية، ممثلا فضاء من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات، ومنه تتحدد طبيعة الدولة بناء على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا.

إذن حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الاقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات، بل يمثل أيضا الجانب السياسي، يسمى عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي، ومن هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة، من جهة يمثل القاعدة الواقعية والمادية للدولة (مجتمع مدني اقتصادي)، وتناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل المجتمع المدني السياسي.

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا الذي يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع وسيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية وعندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة ومن ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه –رأس المال- يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية، ويحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أن حركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في كل الأنظمة وحسب طبيعة ثقافاتها السياسية والقوة السائدة، محددة علاقتها بالدولة،

وفي الغالب فإن الدولة ظلت في مواجهة المجتمع المدني وفوق تكويناته، مستخدمة هنا الطبقة العاملة في الاستيلاء على السلطة وهيمنتها على زمام الأمور في كل من إيطاليا وألمانيا في إطار سلسلة التحولات الاجتماعية والثورية التي شهدتها أوروبا، بعد قيام الثورة البلشفية وظهور الحركات الفاشية والنازية التي سيطرت على السلطة والحكم بطريقة مطلقة.

يحاول أنطونيو غرامشي أن يستفيد من كل هذه التطورات التي حدثت في أوروبا، لأنه كان يحلم بأن وصول العمال إلى السلطة سيحقق المجتمع المدني المثالي وتصبح الدولة خادمة له، لكن تحول الطبقة العمالية إلى قوة دكتاتورية متمثلة في المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، دفع أنطونيو غرامشي إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال التفكير في تكوين أطر مدنية موسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة السلطة الفاشية. فكيف ينظر غرامشي إلى مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الإضافات المعرفية التي أدخلها عليه؟

يجب أن يتحول المجتمع المدني في تصور غرامشي "جذريا وواقعيا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تستخدم من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة"[11].

إذا كان ماركس ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كيان مزدوج: مجتمع مدني اقتصادي من جهة، ومجتمع مدني سياسي من جهة أخرى، فإن غرامشي يقوم تحليله على المفهوم الثاني الذي استخدمه ماركس أي المضمون السياسي للمجتمع المدني، فهو يتفق معه بأن المجتمع المدني يمثل لحظة إيجابية فعالة في التطور التاريخي غير أن اللحظة الإيجابية والفعالة عنده تظهر في البناء الفوقي وليس البناء التحتي (القاعدة) كما يشير ماركس.

يتمظهر المجتمع المدني إذن في نظر غرامشي في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة، وهذا الحيز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

إن إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي تتطلب تعبئة موسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تشمل المؤسسات الخاصة والحرة كدور الكنائس والمدارس والنقابات والنخبة المثقفة التي تضفي طابع الشرعية على التحرك السياسي والتي تمكن الحزب الشيوعي الذي تسند له مهمة السيطرة على جهاز الدولة كما يرى غرامشي، وهي التي تقوم بوظيفة توجيه السلطة رمزيا من خلال السيطرة غير المباشرة.

تتمثل السيطرة غير المباشرة في نظر غرامشي في الهيمنة الأيديولوجية الثقافية التي تمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه غرامشي لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي (الدولة) ولكن هذا التمايز على حد تعبير غرامشي يجري بشكل متوازن، وهو ما يضع الطرفين يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع، فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، ويقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة على الأيديولوجية والثقافية.

إن الهدف الذي كان يحلم به غرامشي في إطار جعل النظرية الماركسية قادرة على تحقيق التغيير المنشود هو: خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، مجتمع متسق مضاد للبرجوازية يقوده الحزب وتقوده النخب المثقفة لكن إلى أي مدى يمكن أن يصدق هذا الاتجاه النظري من الناحية الواقعية؟

يرى عبد الباقي الهرماسي أن الاعتقاد الغرامشي لا يُقدِّر بدقة طبيعة الأحزاب الواحدة، فهي أحزاب ذات مشاريع كليانية تقود إلى الاستبداد ولا تؤدي إلى إدماج المجتمع المدني في صفوفها، بل تهمل الحركات والإستراتيجيات التي تقود إلى دَمقرطة المجتمع خارج الحزب الواحد، ثم إن حركة العمال التي يقودها الحزب الشيوعي والتي تطلع نحو القيام في لعب دور مضاد ومعاد للرأسمالية بهدف التغيير المنشود هو أمر مبالغ فيه وبالغ التعقيد خصوصا في ظل تنامي الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة [12].

تبقى فكرة المجتمع المدني برغم ما قدمه أنطونيو غرامشي مرفوضة في الأيديولوجية الماركسية، لأن وجود الطبقة العمالية المتجانسة في النظم الاشتراكية لا تسمح لتكوينات المجتمع المدني من ممارسة

نشاطها الاجتماعي والسياسي، ضمن خصوصية النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، كما أن وجود تنظيمات المجتمع المدني يعني استمرار وجود نظام الطبقات ويؤدي إلى امتلاك طبقة ما على وسائل القوة والسيطرة وبالتالي يبقى موضوع الهيمنة والسيطرة ملازما لموضوع الطبقات، وهو الذي يتطلب خضوع نقابات العمال والجماعات المصلحية باستمرار تحت رقابة وسيطرة الدولة في الرؤية الماركسية.

ج- المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني: إذا كان الاستخدام الجديد لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي يمثل اليوم على المستوى المحلي جملة الأطر الموسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة. ويمثل على المستوى العالمي شمولية المفهوم ليشمل كل المنظمات غير الحكومية التي تنزع نحو العمل التطوعي بما فيها القوى العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود، فإن ذلك لا يعني إعادة صياغة المفهوم وإنما إعادة اكتشافه من جديد وجعله يتماشى وجملة التحديات السريعة والمتتالية التي سهلت انتقال المجتمعات نحو الديمقراطية.

لكن البعض يرى أن الشكل الجديد لمفهوم المجتمع المدني إنما هو في حقيقة الأمر إعادة لاكتشاف مضمونه كما جاءت صياغته في كتابات - أنطونيو غارامشي- بعد إزالة جوانبه الفلسفية الماركسية، وهو ما جعل الماركسيين المجددين الذين يميلون لدور المؤسسات غير الحكومية في التغيير الاجتماعي والسياسي، يُضمِّنون المفهوم أحقّية الدّفاع عنه، وامتلاك نصيب من تراثه الاجتماعي والسياسي.

إن الشيء الذي زاد المفهوم غموضا في ظل العولمة وأيديولوجية الدولة الليبرالية الجديدة هو تداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية بالعناصر الثقافية والسياسية، التي جعلت مضمونه يوظف تارة ضد مركزية الدولة، واستخدامه للرد على الاعتماد الزائد على آليات السوق في ظل تراجع الدولة عن وظائفها الاجتماعية والسياسية تارة أخرى.

هل يتوجب حينئذ على المجتمع المدني احتواء عامل السوق؟ كما يشير - كريشان كومار- في مذكرته الإضافية عن مفهوم المجتمع المدني. فكيف يتم التعامل إذن مع التحليل الماركسي القائل بأن - تحليل التركيب البنيوي- للمجتمع

المدني إنما يلتمس في الاقتصاد؟ وهل هو بالضرورة يلتمس في الاقتصاد؟ وألا يمكن الاتفاق مع التحليل الغرامشي (الجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني)؟ فالمجتمع المدني بالنسبة إليه كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري للدولة فحسب، وإنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية، وهو الميدان الذي يتم فيه فرض هيمنة المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

ينقسم العلماء والمفكرون حول هذه الإشكالية حسب - كريشان كومار- إلى مذهبين اثنين أحدهما أوروبي والآخر أمريكي شمالي.

الأوروبيون أمثال (إيرنست غيللر Ernest Geller، جون كين وفيكتور بيريز، دياز Victor Pérez- Diaz) بالإضافة إلى المنظرين من أوروبا الشرقية يميلون لأن يكونوا معممين Généralistes حسب تسمية بيريز دياز، فيرون أن المجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات السياسية الليبرالية وليس الأسواق فحسب، فهو المجتمع التجاري الليبرالي في جميع مظاهره. وهناك معممون آخرون ينطلقون ضمن نزعة ماركسية يميلون للتأكيد على المؤسسات غير الحكومية دون نسيان عامل السوق، وهناك الأمريكيون أمثال (جون كوهين Jean Cohen – وأندري أراتو Arato André) وجيفرِ ألكسندر Alexander Jeffrey فهم – أَدْنَوِيُّونَ Minimalistes- يسمحون بالحد الأدنى كما يسميهم - كريشان كومار- .

والغرابة في الأمر عندما يضيف صاحب المذكرة الإضافية عن المجتمع المدني - أنّ المذهبين إنما يكتسبان خلفيتهما العلمية والفكرية من المفكر الأوروبي (يورغن هابرماسJurgen Habermas) الذي يسير هو بدوره على منهجية –غرامشي- في إقامة التمايز بين الحقول الاجتماعية والثقافية والحقول السياسية والاقتصادية والفصل بينهما[13].

فليس من الصدفة أن يولي –هابرماس Habermas- المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني، عناية خاصة باعتباره مفهوما مستقلا وليس مجرد مفهوم فلسفي، وجعله وسيطا مقابلا للدولة أو للمجتمع السياسي (الدولة في الإطار العام والمجتمع المدني في الإطار الخاص).

إذن لماذا هذا الاهتمام بما طرحه غرامشي وحتى في الكتابات السياسية الغربية؟ لأن الفكر الغرامشي يرفض

سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي ترفض مجتمعا مستقلا إلى حد بعيد عن إشراف الدولة.

يحدث الأمر نفسه بالنسبة لليبرالية التي تراجعت فيها الدولة عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية في ظل ظاهرة العولمة، فما يلاحظ اليوم هو رد المجتمع المدني في تمظهره لليبرالية عن نزعات الليبرالية المتوحشة واعتمادها الزائد على آليات السوق دون مراعاة الحدود والمبادئ، هي إذن نقاط الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والفكر الغرامشي المتجرد من جوانبه الفلسفية.

وعلى هذا الأساس يستخدم المجتمع المدني اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء والتي تقوم بأدوارها في إطار إرادي وبشكل مستقل ضمن إطار موجة التغيير الديمقراطي، ردا على مغالطة المبالغة في نزعة مركزية الدولة وسيطرة الحزب الواحد من جهة. وردًّا على مغالطة الاعتماد الزائد على آليات السوق دون قيود، في ظل تقليص دور الدولة من جهة أخرى.

إذن يستخدم مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي الجديد في الرد من جهة على دكتاتورية الدولة في العالم الثالث ضمن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، التي لعبت فيها تنظيمات المجتمع المدني دورا في تعزيز عملية الانتقال، وهي العملية التي سماها- هنتجتون- بالموجة الثالثة للديمقراطية[14] ومن جهة أخرى يستخدم المفهوم سلاحا في يد المجتمعات المدنية الدولية العالمية (Global Civil Society) والتي تقودها الحركات المناهضة لاحتكار الشركات الرأسمالية العالمية التي تراجعت في ظلها الدولة الوطنية عند أداء الوظائف والأدوار المسندة لها.

لكن عملية الاختراق الخارجي المتكررة من قبل قوى العولمة الرأسمالية حوّلت وظيفة المجتمع المدني من لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، إلى إطار يقتصر فقط على التخفيف من حدة المشاكل، وجعلته مرتبطا بشبكاتها المساهمة في تمويل أنشطته وتحركاته.

فطالما ظلت العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الرأسمالية وإدماج اقتصاديات العالم في الاقتصاد الرأسمالي وفق الشروط المرسومة مثل فرض حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات ومشاريع الاستثمار دون

قيود، كان لزاما على آليات العولمة أن تحتوي تنظيمات المجتمع المدني حتى تقوم بدور البديل للدولة الوطنية والقومية في حل المشاكل التي تنخر جسم الفئات العمالية الفقيرة في العالم الثالث من جراء تطبيق سياسة الهيكلة والإصلاح التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[15].

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في استيعاب الحركات الاجتماعية والسياسية وتوجيهها ضمن آليات العولمة الثقافية والاقتصادية التي تقوم بالترويج للقيم الثقافية وتسويقها وفق التصور الغربي لليبرالي والذي يخدم بالدرجة الأولى قوى السوق العالمية التي لا تسعى سوى إلى تحقيق الربح، جعل مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل غير قابل للاستخدام في السياقات الأخرى غير الغربية. وجعله يشير إلى التحيز العلمي والعملي الذي يحاول أن يصادر المفهوم، فيجعل كل من لا يرتبط بالتراث السياسي الغربي الليبرالي لا يتوافق مع المفهوم.

لكن الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي، أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رسم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية.

تقبل الدولة الليبرالية بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار الرقابة، وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي، إن الشيء الذي يميز الليبرالية عموما والمجتمع المدني خصوصا هو فكرة استقلالية المؤسسات، المسماة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية بـ "السلطات المضادة"، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور الليبرالي[16] أوجه العمل الطوعي المؤسسي، المستقل عن إشراف الدولة، الهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

2- إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي:

هل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي والإسلامي في الممارسة التاريخية على المستوى العملي؟

هناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي والإسلامي، لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا تركز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية والدفاع عنها كمعالم رئيسة للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية، وهو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي بهدف الفصل بينهما، فلا يجد حينئذ أساسه الأيديولوجي إلاّ في تفاعلات ثلاثة أنظمة من القيم المعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية [17].

بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني "وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج"[18].

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض وأن عملية بناء المجتمع المدني، تتطلب وجود علاقات وقوى إنتاجية متينة ومتطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية الاجتماعية بكل تفاصيلها وتسمح بالتطبيق الملائم والانتقال التدريجي والنوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

إن العلاقات التقليدية التي ترتكز عليها التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني في تصور هذا الاتجاه الرافض للمفهوم في الخطاب السياسي العربي والإسلامي، فهي امتداد تاريخي لثقافة عشائرية وقبلية وممارستها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصر الوسيط والذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضا وتجاوزا لها[19].

ألا يعتبر هذا الرفض إقصاء للعلاقات التقليدية (الأهلية) من تعريفات المجتمع المدني، على أساس أنها تتجه نحو عرقلة العمل الديمقراطي بحجة أن الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نوعي، حتى تتحقق نقلة نوعية في الاقتصاد. فإلى متى يظل هذا الطرح قائما؟ وألا تعد المؤسسات الوراثية والعائلية في التاريخ العربي والإسلامي، المقدمة المشكلة لنواة المجتمع المدني؟ وألا يعد ما يسميه البعض اليوم بالمجتمع المدني الحديث، امتدادا تاريخيا لتكوينات المجتمع الأهلي بتركيباته التقليدية وتراثه السياسي المتنوع؟

هناك رأي آخر ينطلق من هذه الافتراضات ويعتبرها أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي (الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنوانا ثابتا في خطابها وأدبياتها)، فما هي إذن مظاهر هذا الوجود؟ وهل أن أصول الفكر العربي الإسلامي وقيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري والعملي؟

إن معظم الكتابات والدراسات المتجهة نحو هذا المنحى الذي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو الذي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية، فهي في حقيقة الأمر تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زاوية دفاعية عن الفكر، في الوقت الذي لا تخفي فيه إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتساوى فيها المدني والديني.

إن مفهوم "المجتمع المدني" في مضمون هذه الدراسات ومن منظور "علم الاجتماع الإسلامي" كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي وعلى الحضارة الإسلامية "فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا للنص الإسلامي ووفقا للممارسات الحضارية الإسلامية – فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قداسة لفرد أو حاكم، أو مؤسسة، بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط، يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام سياق مدني في جوهره حتى ولو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح". [20]

تستدل هذه الدراسات وفقا للخبرة الاجتماعية والسياسية خلال التاريخ العربي الإسلامي نموذج مجتمع المدينة الذي أقام دولته المتوافقة معه، بناء على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية القائمة على الحرية والمساواة والتسامح والتعاون، والتي مثلت فيه إدارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) إطارا تتوافق فيه الدولة مع المجتمع، ويتوافق فيه المجتمع مع الدولة.[21]

إن فكرة العقد الاجتماعي هنا وفق هذا الرأي لا تبدو افتراضية كما هو الشأن عند روسو (Jean Jaque Rousseau)، عندما يعلن ذلك في كتابه الخاص بالعقد الاجتماعي ضمن إطار نظري افتراضي في ما ينبغي أن يكون، بل هي تعبر عن صورة مصغرة لواقع اجتماعي وسياسي ضمن فترة تاريخية معينة، وهي مدنية الرسول ﷺ، وفترة الخلافة لرئاسة الدولة من بعده والتي تمت عن طريق (البيعة) الممثلة لمبدإ (سيادة الأمة) كما تشير الأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الإسلام.

إذا كان المجتمع المدني قد مثّل في الغرب وفي بداية تأسيسه مجتمع السلطة المطلقة عن طريق عقد إيجابي مثالي يقيم نظاما اجتماعيا تبرمه المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تبحث عن إشباع الحاجات الخاصة دون معرفة المراتب الاجتماعية في ظل نشوء الرأسمالية، فإن المجتمع المدني مثّل في ديار الإسلام وفي بداية نشوئه مصلحة الجماعة دون تجاوز حقوق حريات الفرد، بناء على وثيقة عقد تبرمه مؤسسات الأمة المتمثلة في أهل (الحل والعقد)، التي تقوم بدورها باختيار (الإمام مقابل التزامه بحراسة الدين وسياسة الدنيا)[22].

يبدو هنا المجتمع المدني مع بداية التأسيس في دولة المدينة وفي ظل عهد الحكومات الصالحة كما يسميها- حسين مؤنس- في كتابه "عالم الإسلام"، متوافقا مع المجتمع السياسي، لكن يحدث الانفصال بينهما في ما بعد وبالضبط في عهد حكومات القهر والتغلب وحينها ظل المجتمع المدني في طريق والدولة في طريق آخر، إلا أنّ الملفت للانتباه كما يشير صاحب الكتاب، أن الدولة لم تستطع أن تبتلع المجتمع المدني كما حصل في النظم الشمولية، ولم تقم بتهميشه والسبب في ذلك راجع إلى كون المجتمع المدني ظل هو أساس الوجود الإسلامي[23].

لقد ظل المجتمع المدني فاعلا في ظل الدولة القائمة من خلال استقلالية علمائه في

الفتوى والتشريع والتثقيف، واستقلالية قضائه، وظلت تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية تطبع الفضاء المجتمعي الحر، المتجه نحو اختيار أدائه التطوعي والذي تقوم به المساجد والأوقاف والطرق الصوفية ونقابات الحرف والصنائع وجماعة العلماء، وأهل الإفتاء ونقابات التجارة[24].

إن الحجية العلمية التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات في إمكانية الحديث عن وجود ما يسمى بالمجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية، هي المقاربة الخلدونية وما تضمنته من مفاهيم يمكن استخدامها في النظر للمفهوم من زاوية سوسيولوجية مساعدة على التفسير والتحليل.

يسمى المجتمع المدني في (مصطلحه الحديث) عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلى في ظله ضمن عملية التحول أو الانتقال من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنضج فيه –العصبية- وهو الشرط الذي يضعه ابن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لا بد من عصبة كبرى جامعة للعصائب، مستتبعة لها، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة"[25].

يضيف ابن خلدون "فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها، وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها، وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى"[26]، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك تجمعا حضريا يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقترب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة، ومن ثمّ فبقاؤها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراريته.

هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة، وهذا هو المجتمع المدني الناشئ من سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية التي تؤكد على مدنية المجتمع

الذي ظلت تكويناته طرفا فاعلا ضمن العملية السياسية، وظل فيها المسجد محورا فاعلا ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى النظم السياسية طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي.

لكن هل استمر هذا الأداء الفعلي التطوعي الحر والمستقل لتكوينات المجتمع المدني ضمن عملية انتقال النظم خاصة في خضم تصارع وتصادم النخب على السلطة في فترة تخلصها من القبضة الاستعمارية وانتقالها إلى بناء الدولة الوطنية والقومية؟

إن الشيء الذي حدث هو ابتلاع المجتمع المدني كلية والسيطرة عليه وجعله خاضعا للدولة، مما جعل قدرة المشاركة متضائلة تارة ومعطلة ومنعدمة كلية تارة أخرى، لأنها من الناحية الواقعية لا تمثل سوى مصالح معينة ضمن أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم ولا تقوم سوى بكسب تأييد وإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة.

فثمة إذن أنظمة سياسية ظلت مغلقة أمام "مطالب المشاركة السياسية، على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسيات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة" [27].

إلى جانب إفراغ المسجد من محتواه ومضمونه الحقيقي وإبعاده عن كل ممارسة سياسية، سعت هذه النظم المغلقة إلى إلغاء كل تنظيم يحاول أن يبلور مطالب وحاجات الفئات الاجتماعية والسياسية، وعلى إثره ظلت تنظيمات المجتمع المدني مسلوبة من كل الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ولم تعد تمثل مجموع الوسائط التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة من جراء إشاعة ثقافة الخضوع وسلب امتيازات المواطنة[28].

إذن يتحول المجتمع المدني هنا إلى مجتمع آخر، من مجتمع يحتضن النشاط ويؤطره بمحض إرادته ويقوم بجميع الأدوار لصالحه، إلى مجتمع مدافع عن مكاسب النخب النافذة في الحكم، ويقوم بتوظيف جميع تكويناته من أجل بقاء وديمومة النظام السياسي. وهو ما يتطلب اليوم في نظر البعض إعادة اكتشافه كما وجد في التراث العربي الإسلامي والانتقال به إلى طور جديد

من أطوار التحضر والتمدن، لأن الفكر الإسلامي يؤكد في الأصل على مدنية المجتمع ويدعو إلى استعمال العقل في التدبير والتعبير عن حاجات الغير ومنع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان دون إضعاف الدولة ولأن عملية التنمية شأن عام تتطلب حضورا مشتركا لكل من الدولة والمجتمع المدني.

لكن المشكلة التي تظل قائمة وهي كيف يمكن إقامة مؤسسات للمجتمع المدني ذات استقلال نسبي في إدارتها وتدبيرها ضمن إدارة وتدبير الدولة؟

فإذا كانت فكرة مدنية المجتمع المتمظهرة في التنظيم الجماعي والتوجه الأخلاقي والعمل التطوعي الأهلي، مطلوبة في المنظور الديني والاجتماعي، فكيف يمكن جعلها قابلة للتوسع؟ وإذا كان العمل الأهلي النابع من الموروث العربي الإسلامي، فكيف نجعله اليوم يعبر عن حاجات المجتمع حتى يساعده في تحقيق الانسجام والتماسك، دفاعا عن حقوق الإنسان وجعله مواكبا للتعددية الديمقراطية؟

فإذا كانت الجماعات الأهلية الإسلامية بموروثها العائلي والقبلي قدمت خلال الدولة الاستعمارية نموذجا للدفاع ومواجهة التحدي، وإذا كانت الطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف مثلت نموذج المؤسسات التي حاولت أن تستقل بفضل مخزونها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الثقافة الكولونيالية، متخذة العمل الإرادي محورا رئيسا في تحقيق أغراضها، فيكف نجعلها اليوم تمثل المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن الاهتمامات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية في ظل تعقد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدولة من جهة والمجتمع الذي يسمى مدنيا من جهة أخرى؟

إذا كان العلماء بالنظر إليهم "مؤسسة أمة تعكسها نماذج متنوعة في التاريخ الإسلامي، مادة المؤسسات القادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية"،[29] فهل بإمكانهم في ظل شمولية النظم السياسية تمثيل العمل الطوعي الجماعي المستقل، دون أن يكونوا محل اختراق من قبل آليات السلطة ودون أن يكونوا واجهة لانتماءات سياسية؟

وهل يمكن أن يستقل المسجد عن تغول سلطة الدولة دون أن يتم توظيفه لخدمة أغراضها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟

قائمة المراجع:

*اتجاه اجتماعي وسياسي ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر، لتصحيح نقائض المجتمع القائم ومحاولة تغيير أساليب حياته عن طريق نشر العدالة والوعي والمعرف العلمية، حاول ممثلوه الوقوف في وجه الكنيسة والإقطاع في فترة الإعداد للثورة البرجوازية، من مفكريه فولتير وروسو، ومنتسكيو...

(1)غازي الصوراني، تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط1، دمشق، مركز دراسات الغد العربي،. 2004، ص 18.

(2) كلاوس أوفه، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي – الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والجمع بينهما، (ترجمة أحمد حمود)، الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد107، 2001، ص 59- 60.

❖ يمكن إجمال المبادئ التي تضمنتها فلسفة جون لوك:

1- الناس جميعا أحرار وهم متساوون في حقهم في الحرية

2- الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد وإنما هي من خصائص الذات البشرية

3- جميع الناس متساوون في الحقوق والواجبات

4- تنشأ السلطة السياسية على أساس التعاقد الاجتماعي المبني على التراضي بين طرفي العقد ينظر إلى: جون لوك، رسالة ثنائية في الحكم المدني، (ترجمة ماجد فخري)، بيروت، 1959، ص 142.

(3)مداخلة حسام عيسى، على بحث بن سعيد بن سعيد العلوي (نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 69.

(4)مداخلة حسام عيسى، المرجع نفسه، ص 70

(5) هربرت ماركوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية (ترجمة فؤاد زكريا)، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 204- 205.

(6)Bertrand Badie, Sociologie politique, Paris: Presses universitaires de France, 1979, p 104-105.

(7)ولترستيس ، فلسفة هيجل المجلد الثاني فلسفة الروح، (ترجمة إمام عبد الفتاح)، بيروت: دار التنوير، 1982، ص 98.

(8)هيجل ، مبادئ فلسفة الحق، (ترجمة تسيير شيخ الأرض)، دمشق، وزارة الثقافة، 1974، ص 232- 245.

(9) كريم أبو حلاوة، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره"، وتحليلاته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق بدون تاريخ ، ص 62 . – راجع: ماركوز، العقل والثورة ، مرجع سبق ذكره، ص 218.

(10) عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم : دراسة مقارنة، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 97.

(11) ماركس ، إنجلترا، الإيديولوجيا الألمانية، (ترجمة فؤاد دايوي)، دار دمشق بدون تاريخ.

(12) أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971، ص 59.

(13)عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم : دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(14) كريشان كومار، "حول مصطلح المجتمع المدني"، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، ترجمة عدنان جرجروس)، الثقافية العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107، 2001، ص 38.

(15) كريشان كومار، مرجع نفسه، ص 39.

(16)فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة، 1988، ص 25.

(17)دول الموجة الثالثة للديمقراطية، ينظر إلى: Samuel Huntington, The third wave : democratisation in the late twentieth century , Oklahoma Univ, Press, 1990.

(18)حول فكرة المؤسسة، والمدخل المؤسسي ينظر إلى: صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة ، (ترجمة: سمية فلوعبود)، ط1، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 253.

(19)مداخلة مجدي حماد، على بحث وجيه كوثراني (المجتمع المدني والدولة في

التاريخ العربي) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص 146.

(20)غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(21)كمال السيد، حميد إبراهيم في مداخل على البحث كوثراني، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(22)محمد مورو، المجتمع المدني (إشكالية المصطلح والممارسة) ، في: عبد الغفار ومحمود مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دمشق: دار الفكر ، 2003، ص 105.

(23)عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص 22 - 24.

(24)لمزيد من الاطلاع على الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية، راجع: عبد الغني بسيوني عبد الله، نظرية الدولة في الإسلام، بيروت: الدار الجامعية، 1986، ص 56.

(25)حسين مؤنس، علم الإسلام، مصر: دار المعارف، 1973، ص 24 - 27.

(26)حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص 211.

(27)ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 522.

(28) ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 245.

(29) جلال عبد الله معوض، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1993، ص 137- 150.

(30)جلال عبد الله معوض ، "الفساد السياسي في الدول النامية"، دراسات عربية، العدد 4، 1987، ص 3- 30 .

(31) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة ، في: الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ،ـ ط1، دمشق: دار الفكر ، 2003، ص 103.

سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا: مؤشرات للمقارنة

أ/ عبد النور منصوري

أوّلاً: مقدمة

لقد سطّرت سياسات المصالحة كأسلوب للخروج من النزاعات سواءً ما بين الدول أم داخل الدولة نفسها. وقد مثّلت المصالحة الداخلية في كثير من الحالات نقطة بارزة في تطوّر النظم السياسية وعلاقتها بالمجتمع. ومن خلال المقارنة بين المصالحة في الجزائر مع التجربة الجنوب إفريقية التي كانت أساساً لنظام ديمقراطي على أنقاض نظام التمييز العنصري، سنحاول أن نجيب عن هذه الإشكالية: هل تمثّل المصالحة في الجزائر لحظة تحوّل في النظام السياسي الجزائري أم أنّها كرّست استمراريته؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعتمد على مجموعة من المؤشّرات.

لكن وقبل الولوج في هذه الورقة، لا بدّ من الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالمصالحة والتي ستعين على تتبّع الموضوع. وتعتبر المصالحة موضوعاً متعدّد التخصّصات، ما يعني إمكانية مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها. ولعلّها أهمّ شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقرّ، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون المصالحة. وهي مع ذلك ربّما أصعب شرط لتحقيق التغيير الحقيقي والعميق في معتقدات وأفكار ومشاعر النخب الحاكمة ومختلف مكوّنات المجتمع لتجاوز منطق الصراع. ولأنّ المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين، فهي تتعدّى إذن "حلّ النزاع" وتهتمّ بعوائق إرساء العلاقات السلمية. ويظهر نجاحها في التغيّر الذي يطرأ على هوية الأطراف، وهي تعني في شكلها البسيط "إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازِعة بعد حلّ النزاع، أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودّي".[1]

وتعني المصالحة لغة وفي أصلها اللاتيني الرجوع معاً إلى المجلس (council ; reconcile)، والعمل في انسجام جماعي، وهي تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبّب فيها أيّ طرف الضرر للآخر وحالة يَأمَن فيها

الكلّ عدم حصوله من جديد، وحيث يُلغَى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة".[2] لكنّ هذا لا يعني أنّ استعادة العلاقة السلمية هدف في حدّ ذاته، بل لا بدّ من توفير شروط استمرار هذه العلاقة. إنّ المسارات التي يتطلّبها هذا التحوّل في العلاقة طويلة ومعقّدة، ويعرّفها كلّ من أسمال وأل بأنّها "مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم".[3] وبالنسبة لمارو تعني المصالحة "إعادة توطيد العلاقة الودّية لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الانقسام المبدئي". بينما يركّز ليدراش على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربعة عناصر: **الحقيقة** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي؛ **الرحمة** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة؛ **العدالة** وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض؛ **السلام** ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكلّ الأطراف. ويميّز كيلمان بين عناصر المصالحة التي يدعوها "السلام الإيجابي":

1. حلّ النزاع بما يرضي حاجات الأطراف الأساسية ويفي بتطلّعاتها الوطنية (خاصّ بالنزاع بين الدول).

2. القبول والاحترام المتبادلين لحياة ورفاهية الطرف الآخر.

3. تطوير مفهوم متّفق عليه حول أمن وكرامة كلّ طرف.

4. توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات.

5. مؤسسة ميكانيزمات حلّ النزاع.

أمّا *بارتال* فيؤكّد على التغيّر السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة، أو ما يعرف بـ "التعلّم" Learning وهو تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقداتنا)، ويقترح لذلك تَغيُّر أبعاد خمسة للمعتقدات الاجتماعية التي تشكّلت أثناء النزاع، وهي تتعلّق بأهداف الجماعات المتنازعة سابقاً، والجماعات المنافسة، والجماعة التي ننتمي إليها، والعلاقة في الماضي والسلام.[4]

ولا شك في أنّ الكثير من أدبيات المصالحة ترجع إلى دراسة حالة جنوب إفريقيا التي بدأت تجربتها بتأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي أوكلت إليها مهمّة وضع الصورة الكاملة للماضي قدر المستطاع، وضمان توفّر الذاكرة العامّة من خلال الوثائق للأجيال اللاحقة.[5] وقد كانت اللجنة جزءًا من مشروع دولة جنوب إفريقيا الجديدة كديمقراطية دستورية. إنّ الإنجاز الذي حقّقته اللجنة لا تزال آثاره مستمرّة وكان لها الفضل في التأسيس لنظام سياسي بلمحة أكثر إنسانية خلافاً لنظام الأبرتايد.[6] ومع ذلك، فقد واجهت صعوبات كان لها أثر في بروز بعض القصور في مجال تحقيق المصالحة المرغوبة. ولكلّ ذلك،

سيكون من المفيد مقارنة المصالحة الجزائرية بنظيرتها في جنوب إفريقيا من خلال المؤشرات التالية.

ثانياً: مؤشّرات المقارنة

أ. مدّة الصراع: تجاوزت مدّة الصراع ضمن سياق جنوب إفريقيا ثلاثة قرون، أي عمر نظام التمييز العنصري الذي لا يحتاج إلى إعادة تعريف بنظامه العقاري الجائر وحضوره الدائم في الحياة السياسية والاجتماعية، غير أنّ مهمّة اللجنة اقتصرت على التحقيق في الفترة ما بين الفاتح مارس 1960 والعاشر ماي 1994، لأسباب واقعية تتعلّق بعدم القدرة على معالجة تركة قرون من التمييز العنصري. ولقد ساهم العامل الزمني في انتهاج سياسة عميقة بعمق الصراع وطول أمده، فاتّجهت المصالحة إلى الكشف عن الحقيقة كبداية حتمية لإنهاء الصراع، والتطلّع بعدها إلى بناء نظام سياسي جديد يكفل احترام الإنسان لإنسانيته فقط، وهو ما ظهر في القواعد الديمقراطية التي أخذت تميّز نظام الحكم الجديد. ويبدو أنّ معطيات الساحة في جنوب إفريقيا حتّمت اتخاذ خطوات تغيير راديكالية بغية تجاوز مخلّفات نظام الأبرتايد.

في حين أنّ الجزائر لم تكن فيها مدّة الصراع كبيرة إلى ذلك الحدّ، ويُعرف عادة بالعشرية السوداء، ولعلّ ذلك كان له أثر على عمق السياسة العلاجية. لقد تمكّنت سياسة المصالحة من تغيير الوضع وفق مقاربة تدريجية (الهدنة من طرف واحد ثمّ الوئام المدني ثمّ المصالحة الوطنية، ويتواصل النقاش حول العفو العام) واستبعدت المقاربة الجذرية كما في جنوب إفريقيا.

ب. سياق المصالحة: في نهاية الثمانينيات، حاول رئيس جنوب إفريقيا *بيتر بوتا* الذي تولّى الحكم قبل الرئيس *فريدرك دوكلارك* التفاوض مع المعارضة، لكنّ إستراتيجيته فشلت بسبب انتقائه للمحاورين من الجماعات ورفض التعامل معها جميعاً. وقد كانت الحكومة آنذاك تنظر إلى بعض جماعات المعارضة على أنّها ثلّة من المجرمين أو الشيوعيين تحت وصاية *الكريملن*. لقد كان الأمر يتطلّب معالجة أكثر عمقاً وشجاعة، لذلك رخّص الرئيس اللاحق *دوكلارك* لأحزاب المعارضة و"طبَّعَ" الحياة السياسية ضمن سياق سياسة الانفتاح سنة 1990. وبدأ خطوة في اتجاه المصالحة وأقرّ قانوناً يقضي بالعفو عن الأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل عناصر الأحزاب السياسية، لذلك أكّدت لجنة الحقيقة والمصالحة في خلاصة تقريرها على أنّ التغيّرات السياسية الضرورية لنجاح عملها كانت متوفّرة أصلاً قبل بداية نشاطها، ما يعني أنّ سياسة المصالحة وجدت الطريق

معبّداً لنجاحها بفضل الإصلاحات الجريئة التي سبقتها.[7]

كان "الحزب الوطني" الحاكم منذ 1948 يعتقد بضرورة المعاقبة عن كلّ الجرائم، بما فيها المرتكَبة من طرف موظّفي الدولة، وبغرض الكشف عن هؤلاء شُكّلت لجنتان للتحقيق. استمعت الأولى المشكّلة سنة 1992 لشهادات تؤكّد الرواية الرسمية للدولة التي تنفي أيّ دور لها في الجرائم التي تعلن عنها الصحافة والمنظّمات الحكومية وحركات المعارضة باستمرار. وقد كانت اللجنة الثانية أكثر إصرارًا، لكن أقلّ فعالية مع أنّها نجحت في رفع الستار عن مجموعة من الوقائع المؤلِمة، خاصّة تلك المتعلقة "بمجموعة خاصّة" كانت تستهدف اغتيال قادة المعارضة، حوكِم على إثر تقريرها زعيم المجموعة وصدرت في حقّه عقوبة 212 سنة سجناً. لقد كانت هذه المرحلة تحوّلاً جذرياً في مسار الحزب الحاكم، حتّى إنّه غيّر تسميته ليصبح "الحزب الوطني الجديد"، **لم يعُد بعدها حزب الأبرتايد بل الحزب المحرِّر للشعب**. ومن جانب المعارضة وتماشياً مع هذه الحركية، شكّل "المؤتمر الوطني الإفريقي" ANC لجنتين للتحقيق في أعمال أعضائه خاصّة في معسكرات التدريب والاحتجاز في الخارج.

أمّا في السياق الجزائري، فقد جرت محاولات عديدة للخروج من الأزمة عبر ندوات الحوار التي عقدت بعد توقيف المسار الانتخابي، إلا أنّ الأطراف جميعها كانت تتمسك بشروط تعتبرها غير قابلة للتنازل، وكانت بذلك سبباً في إفشال ذلك الحوار، وهو ما زاد سنوات أخرى في عمر الأزمة الدموية. ولم يتأكّد أطراف النزاع من ضرورة الحلّ التفاوضي إلاّ مع تصاعد الخسائر مع غياب أفق الحسم. وفي ظلّ هذا الوضع كانت السلطة مطالَبة بإعادة الحياة السياسية إلى مجالها الطبيعي وتحقيق الأمن المفقود، لكنّ ذلك لم يكن أمراً بسيطاً، فقد كانت الجماعات المسلّحة تضرب باستمرار كلّ مناحي الحياة العادية، حيث راح ضحيتها المدنيون والعسكريون والأجانب والمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان التحدّي المطروح أمام قوى الأمن هو توقيف العمل المسلّح باستعمال كلّ الإمكانيات المتاحة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي عرفت بـ "الحلّ الأمني".

غير أنّه لم يعُد في مقدور السلطة تحمّل حصيلة تلك السياسة الأمنية التي مثّلت ثقلاً كبيراً، وخاصّة مع تزايد الضغط الدولي لإيجاد حلّ للأزمة، لذلك توجّهت محاولات جديدة للبحث عن الحلّ في المجال التفاوضي. وكانت المبادرة للجيش حين باشر اتّصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، توِّجت بالدعوة إلى الهدنة من جانب واحد من طرف

الأخير.[8] وقد كان الاتّفاق المبرَم بين الطرفين أرضية لقانون الوئام المدني الذي قنّن الهدنة المعلَنة، وسمح بإعطاء أمل في حلّ سياسي للأزمة، وتطوّر سنة 2005 إلى قانون السلم والمصالحة الوطنية.

وبالرجوع لسياق جنوب إفريقيا، فقد مثّلت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا نقطة الوصل بين الماضي الأليم والأمل المنشود في دولة القانون، وشكّلت بعد سنة من النقاشات في لجان خاصّة في البرلمان ومجلس الشيوخ وكذا في وسائل الإعلام. وكان تشكيل اللجنة امتدادًا لمقتضيات الدستور المؤقّت الذي سمح بإجراء الانتخابات في 1994، ومنح العفو فيما يخصّ الأعمال المرتكبة لأهداف سياسية في إطار نزاع الحقبة الماضية. وفي جويلية 1995 أمضى الرئيس *نيلسون مانديلا* قانون ترقية الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسّس اللجنة وأعطاها صلاحيات إصدار أوامر بالمثول وتفتيش الأماكن والحصول على الوثائق أو أي دليل آخر.[9] وقد أوكل للجنة خمسة مهامّ منها تفادي تكرار وقوع الماضي المخجل، حيث جاء في ديباجة القانون المنشئ للجنة، أنّها: "يجب أن تكون "جسراً" تاريخياً بين ماضي مجتمع منقسم بشدّة بسبب الصراعات والمواجهات والآلام العميقة واللاعدالة، وبين مستقبل مبنيّ على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي بين الجنوب إفريقيين جميعهم بغضّ النظر عن اللون والعرق والطبقة والمعتقد والجنس".[10]

ويعكس تنظيم اللجنة الإرادة الواضحة لمواجهة أخطر المسائل المرتبطة بالأبرتايد بصفة نهائية، بتشكيل لجان فرعية لكلّ الأبعاد الأساسية لعملها، حيث تدرس لجنة العفو Amnesty Committee طلبات العفو الواردة إليها. فيما كُلّفت "لجنة حقوق الإنسان" Human Rights Committee بجمع شهادات الضحايا في شكل استمارات، جمعت منها في فترة عملها 21 000 مع إهمال حوالي 5 000 منها لعدم موافقتها لمعايير اللجنة (عدم وجود مبرّر سياسي للجريمة مثلاً). وقد أدلى حوالي 2 000 ضحية بشهاداتهم شخصياً أمام اللجنة ووسائل الإعلام. بينما عملت لجنة التعويض وإعادة الإدماج Reparations and Rehabilitation Committee على وضع آلية لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. واقترحت تقديم مبلغ مالي يعادل متوسّط الأجر (حوالي 600 2 أورو) لمدّة ستّ سنوات لكلّ من كان ضحية للتعذيب أو عائلات المفقودين والقتلى. وبسبب عدم وجود آلية واضحة لتحصيل المبالغ الضرورية للوفاء بتعهّداتها، لم يتمّ إلى الآن تقديم التعويضات لمستحقّيها.

وعلى عكس تجربة جنوب إفريقيا التي مكّنت لجنة الحقيقة والمصالحة فيها توليد

مساحة عامّة يتعايش فيها الضحية والجاني في دولة أُعيد تصميمها، لم تتمكّن الجزائر من خلال سياسة المصالحة من إحداث مكان الالتقاء الذي يوحّد المجتمع الذي عانى من ثقل الأزمة.[11] لذلك يعتبر البعض التشريع بالأوامر الرئاسية - تفادياً لفتح النقاش العامّ - عجزاً في سياسة المصالحة الجزائرية.

إنّ الخاصّية المميّزة للمصالحة الجزائرية هي أنّها كانت وليدة سياق أزمة أمنية، جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنية. وعلى خلاف الحالة الجزائرية جاءت المصالحة في جنوب إفريقيا ضمن سياق إصلاح ديمقراطي مسّ هوية الدولة نفسها، انتقل فيها الحكم من الأقلّية البيضاء إلى الأغلبية السوداء، وهي نقطة قوّة المصالحة في هذه التجربة. وقد كان لعمق الصراع فيها سبباً إضافياً لمباشرة **مصالحة جراحية**، باعتماد مبدإ "الحقيقة قبل المصالحة".

ت.الموقف الدولي قبل وبعد المصالحة:

لقد تعرّضت كلّ من الجزائر وجنوب إفريقيا لسياسات عزل دولية في ظلّ استمرار الصراع. فقد تعرّضت جنوب إفريقيا لسياسة عزل دولية أبقت نظام الأبرتايد محروماً من المشاركة السياسية الدولية وحتّى الاقتصادية، باستثناء إسرائيل التي حافظت على علاقات متميّزة معها. لكن ومع التحوّل إلى نظام ديمقراطي وانتهاج سياسة المصالحة، تمكّنت جنوب إفريقيا من العودة إلى الساحة الدولية وأصبحت نقطة محورية لا يمكن تجاوزها باعتماد ديبلوماسية نشِطة، خاصّة بفضل كاريزما رؤسائها المتعاقبين بعد سقوط نظام التمييز العنصري (نيلسون مانديلا بالخصوص).

وفي الجزائر عرفت صورة الحكم تدهورًا كبيرًا بسبب استمرار العنف ورفض النظام الشديد لأرضية *سانت إيجيديو* في جانفي سنة 1994 بمبادرة من المعارضة الجزائرية، ممّا زاد من تدهور موقفه أمام المجتمع الدولي لأنّه كان يمكن أن يكون مخرجاً مقبولاً للأزمة. فيما بعد وفي 3 فيفري 1995، تبنّى كلّ من الرئيس الفرنسي *فرانسوا ميتيران* والمستشار الألماني *هلموت كول* محتوى اتفاق *سانت إيجيديو* لدعوة الحكومة الجزائرية إلى الحوار بمناسبة "مؤتمر للسلام" يجمع أطراف الصراع. ومرّة أخرى أضعفت إدانة الجزائر الشديدة للمبادرة باعتبارها تعدّياً غير مقبول على سيادتها موقفَها في الخارج.([12]) وبفعل صور المجازر التي نُشِرت في كلّ العالم وانتقال الخطر إلى خارج الحدود (محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية وتفجيرات صيف 1995)، تعرّضت الجزائر إلى حصار معنوي وديبلوماسي لم يعرف النهاية إلاّ مع أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001. وقرّرت حينها بعض العواصم الأوروبية (كفرنسا

وإيطاليا وإسبانيا) تحويل سفاراتها بالجزائر إلى الخارج، كنوع من الضغط للتخفيف من حدّة السياسة الأمنية المنتهجة في تسييرها للصراع الدائر مع الجماعات المسلّحة، وقد أثّر ذلك على سهولة تنقّل الأشخاص من وإلى الجزائر.

بينما شكّلت نهاية عمل اللجنة بداية مرحلة جديدة في جنوب إفريقيا، وساهم هذا العمل في الاعتراف الدولي بتجربة جنوب إفريقيا. وتعبيرًا عن تقدير الجهود التي أدت إلى التغيير السلمي للنظام، مُنِحَت جائزة نوبل للسلام لسنة 1993 إلى *نيلسون مانديلا* و*فريدريك دوكلارك* اللذين وضعا جنوب إفريقيا على سكّة المصالحة بتأسيس نظام ديمقراطي جديد. لقد اكتسبت التجربة بذلك أبعادًا أخلاقية، تاريخية وسياسية.[13] وقد ساهمت كاريزما *مانديلا* وتصرّفاته مع أعدائه السابقين في دفع القيم الجديدة، فقد التقى مثلاً بممثّل النيابة العامّة في جلسات محاكمته، وهو الذي كان يطالب بإعدامه قبل ثلاثين سنة. كما ساند فريق *سبرينغ بوكس* لكرة القدم الأمريكية رمز قومية البيض الأفريقانار في مباراة النهائي لسنة 1995. وبالنسبة للجزائر أيضاً، سهّلت سياسة المصالحة الوطنية إعادة إدماج الجزائر في الساحة الدولية من خلال تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي. كان هذا العامل من الدوافع التي حفّزت المصالحة لاستجلاب الاستثمارات الأجنبية، حيث اعتبر الرئيس بوتفليقة الاستقرار شرطاً أساسيا للتنمية.

ث. فلسفة العدالة وطلب العفو: ينتمي نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة إلى صنف يعرف "بالعدالة المُرمِّمة". تقوم الأخيرة على مبرّر بسيط هو أنّ الاحتكام إلى القانون الجنائي العادي بإمكانه إحياء النزاع، وعليه يستوجب الأمر عدم المعاقبة واللجوء إلى صياغة تشريعات خاصّة لمعالجة الوضع الخاصّ. يعني "الترميم" في هذه الحالة حماية وترقية أمن المواطنين والدولة الجديدة مستقبلاً. وتعني عدالة ما بعد النزاع في البداية أنّ الماضي كان نزاعاً وأن تضمن نهاية النزاع. وقد كانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا خياراً غير جنائي أو بديلاً متميّزاً عن القانون الجنائي العادي. كما أنّ عدالة ما بعد النزاع ترتكز على الوثائق والشهادات المجمّعة في جنوب إفريقيا خلال سنة 1997، ولا زالت الإفادات تتوالى على اللجنة، رغم أنّها أنهت عملها.

إنّ المكوّن الأساسي لهذه العدالة التاريخية هو السلم الاجتماعي، ضمن الخطاب الذي يمثله نموذج جنوب إفريقيا، لا تعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة ما يمكن فعله في ظروف مشابهة فقط، بل هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن الداخلي الذي يضمن مستقبلا أفضل وتفادي نشوب النزاع مجدّداً على الأقلّ. وهي ليست علاجاً للعنف الواقع

في الماضي فقط، بل أكثر من ذلك هي "تطعيم" يمنع تجدّد العنف. وتحمل فلسفة اللجنة معنى "القطيعة التاريخية" مع أشكال الحكم السابقة أو "نَفَس التجديد" في نظام الحكم، وليس مجرّد معرفة الوقائع الماضية وتفاصيلها. لقد أعطت تجربة جنوب إفريقيا باشتراط العدالة بتحمّل الماضي للخروج من نظام الأبرتايد في 1990، مع خروج *نيسلون مانديلا* من السجن، بداية الانطلاق للتعامل مع الذاكرة في العالم.[14]

كان توجّه الطبقة السياسية واضحاً في الإصرار على معرفة الحقيقة كمرحلة ضرورية لتحقيق المصالحة، ويعكس اسم اللجنة هذا التوجّه بوضوح (الحقيقة ثمّ المصالحة). قال وزير العدل في جنوب إفريقيا عندما قدّم مشروع قانون تشكيل اللجنة: "يجب أن نواجه الماضي لأنّ التاريخ لا يجب أن يتكرّر مرّة أخرى في بلادنا. يجب أن تكشف الحقيقة، فدون كشف الحقيقة يبقى الحقد والألم والمعاناة مستمرّين".[15]

عبر استعمال مفهوم "الماضي المخجل" في ديباجة القانون وفي معظم أدبيات لجنة الحقيقة والمصالحة، يتعزّز بناء الماضي "المتّهم الحقيقي"، في الوقت الذي انزلق فيه الجناة في موجة لم تكن لهم أي قدرة على مواجهتها. تمتلك هذه الحالة الجندي الذي يجد نفسه في نزاع يتجاوزه، يتعذّر فيه تحديد المسؤوليات عن الأفعال، وحيث يكون التعويض عن الأضرار مسؤولية الجماعات لا الأفراد. لقد ساهمت اللجنة بعملها في اختفاء هذه البيئة القاتلة.[16] وفي الجزائر، اتجهت المصالحة الوطنية إلى تأجيل النقاش حول المأساة الوطنية، تطلّعاً لمستقبل تندمل فيه الجروح التي خلّفتها مع مرور الوقت. وقد تمّ اللّجوء إلى الاستفتاء الشعبي ليعطي القوّة اللازمة لهذا الخيار.

كما يختلف نموذج جنوب إفريقيا عن نموذج الجزائر وغيره في اعتماده مبدإ اعتراف المسؤولين عن الانتهاكات في مقابل العفو، ويقوم مبدأ عمل اللجنة على منح العفو عن كلّ الجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 1960 و1994، أي إسقاط كلّ المتابعات الجنائية والمدنية، بشرط كشف الفاعلين عن تفاصيل أفعالهم والغرض السياسي المقصود بذلك حينها. قُدّم للجنة 7 000 طلب عفو، رُفض منها 5 000 شكلاً بسبب قدومها من مُدانين بموجب قواعد القانون العامّ (العادي).

لقد مكّنت موازين القوى في جنوب إفريقيا من منح العفو لمسؤولي النظام العنصري عبر الدستور الانتقالي لسنة 1993 عند مغادرتهم للسلطة، كضمانة لعدم مقاضاتهم مستقبلاً. بذلك شكّل التنازل عن بعض القيم الديمقراطية الممثّل في العفو شرطاً ضرورياً للتغيير الديمقراطي. كان اختيار اللجنة لفلسفة العفو هذه ثمرة نقاش

عامّ ديمقراطي، شارك فيه المجتمع المدني عبر المنظّمات غير الحكومية، ثمّ انتقل إلى مستوى التشريع البرلماني. وعلى خلاف التجارب الأخرى (ومنها الجزائر) التي اعتمدت العفو العامّ، قرّرت لجنة المصالحة اعتماد العفو الفردي الخاصّ، أي أنّ العفو ليس آليا، بل يتعلّق بالشخص ومدى التزامه بفلسفة المصالحة (الاعتراف والاعتذار...).

ج. تحدّيات المصالحة: يُرجع البعض سبب ضعف عمل اللجنة إلى غياب سلطتها في مجال منح التعويض للضحايا. كما أنّها لم تأخذ بعين الاعتبار الوجه الاقتصادي لنظام الأبرتايد أو نظام الرأسمالية العنصري Racial Capitalism System، وتمّ استثناؤه من النقاش وتحمّل مسؤولية الانتهاكات ذات الطابع الاقتصادي. فمن بين ثلاثة آلاف وخمسمائة صفحة من تقرير اللجنة لسنة 1998، لم تُخصّص إلاّ أربعين صفحة للاقتصاد في ظلّ نظام الأبرتايد. وفي تقريرها لسنة 2003، خصّصت اللجنة خمسة عشر صفحة (من بين ثمانمائة وثلاث وعشرين صفحة) لعلاقة قطاع الأعمال بنظام التمييز العنصري، ما يمثّل نسبة 1,8 في المائة من حجم التقرير الإجمالي.[17]

كما أنّ وثائق اللجنة لم تُشر إلى دور الشركات النفطية متعدّدة الجنسيات (Shell, Mobil and BP) وهي المستثمر الأجنبي الأكبر في جنوب إفريقيا الأبرتايد. وكانت تلك الشركات تسيطر على خمس وثمانين في المائة من سوق المنتجات البترولية، وقد طلبت منها الحكومات المتعاقبة تسيير أعمالها في غاية السرّية لدعم مداخيل الدولة أثناء الحصار الدولي على النظام من خلال المنتوج النفطي. ففي ظلّ هذا الحصار، التقى وزير التجارة حينها *كريس هونيس* بالشركات النفطية، وصرّح أمام ممثّليها أنّه: مهما يكن الثمن، فعلى أنابيب ضخّ النفط أن لا تتوقّف".[18] لم تتعرّض لجنة الحقيقة والمصالحة إلى هذا الجانب من الحقيقة.

وقد أورد تقرير اللجنة بصور واضحة بعض الصعوبات التي شكّلت تحدّيا لتحقيق المصالحة، فمحدودية إمكانيات اللجنة - مع قصر مدّة عملها- صعّبت من مهمّة تحقيق المصالحة وطنياً. ورغم أنّ مهمّة اللجنة لم تكن تحقيق المصالحة بين الضحايا والمجتمع المحلّي والجناة، إلاّ أنّها في كثير من الحالات سهّلت لبداية هذا المسار المعقّد. وعلى ذلك، طلبت اللجنة إعفاءها من مهمّة المصالحة، واعتبرت عملها مجرّد مُجمِّع لفرص المصالحة. لقد أسّس عملها لمصالحة "حقيقية"، حيث طلب القسّ *توتو* من مواطني جنوب إفريقيا استكمال العمل الذي بدأته.

ومرّة أخرى، يتمّ الحديث عن "الماضي" قبل أن ينقضي فعلاً في ظلّ العودة القوية للعنف السياسي في جنوب إفريقيا، فقد حُدّد

تاريخ تولّي الرئيس مانديلا في 10 ماي 1994 نهاية الفترة المعنية بعمل لجنة الحقيقة والمصالحة. وتشير الإحصائيات إلى 60 في المائة من طلبات العفو واقعة في الفترة من 1990 إلى 1994. بالفعل، تمثّل فترة المفاوضات الدستورية بين 1991 و1993 أعنف المراحل في التاريخ القريب للبلاد. وكانت آثار التطوّر الاجتماعي والسياسي نادرة في السياق الجديد، وتتميّز بالدعاية والتضخيم، وكأنّ حدودًا كبيرة بين الماضي العنيف والحاضر لم تُخترَق بعد. واعتُبرت موجة العنف المتأخّرة هذه نتيجة لنظام الأبرتايد في آخر هزّاته، يمكن تجاوزها عبر مؤسّسات صيغت بطريقة واعية ومتأنّية. فيما تمثّل هذه المؤسّسات جوهر شرعية النظام السياسي الجديد والميزة الأساسية عن سابقه.

كما عرف تطبيق العفو في الواقع بعض القصور، ومن ذلك أنّ المسؤولين عن الانتهاكات قبلوا بالتجاوب مع الآلية، ليس فقط عن قناعة، وإنّما من باب تحقيق المصلحة الشخصية للاستفادة من إلغاء المتابعة القضائية، دون الاعتراف بالخطإ. كما أنّ هؤلاء المسؤولين يحظون بالعفو قبل حصول الضحايا على التعويض. وعجزت اللجنة كذلك عن متابعة المسؤولين السياسيين والعسكريين على نظام التمييز العنصري، فقد رفض الرئيسان السابقان *فريدريك دوكلارك وبيتر بوتا* طلب العفو.

كما أنّ الوزراء وذوي الرتب العالية الذين قاموا "بالقضاء على الإرهابيين"، رفضوا الاستجابة لطلبات المثول الواردة من اللجنة. بل أكثر من ذلك، انتقدت اللجنة على عدم تعاملها مع مظاهر جوهرية لنظام التمييز، فهي لم تتطرّق إلى الترحيل القسري للسكّان، وسلب الأراضي، والاستغلال الاقتصادي للعمالة أو نظام العبور Pass (وهو عبارة عن تأشيرة تنقّل تُمنح للسود تسمح بمراقبتهم). كما أهملت اللجنة مسؤولية المستفيدين من نظام الأبرتايد.[19]

إنّ الخطاب الهادئ فيما بعد النزاع لا زال هشًّا، وما زالت جنوب إفريقيا تشهد مستوى عاليا من الشراسة الأمنية من قبل الشرطة، ولا زالت هناك نزاعات سياسية في منطقة *كوازولو ناتال*. لقد تحوّلت البلاد من وقع العنف السياسي إلى وقع العنف "الاجتماعي"، حيث تتصدّر جنوب إفريقيا لائحة الإجرام في العالم. لم يكن "الأبرتايد العنيف" سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، وأنّ ما بقي منه لا يزال ماثلاً متخفّياً وراء رداء الليبرالية الجديدة. كما أنّ السكّان البيض يقفون عقبة أمام تجاوز نظام التمييز العنصري بتحفّظهم في تحمّل الماضي، بينما يحاصر التفاوت الاقتصادي جزءًا كبيراً من السكّان السود في الفقر.[20] لذلك أقرّت اللجنة في تقريرها النهائي بأنّ المصالحة بكلّ أشكالها ليست من مهامّها، وأنّه

كان من الأجدر بها التوقّف عند مهمّة كشف "الحقيقة"، لأن المصالحة مسار طويل ومعقّد لا تستطيع لجنة محدودة الزمان والإمكانيات تحقيقها.

وبالنسبة للجزائر، لا زالت العمليات التفجيرية ذات الأهداف النوعية تطرح المزيد من التساؤلات حول استقرار المصالحة.[21] كما أنّ تطوّرات الجماعات المسلّحة واعتمادها أساليب جديدة تجعلها أكثر خطورة (الاختطاف، التنسيق مع التنظيم الدولي للقاعدة، الانسحاب إلى الصحراء الكبرى في الجزائر ودول الساحل). كما أنّ وهج المصالحة الذي بدأ به تراجع في النهاية، لتعرف الساحة السياسية نوعاً من الركود. وهناك من اعتبر ذلك بسبب مسح الملامح السياسية لمشروع المصالحة من طرف جهات فاعلة في السلطة، "لأنّ نفس المجموعة التي رفضت مشروع العقد الوطني لا تزال تعرقل المصالحة الوطنية، بإفراغها من أيّ مفعول سياسي".[22]

ولا شكّ أنّ قانون السلم والمصالحة الوطنية أتاح إعادة إدماج المسلّحين التائبين في المجتمع، والتكفّل بمختلف الفئات المتضرّرة من الأزمة، لكنّه استبعد النقاش حول الماضي، باعتبار أنّ ذلك سيكون عقبة في وجه المصالحة الفتية. لكنّ هذا الموقف لم يحظَ بالقبول لدى كلّ المعنيين، كما كان موضع انتقاد من طرف المنظّمات الدولية، لكنّ الوضع الميداني يقرّ باستقرار الأمن، فيما ساهمت معطيات دولية ووطنية في ذلك.

خاتمة:

لقد تمكّنت المفاوضات التي أجريت بين المؤتمر الوطني الإفريقي ANC والحزب الوطني الحاكم في إطار البحث عن صياغة للمصالحة التاريخية من تحقيق ثورة في النظام السياسي، عملت على دمقرطة النظام من خلال تغيير النخبة السياسية الحاكمة التي جاءت بقيم أخلاقية وسياسية جديدة. وكان الانتصار الكبير الذي أحرزه *نيلسون مانديلا* وحزب المؤتمر الإفريقي في انتخابات أفريل 1994، انتصاراً لديمقراطية الأغلبية والمواطنة غير العنصرية. وفي قطيعة مع نظام التمييز، سعى النظام الجديد إلى توسيع مشروع "أمّة قوس قزح" (في إشارة إلى تنوّع مكوّنات المجتمع وتعدّد ألوانه العرقية)، وتراجع عن منطق حماية الأمّة من الخطر الشيوعي والهاجس الأمني الذي كان سائداً، بوضعه حماية حقوق الإنسان في صلب مشروعه السياسي، كما عمل أيضاً على مساندة مسار التغيير في المجتمع ومدّ اليد إلى خصومه السابقين وكذا المستفيدين من الأبرتايد.

وللتعامل مع إرث نظام التمييز العنصري، جرى نقاش في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي حول تطبيق القانون الجنائي المبني على قواعد القانون الدولي أو قانون خاصّ

يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميّزة للنزاع وتعقيداته. وقد دعم هذه المقاربة الجنائية عدد كبير من الأعضاء من الحزب، رغم أنّ ذلك مخالف للسياسة الرسمية له. لكنّ المقاربة التي اعتُبرت الأكثر أمناً بالنسبة للنظام السياسي الجديد هو ضمان مستقبل حقوق الإنسان (عبر المواثيق، اللجان، إلخ)، لأنّ الاعتقاد السائد هو أنّ نظرة متصلّبة نحو الماضي من شأنها إضعاف الإدارة الجديدة. تمكّنت بذلك الأحزاب السياسية من اقتطاع مساحة التقاء تسهّل التفاوض حول مستقبل الأمّة وضمان استقرار "التوزيع الجديد للسلطة".

يقتضي منطق المصالحة بالنسبة للفواعل أن يمتنعوا عن الأفعال التي أدّت إلى نشوب النزاع، كما أنّ منطق الديمقراطية يقتضي معاملة "الأعداء" بمنطق "المعارضة"، وهو ما يسمّيه وزير العدل في جنوب إفريقيا عبد الله عمر "شروط الوطنية المتجدّدة". تخلّى الطرفان الأساسيان في النزاع سريعاً عن إستراتيجية الهجوم المعنوي ضدّ الخصم السابق بترديد تهم متعلّقة بانتهاك حقوق الإنسان أو الإرهاب أو الشيوعية، لتوجيه اهتمامهم إلى الأفعال بدل الفاعلين.

ورغم أهمّية التحوّل الجوهري الذي يمثّله الانتقال من حكم تسلّطي تمييزي إلى حكم ديمقراطي جديد، فقد تمّ الاحتفاظ بالجزء الأساسي من هيكل الدولة. لأنّ حزب المؤتمر الإفريقي لم يكن يملك جهازًا بيروقراطياً جاهزًا قابلاً للاستبدال مباشرة بعد الانتخابات. وبدت السلطة الجديدة هشّة للغاية ومحدودة الإمكانيات، لكن سرعان ما تحوّلت هذه الهشاشة إلى بناء متعدّد قويّ من التسويات السياسية التي كانت ضرورية لتمكين الاستقرار الاجتماعي وأمن الجهاز الحكومي وأعضائه. وكان قبول الحصانة القضائية بالنسبة لمجرمي الأبرتايد من التسويات المعقودة، وهو ما يمثّل نوعاً من التنازلات أو البراغماتية السياسية. وأصبحت هذه البراغماتية السياسية من الركائز الأساسية للنظام الناشئ.

لقد شكّلت المصالحة في جنوب إفريقيا معبراً تجاوزت منه التحوّل الديمقراطي، وأحدثت قطيعة بين النظامين السابق والجديد. لقد كانت المقاربة راديكالية وسلمية في نفس الوقت، وعلى خلاف الحالة الجزائرية التي تمثّل فيها المصالحة استمراراً للنظام القائم، حيث لم تتمكّن جولات الحوار التي عقدت في عهدة الرئيس اليمين زروال ولا الحياة السياسية بعدها، من إحلال تغيير قيم وطبيعة النظام.[23] وتؤكّد ليتسيا بوكاي على أنّ النموذج الجنوب إفريقي وليد سياق خاصّ وتدخّل عوامل كاريزمية فريدة من نوعها من الصعب إعادة إنتاجها، رغم أنّ كلّ التجارب التي تلت استلهمت منها.[24] تطلّبت المراحل الانتقالية في التجارب الأمريكية الجنوبية أو الجنوب إفريقية إحلال مثل هذه الإجراءات، التي

يكمن بعض أهدافها في تعزيز مسار الانفتاح السياسي. وقد اعتبر البحث عن الحقيقة حول تجاوزات الماضي في جنوب إفريقيا خطوة في اتجاه الديمقراطية، وأدّت إلى ثورة حقيقية في النظام السياسي بانتصار ديمقراطية الأغلبية والاعتراف بالمواطنة غير العنصرية.[25]

الهوامش:

(1)Yaacov Bar-Siman-Tov(edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, Oxford University Press New York, 2004, p. 12.

(2)Joanna Santa-Barbara, **« Reconciliation » in:** Webel, Charles and Johan Galtung(edits), Handbook of Peace and Conflict Studie. Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007, p. 174.

(3)Y. Bar-Siman-Tov (Edit),op. cit. p.14.

(4)Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process", in Y. Bar-Siman-Tov (Edit), op. cit. pp 20-22.

(5)Jaco Barnard-Naude , For Justice and Reconciliation to come: the TRC archive, big business and the demand for material reparations in: F. du Bois and A. du Bois-Pedain (edit), p.172 .

(6) كانت اللجنة برئاسة القس ديسموند توتو، وقد أعطى قوة للجنة بفضل موقعه المعنوي والسياسي في جنوب إفريقيا.

(7) Ibid.

(8) في ماي 1996، قام الجنرال محمّد بوغابة مسؤول الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) بالاتّصال بمدني مزراق أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ، ثمّ استلم عنه الملف الجنرال إسماعيل العماري رئيس مديرية الاستعلامات والأمن بالجيش وامتدّت هذه المفاوضات السرّية خلال سنة كاملة. أعطى الثقل السياسي الذي كان يمثّله العماري أوضحت جريدة الشرق الأوسط بأن الاتفاق الذي جرى بين الرجلين قد أمضي في 20 أوت 1997. تمخّضت المفاوضات في 21 سبتمبر 1997 عن نداء للهدنة من طرف واحد ودون شروط، وجّهه مزراق إلى العناصر المنضوية تحت إمرته، ودعا فيه باقي الجماعات إلى القيام بالمثل. انظر مثلاً

International Crisis Group, La Concorde civile : Une initiative de paix manquée ICG Rapport Afrique N° 31, 9 juillet 2001.

(9) P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 226.

(10) Ibid.

(11)Mohsen .F.K.op.cit. p.309.

(12)Dagusan, J.F. op. cit. p.43.

(13)Leman-Langlois S., La mémoire et la paix. La notion de justice post-conflictuelle dans

la Commission vérité etréconciliation en Afrique du Sud, Déviance et Société 2003/1, 27, p. 43-57.

(14)Stora B., Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires, Politique étrangère 2007/2, Été, p. 310-312.

(15)P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 227.

(16)Ibid.

(17)Ibid., p. 176.

(18)J. Barnard-Naude, op. cit., p. 184.

(19) Bucaille L. op.cit. pp. 319.

(20) Bucaille L., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, Politique étrangère 2007/2, Été, p. 313-325.

(21)11 سبتمبر 2007 استهداف مقر الأمم المتحدة والمجلس الدستوري، استهداف موكب الرئيس بوتفليقة في باتنة، 06 سبتمبر 2007، استهداف المراكز الأمنية.

(22) هدام، أنور نصر الدين. المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف، الطبعة الأولى، 2007، ص 98.

(23)Bucaille Lætitia., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, revue Politique étrangère 2007/2, Été, p. 313.

(24)Mohsen .F.K.op.cit. p. 308.

(25)Ibid.

مقالات

- ✓ العلاقات العسكرية –المدنية والتحديات الجديدة
- ✓ التداعيات عبر قومية للعولمة : نحو مواطنة عالمية :
- ✓ الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر
- ✓ قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر

العلاقات العسكرية – المدنية
و التحديات الجديدة

أ/ محمد نجيب عمارة

‹‹ التاريخ يجعل من المشكل العسكري أصل المشكل السياسي ››

لنين، مذكور من طرف ولنبرغ، ص.1- 34

مدخل:

يعتبر موضوع خضوع العسكري للحكم السياسي من أقدم المسائل في تاريخ المجتمعات الإنسانية. الفكرة التي ترى أن الجيش قد يشكل تهديدا على المجتمع بالرغم من كونه أسس أصلا لحمايته تعد من أخطر المعضلات منذ أقدم العصور. ولهذا يبقى السؤال أبديا:

كيف لمجتمع أن يتحكم في من يملكون القدرة المطلقة للإجبار والقوة؟

وجدت اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية نفسها أمام هذا التناقض والمعبر عنه بسؤال **جوفينال: ‹‹ من يراقب الحراس أنفسهم[1]؟››**

بالرغم من بقاء السؤال على حاله خلال القرون الماضية، فجوهر السؤال تغير مع التقلبات التي عرفتها القوات المسلحة والمجتمعات.

فالعشرية الأخيرة طبعتها ثلاثة أحداث تاريخية كبرى غيرت العالم السياسي: تطورات الديمقراطية في العالم، زوال الكتلة السوفياتية ونهاية الحرب الباردة. هذه الأحداث الثلاثة الجد مرتبطة أحدثت اضطرابا في الإطار التقليدي للعلاقات الدولية وغيرت جذريا السياسة الداخلية لبلدان كثيرة.

فليس إذن من المفاجئ أن تعود **مسألة العلاقات بين السلطة السياسية والجيش إلى الواجهة** وتكتسي أهمية من جديد.

وعليه فالعلاقات بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية تأتي في الصف الأول لاهتمامات المسؤولين السياسيين والمؤرخين وخبراء العلوم السياسية.

كانت لنهاية الحرب الباردة تأثير مباشر يتمثل في مراجعة أسس نظرية العلاقات المدنية- العسكرية (ع م ع[2])، ومن أجل

تعريف مقاربة جديدة لتفوق السلطة المدنية ودور العسكريين في محيط متغير.

كل الكتابات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع تتوافق بأن النظرية الكلاسيكية التي هيمنت على الأبحاث السياسية الإستراتيجية خلال الحرب الباردة كانت صلبة من جهة، كونها انتهجت تحديدا واضحا للمسؤوليات بين العسكريين والمدنيين، ومن جهة أخرى لأنها اقتصرت على خصوصيات المهنة العسكرية عند **المجتمعات الغربية** [3].

إطار نظري:

كان مكيافيلي [4] أول مفكر خلال النهضة في القرن 16 ركز انتباهه على مشكل العلاقات بين النظام السياسي والنظام العسكري، وذلك بفضل ذكائه السياسي الملفت للانتباه والتفهم الواضح للقوى السياسية التي تتحكم في مصير الدول آنذاك. لأن مشكل العلاقات بين النظام السياسي والنظام العسكري كان سبب الانقلابات الكبرى في القرنين 14 و15. ووضع كهدف جوهري من الحرب الاستسلام والرضوخ للعدو، أصبح التفكير العسكري مجالا مستقلا ذا منطق وطريقة خاصة، وعليه كانت مناقشة المشاكل العسكرية ممكنة على أساس علمي، طبعا بذلك ازدياد الفكر الإستراتيجي [5].

الحجة النظرية **لتحكم المدنيين في العسكريين قدمت لأول مرة من طرف كلوسفيتز**، الذي أقر أن السياسي يهتم بالأهداف السياسية وأن العسكري يجب عليه أن يبقى خاضعا لسلطته.

‹‹ نرى جيدا أن الحرب ليست فعلا سياسيا فحسب، بل هي أداة سياسية وامتداد للعلاقات السياسية وإنجاز هذه العلاقات بطرق أخرى. ما يبقى للحرب من خاصية ينبثق بكل بساطة من الوسائل التي هي من طبيعتها. فن الحرب عامة، وما هو عام في كل حالة الشيء الذي لا يستهان به، يقتضي أن تكون النوايا والتوجيهات السياسية غير متناقضة مع الوسائل. فمهما كبر مدى هذا الشرط على المستويات السياسية، فلن يكون إلا تعديلا، لأن النية السياسية هي الهدف المنشود، وما الحرب إلا الوسيلة للوصول إليه، والوسيلة لا تصور بدون غاية [6] ››.

بالرغم من أن **كلوسفيتز** اعتبر دائما كأب للإستراتيجية العسكرية العصرية، فالمفكر البروسي معروف أيضا كالمؤلف الذي وضع المادة النظرية ل ع م ع في القرن 20. بالفعل، لقد اعتمدت كل المنشورات العلمية حول موضوع الع م ع بعد الحرب العالمية الثانية على وصف كلوسفيتز للديوان غير العسكري كهيئة لصنع القرار السياسي للسلم أو للحرب. شدد كلوسفيتز انتباهه حول أهمية الحكم المدني والقيم المدنية التي تدخل بصفة معتبرة في التحكم في العسكريين وقيادة الحروب [7].

إن الأسس النظرية لع م ع تم إعدادها أولا من طرف صامويل ب. هاتينجتن في كتابه المرجع ‹‹ **الجندي والدولة** [8] ›› المؤلف سنة 1957، أين ركز على هيئة الضباط وعلى الصراع الكامن بين، من جهة، الرغبة المعلنة من المدنيين للتحكم في القوات المسلحة، ومن جهة أخرى، مقتضيات الأمن العسكري للدولة.

يدعم هاتينجتن أطروحة **التحكم المدني الموضوعي**، الذي يستعمل الاحترافية كأداة ترتكز على الفصل البين بين دائرة العسكريين ودائرة المدنيين، كشرط ضروري لضمان ع م ع مستقرة.

يكمن فضل هاتينجتن في جهده لاقتراح إطار أكثر عملية ودقة من أجل **استخراج وتعريف المسائل النظرية الأساسية المثارة في ميدان ع م ع.**

ومن الناحية المنهجية، فهذه المقاربة ترتكز على **مسلمتين أساسيتين:**

-المسلمة الأولى تفترض أن الع م ع، بغض النظر عن المجتمعات المدروسة، يجب فحصها كبنية واحدة، قائمة على ارتباط العناصر المكونة لها فيما بينها.

وأبرز العناصر المكونة لهذه البنية هي:

- **الوضعية الهيكلية والشكلية** للمؤسسات العسكرية في الحكومة،
- **الدور اللاشكلي وتأثير** العسكريين على السياسة والمجتمع عامة،
- **و طبيعة إيديولوجيات المجتمع العسكري والمجتمع المدني.**

وبما أن هذه العناصر جزء لا يتجزأ من نظام جد متجانس، فأي تغيير لعنصر ما يؤدي حتما إلى تغيرات على الباقي.

وعلى سبيل المثال، الفرق بين إيديولوجيات هيئة الضباط الألمان واليابانيين كان بدون نقاش مصدر الطريقة المغايرة التي مارسوا بها سلطتهم وتأثيرهم على مجتمعاتهم.

وبصيغة مماثلة، فالتغيرات على مستوى تسلسل الرتب في هيئة الضباط للولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1935 و1945، كان لها أثر كبير على نمط التفكير لهذه الهيئة.

وعليه فكل نظام متعلق بالع م ع يستلزم، من جهة، توازنا معقدا بين السلطة والتأثير وإيديولوجية المجتمع العسكري، ومن جهة أخرى، السلطة والتأثير وإيديولوجية الأفواج الاجتماعية الأخرى.

يمكن تحديد التوازن بتنوع غير منته من الطرق.

- المسلمة الثانية هي أنه انطلاقا من بعض البوادر المتعلقة بطبيعة وأهداف المؤسسات العسكرية، فإنه يمكن تعريف- بصفة مجردة- هذا النوع الخاص من التوازن - ‹‹ **تحكم مدني موضوعي** ››، والذي سيقوي الأمن العسكري. واستنادا لهذا المعيار، **فمن الممكن تحليل إلى أي مدى تسعى الع م ع، مهما كان**

المجتمع، إلى تقوية أو إضعاف الأمن العسكري لمجتمع ما.

ولهذا افترض س. هانتينجتن أن الع م ع تخضع إلى مقتضيين:

- مقتضى وظيفي أولا: مواجهة التهديدات وضمان أمن المجتمع،

- مقتضى اجتماعي- سياسي فيما بعد، مستمد من القوى الاجتماعية، الإيديولوجيات والمؤسسات المهيمنة داخل المجتمع: إدماج الجيش في المجتمع السياسي.

فكل الصعوبة تكمن إذا في إيجاد التوازن بين هذين المقتضيين.

أما موريس يانوفيتس (1960)، رغم أنه يتفق مع هانتينجتن في الفصل بين الدائرة المدنية والدائرة العسكرية، إلا أنه يرى التحكم المدني للجيش بمنظور تحكم المجتمع ككل، وليس تحكم السلطة أو المؤسسات السياسية، الشيء الذي يسهل حسبه اندماج العسكريين داخل المجتمع[9]. وعليه أدخل فيانوفيتس **نظريته للتقارب**، التي تفترض إما جعل العسكريين مدنيين أو عسكرة المجتمع. لكن رغم هذا التقارب، ألح يانوفيتس على أن العالم العسكري يجب عليه أن يحتفظ ببعض االفروقات الأساسية مقارنة مع المجتمع المدني حتى يبقى معترفا به بطبيعته العسكرية[10].

تبعا ليانوفيتس، الضباط تابعون لحكم المدنيين ليس فقط تحت تأثير ‹‹المعايير الاحترافية التي يفرضونها على أنفسهم›› لكن على أساس ‹‹ اندماج ملموس للقيم المدنية[11]››.

طور بيترفيفر مفهوم الع م ع مقتبس من نظرية الفعلية، النظرية الاقتصادية التي تفرق ما بين الأساسيين (القادة المدنيين) والفاعلين (الفاعلين العسكريين) وتحلل تفاعلاتهم في إطار تسلسلي. هذه النظرية، الموجهة لعالم المؤسسات، تكشف كيفية تصرف المسؤول من أجل جعل الموظفين يعملون بدون التقصير في واجباتهم. يعتبر فيفر أن هذه النظرية تطبق جيدا على الع م ع وتجدد منهج هانتينجتن.

تعمل نظرية الفعلية في محور تقاطع بين المقاربة المؤسساتية لهانتينجتن، والمقاربة الاجتماعية ليانوفيتس والتي تظهر كأنها استنتاجية محضة وتسمح بتحليل جيد للقرارات والأفعال المتخذة من يوم لآخر من طرف القادة المدنيين والعسكريين[12].

حدود منهج التحكم المدني الموضوعي:

من المهم الإشارة إلى حدود التقاليد الفكرية الغربية في إعطاء نماذج للتحكم المدني للجيوش، وأن الدول في طور التحول للنظام الديمقراطي يمكن أن تستعمل لإنشاء ع م ع مستقرة وضرورة تحديد مفهوم ع م ع من أجل تطبيقهما في العالم غير الغربي.

وفي سنة 1962، صامويل فينر في كتابه ‹‹ الرجل فوق الحصان الأسود›› فند ضد براهين وفرضيات هانتينجتن ففتح منظورات

جديدة لـع م ع في البلدان النامية. لاحظ فينر أن الكثير من الدول الجديدة لا تملك القدرة الإدارية اللازمة للحكم الفعال، مما يشكل فرصة لتدخلات عسكرية في الحياة السياسية الشيء الذي لا يحدث في الدول المتقدمة [13].

انتقادات جديدة أخرى أعادت النظر في النموذج الغربي للمراقبة المدنية الموضوعية للعسكريين، من بينها تلك لريبكا شيف [14].

نظرية التوافق تفترض أنه من بين الأشكال التي تستطيع أن تأخذها الـع م ع، هي المستوى القوي للاندماج بين العسكريين وباقي شرائح المجتمع.

ثلاثة شركاء (الجيش والنخبة السياسية والمواطنون) يمكن لهم أن يهدفوا إلى علاقة تعاون ليس بالضروري أن تتطلب تفرقة واضحة فيما بينها.

‹‹ تعطي نظرية التوافق أهمية للإطار في دراسة العسكريين والمجتمع. فبعض المؤشرات، كالأسلوب العسكري وإدخال المواطنين كشركاء، مرتبطة بالمعايير، التقاليد والقيم الوطنية. نظرية التوافق تشرح ما هي الجوانب الرئيسة للأمة التي يجب لها أن تكون في توافق من أجل تفادي تدخل عسكري داخلي. كيف لأمة معينة أن تنجز ذلك؟ هذا التوافق مرتبط كثيرا بطبيعة المجتمع، مؤسساته وثقافته. فهذه النقطة هي التي تجعل من نظرية التوافق نظرية وحيدة: تتنبأ بطريقة سببية شروط تدخل عسكري داخلي دون أن تطابق على الأمة إطارا تاريخيا وثقافيا خاصا [15]››.

نظرية التوافق لا تقصي الفصل والتحكم في العسكريين من طرف المدنيين، ولكن تقترح أن تحت ‹‹**بعض الشروط الثقافية**››، **المؤسسات المدنية أو فكرة المراقبة المدنية تستطيع أن تكون غير ملائمة.**

ولهذا، فنظرية التوافق تستطيع أن تفسر الشروط المؤسساتية والثقافية التي تشكل هذه العلاقة، وتنبئ أنه في حالة قبول الشركاء الثلاثة لتسوية حول المؤشرات الأربعة التالية:

- التكوين الاجتماعي لشريحة الضباط.
- نظام صنع القرار السياسي.
- طريقة التجنيد.
- النموذج العسكري.

فالتدخل الداخلي للجيش من المحتمل أن لا يحدث [16].

منذ بداية التسعينيات، في الولايات المتحدة الأمريكية، فالدراسات حول العلاقات بين القادة السياسيين وكبار المسؤولين العسكريين هي التي تسيطر من جديد على البحث في الـع م ع، مع دراسة الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في اتخاذ قرارات الدفاع والتحليل المعمق للفارق المتسع، منذ فترة حكم كلينتون في 1992، بين الجنرالات والإدارة المدنية [17]. الكثير من الباحثين أشاروا إلى أن انتخاب كلينتون

شكل الاختبار الأكثر قسوة لـ ع م ع، منذ فترة جونسون- ماك نامارا.

وأيضا فيما يخص الـع م ع الروسية، أكد الباحثون على أنها تدهورت كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة[18]، على سبيل المثال، أوقف العسكريون مبادرات عديدة لحكومة يلسين فيما يخص السياسة الخارجية، متعلقة بالمفاوضات للتخلي عن جزر الكوريل في اليابان وكذا المحادثات مع أوكرانيا حول تقاسم أسطول البحر الأسود.

إنها إذا عودة إلى إشكالية البداية، أي التحكم المدني للعسكريين[19].

منظور العلاقات العسكرية- المدنية:

الإطار الإستراتيجي الجديد المنبثق عن نهاية العالم القطبي للحرب الباردة، انهيار الإيديولوجية الشيوعية، مسار الديمقراطية الحالي، العولمة الاقتصادية وظهور تهديدات، خاصة الإرهاب الدولي، **أعادت النظر في مهام ودور القوات المسلحة**، وكذا **طبيعة العلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية**[20].

ولتأثير هذا الإطار الإستراتيجي تضاف **عوامل جديدة** وطنية ودولية حول الهياكل التنظيمية للمؤسسات العسكرية للبلدان الأكثر تطورا، والمشار إليها في آخر أعمال علم الاجتماع العسكري، وهي:

- تقنية قوية للقوات المسلحة[21].

- إعطاء نشاطات الإسناد للمتعاملين المدنيين والتمركز على المهام العملياتية[22].

- تأنيث الجيوش[23].

- تحول أدوا ر الدفاع إلى أدوار حفظ السلام[24].

- التخفيف العمودي لهياكل تسلسل الرتب مع أفقية العلاقات بين الأشخاص وذلك بفضل وضع شبكة أنظمة المعلومات والقيادة[25].

- تطبيق أساليب تسيير المؤسسات العامة والقطاع الخاص على الجيش[26]، وهذا باستيراد أنماط التسيير وثقافات العمل في المؤسسات المدنية الكبيرة.

-اتخاذ العسكريين وعائلاتهم لسلوكات شبيهة لتلك المتواجدة في بقية المجتمع[27].

- ازدياد عدد الموظفين المدنيين في معظم الهيئات المركزية لوزارات الدفاع[28].

وعلى ضوء هذه التحولات الاجتماعية الجديدة، فعلم الاجتماع العسكري عانى لفترة طويلة من النقاش بين فكرة التقارب التدريجي للعسكري نحو المدني وخاصية عدم اختصار الواحد للآخر، من الملاحظ أنها تميل إلى الأطروحة الأولى.

بالفعل، نظرية التقارب تقترح أن الخصوصية العسكرية، وبالأخص في المجتمعات الغربية المتطورة، بدأت تزول تدريجيا تحت تأثير، من جهة، تحول المهن العسكرية، والتي أصبحت مهنا كأي مهن

أخرى، لكن تمارس لصالح الجيوش والعتاد المستعمل، ومن جهة أخرى، خضوع أساليب الحياة للأشكال المهيمنة في المجتمع المدني، بالأخص تحت تأثير المحيط العائلي الممارس على العسكريين.

هذه التحولات، تبعا لبعض المحللين، على غرار شارل موسكوس[29]، تؤدي إلى انحلال الشخصية العسكرية في حد ذاتها، بجعل الجيش يخسر جل خصائصه، الموضوعية منها، كهيكله وتسييره ودوره، وغير الموضوعية، كتصرفات، سلوكات، معتقدات وقيم أفراده. إذا فهذه التحولات قد تقوي التقارب العسكري بالمدني.

نظرية الخاصية، تدعم بالعكس، أن المجتمع العسكري هو مجموعة ذات خصوصيات داخلية تجعله نظاما خاصا لا يمكن تسييره بقواعد وأساليب المجتمع المدني[30].

هذه عامة منظورات واتجاهات تطور نظريات وتطبيقات الع م ع في الإطار الغربي. فما هي الحال فيما يخص بقية البلدان؟

فيما يخص الدول النامية أو السائرة في طريق الديمقراطية، التطبيق التجريبي والحقيقة التي تطبع حال ع م ع برهنت أنه في معظم الحالات، أن خضوع القوات المسلحة للتحكم المدني يجري أكثر خلال نظام معقد من المسارات وما بين أوجه ذات طبيعة غير مؤسساتية، وليس عن طريق آليات مؤسساتية للتحكم المدني الموضوعي، كالتي وضعتها النظريات المسيطرة لـ ع م ع.

يبرز زيادة على ذلك أن النظريات والنماذج ذات الصبغة الغربية قد وصلت إلى حدودها وفقدت خاصيتها العالمية والمطلقة، وعليه فيجب تكوين مفهومها وتجديدها بهدف تكييف أحسن مع الإطار التاريخي والسياسي للدول غير التابعة للدائرة والتقاليد الغربية.

وفي هذا المنظور، بعض طرق مراجعة النظرية الحديثة ل ع م ع، يمكن تقديمها. نظرية التوافق لريبكا شيف تعتبر المثلى لإنشاء نظرية بديلة، لأنها تعطي عناية كبيرة لإطار دراسة العسكريين والمجتمع، إنها تشرح ما هي العوامل الأساسية للأمة التي يجب أن تكون متوافقة فيما بينها لتجنب تدخل عسكري داخلي.

كيف لأمة معينة أن تحقق هذا التوافق مرتبط بطبيعة المجتمع، مؤسساته وثقافته. إن هذه النقطة هي التي يمكن لها أن تجعل من نظرية التوافق نظرية بديلة تطبق على الدول النامية أو المنتقلة إلى نظام ديمقراطي.

الخاتمة:

وأخيرا، فكما يجب رفض عناصر التقاليد الغربية، إنه من المهم أيضا عدم إعطاء قيمة أكبر لجانب من هذه التقاليد على حساب التقاليد الأخرى، والأخذ بعين الاعتبار في النقاش حول الع م ع للبلدان السائرة في طريق النمو، هذه العناصر التابعة

لمقاربة التعاون والتوافق التي تدخل مجموعة من الإجراءات الإضافية التي بها يصبح خضوع العسكريين للمدنيين ممكنا.

المراجع:

(1)جوفينال، أومنية روماي، في 347

(2) ع م ع العلاقات المدنية العسكرية

(3)إبراهيم سعيدي: العلاقات المدنية العسكرية في المملكة المغربية، سياسة خارجية رقم 3 / 2007

(4)فن الحرب، الملك، الخطابات وتاريخ فلورانس

(5)إدوارد ميد آرل، أرباب الإستراتيجية حقل فلامريون 1980

(6)كارل فون كلوسويتز، من الحرب المكتبة الأكاديمية بيران 1999

(7)فينر 1988، 30- 128

(8)صامويل هوتنغن، الجندي والدولة كامبريدج 1957

(9) جانويتز الجندي المحترف، نيويورك 1964

(10)جانويتز الديمغرافية الاجتماعية للجيش المحترف مارس 1986

(11)جانويتز، الجندي المحترف ص 420

(12)بيتر، الخدم المسلحون جامعة هافارد 2003

(13)فينر: دور العسكري في السياسة لندن 1962

(14)شيف ريبيكا 1995 (ع م ع) نظرية الموافقة، القوات المسلحة والمجتمع

(15)شيف ريبيكا 2009 العسكري والسياسة الداخلية

(16)شيف ص 12

(17)ريتشارد هوكير، عساكر الدولة شتاء 2003 / 2004

(18)ميخائيل تيبكين، القواعد العسكرية في روسيا خريف 1992

(19)فريديريك شاريون، الجيوش والتحديات الجديدة، دفاع ومجتمع ص 29 / 2009

(20) لاري ديامون، دور الجيش في الديمقراطية ديسمبر 2000

(21)فرانسوا قرازل، المجتمع العسكري مستقبل الاحتراف أكتوبر – ديسمبر 2003

(22)فريديريك شاريون، الجيوش والتحديات الجديدة 2009

(23)أبيد موسكوس وبارك، قضية الجيش المعاصر، أكسفورد 2000

(24)شارل موسكوس

(25)فريديريك شاريون

(26) تقارير السلطة تتحول بظهور نوع من النقابية مستعملة من طرف جمعيات عسكرية لدى السياسيين

(27)كارولين فارستابن، حضارة الموس العسكرية ماي 2008

(28)كارولين فارستابن

(29)موسكوس وبارك، قضية الجيش
المعاصر، أكسفورد 2000

(30)جيرارد فاران، تساؤلات حول الجيوش،
باريس 2005.

التداعيات عبر قومية للعولمة
نحو مواطنة عالمية

أ/ فاروق العربي

- بحكم التقارب بين الشعوب الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصالات الهائلة، والنشاطات المكثفة للمنظمات غير الحكومية، وكذا بفعل إفرازات العولمة المتعددة، بدا واضحاً قيام حس عالمي إزاء قضايا المعمورة قاطبة، كما أضحت الأفكار تتواصل بسهولة بين الشعوب إلى درجة أن طغى إلى السطح مفهوم المجتمع المدني العالمي société civile globale فهل سنشهد مستقبلا ظاهرة من هذا القبيل؟

- على غرار الاقتصاد، التجارة، والقانون، يبدو أن اتجاهات التغير الكبرى megatrends، ستطال أيضاً المجتمع المدني، بتعميق الاتجاه العالمي لقضايا حقوق الإنسان والبيئة والفقر والأوبئة والديانات، وغيرها من القضايا التي أصبحت محط اهتمام واسع مقارنة بالعقود السابقة، فوسائل الإعلام والاتصال الحديثة صارت تخاطب الأفراد والمجتمعات مباشرة وفي كل مكان، وانتفت بذلك الفواصل الجغرافية والزمنية، ولعل المتتبع للأحداث والتحولات الجارية، قد يسقط بسهولة في فخ "العالمية"، أي أن التحولات الحاصلة إنما تتم على المسرح العالمي، ولكن واقع الحال يشير أن هذه التغيرات إنما تقع على المستوى القومي المحلي، أي التغيير الكبير في النوعية الداخلية لما هو اجتماعي، ثم تتأثر مجتمعات أخرى بهذا التحول، وهكذا دواليك حتى تصل إلى مستوى عالمي.

لقد برز بقوة مفهوم المجتمع المدني العالمي في سياق فلسفة ما بعد الحداثة، وكذا في خطاب العولمة، وهو المفهوم الذي يشير إلى أنه مجموعة العلاقات الاجتماعية التي لا تندمج في سياسة الدولة الوطنية، أو التي لا تُحدد من طرفها، وإنما يعني مجموعة العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود والتي تحددها القيم العالمية.

ولقد شكلت المنظمات غير الحكومية النواة الأولى لظهور هذا المفهوم، بفعل نشاطاتها العبر قومية، كما لعبت الثورة المعلوماتية دورها في هذا المجال، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة ذاتها ساهمت في تبلور مفهوم المجتمع المدني العالمي، وكذا مفهوم المواطنة العالمية، نتيجة إفرازاتها السلبية، وذلك ما ظهر جلياً على هامش القمم الدورية للمنظمة العالمية للتجارة، على غرار قمة سياتل ودافوس، أين ظهرت حركة جماهيرية مضادة لمسار عولمة الاقتصاد والمبادلات، كما ارتسمت قواسم مشتركة بين الشعوب فيما يخص القضايا العالمية، كالحروب، وظاهرة العنف والإرهاب، والاحتباس الحراري، والأوبئة فكل هذه المشاكل العالمية شكلت نوعا من الضمير الجماعي غذته تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد كانت نفس هذه المشاكل مطروحة في السابق، ولكنها اليوم تطرح في كنف إعلام هائل، ونشاط متميز للمنظمات غير الحكومية، والحركات الحقوقية والإنسانية.

إن عجز المنظومات الوطنية على احتواء الأزمات والمشاكل، وحتى ضمان الحقوق الأساسية للأفراد، قد عبّد الطريق أمام قوى عبر قومية لتتولى الدفاع عن حقوق الأفراد والمجتمعات، ودونما اعتبار للاختلافات والجنسيات، على غرار منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر وغيرها من المنظمات الناشطة دولياً، والتي صارت تمثل ثقلا دولياً يتجاوز قدرات المجتمعات المدنية في التعامل مع المسائل المطروحة اجتماعيا.

كما أن تخلي الكثير من الوحدات السياسية عن أدوارها وسياساتها الاجتماعية تماشياً مع اقتصاد السوق، قد جعل من مسألة الحقوق تنفذ من المستوى المحلي لتعبر إلى معبر خارجي، أي أن حقوق الأفراد أصبحت تتولاها تنظيمات عبر قومية. من خلال هذا يتضح أن المسألة الاجتماعية أصبحت شائكة في الوقت الراهن، ذلك أن الدولة إذا استجابت لتحولات السوق العالمي، فإنها بالضرورة ستتغاضى ولن تستجيب لقضايا وإرادات المجتمع.[1]

إن التراجع عن السياسة الاجتماعية تشكو منه عدة مجتمعات، ولا سيما المجتمعات المتقدمة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، التي انتقلت منذ الثمانينات من دولة الرفاه Welfare state، إلى العزوف عن السياسات الاجتماعية، أين يتجلى المفهوم الجديد الذي صاغه الليبراليون الجُدد، والمتمثل في الحكومة المحدودة، والتي تتولى الجانب الأمني والسياسة الخارجية فقط.

زيادة على ذلك، فإن قوى السوق باتت تفرض منطقها حتى على الحياة الاجتماعية، من خلال الضغط على الحكومات بترك التغطية الاجتماعية، والضمانات والتعويضات، ومن ثم فإن مثل هذه الضغوطات تتعارض وتطور دولة القانون وهم بذلك يسعون إلى خلق دول في حدها الأدنى un état minimal.[2]

- وبناءً على ما سبق، تصبح الوضعية الاجتماعية للأفراد غير متبناة من طرف الحكومات، مما يجعل المجتمعات المدنية المتماثلة في مثل هذا الواقع تتضافر جهودها في فضاءات خارج نطاق الدولة، سعياً للدفاع عن حقوقها الاجتماعية والمهنية، وهو الأمر الذي صار يظهر جلياً في أوربا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، أين تُعبر الجماهير عن رفضها للإقصاء والتهميش، واستنكارها لتراجع الحكومات عن أدوارها الاجتماعية.

وفي مضمار آخر، شكلت خطابات الليبرالية الجديدة لبنة أخرى في صياغة فكرة المجتمع المدني الشامل، من خلال إقرانها فكرة السوق الحرة بمسألة حقوق الإنسان، واعتبارها من حيث الخطاب الإيديولوجي كطرف في معادلة واحدة كفيلة بتحقيق رقي الإنسانية، وبغض النظر عن لمعان وجاذبية مثل هذا الخطاب، فقد شكلت مسألة حقوق الإنسان محوراً هاماً لدى دعاة العولمة وأنصارها، وعلى الرغم من التناقض الصارخ بين الخطاب والممارسة، فقد شكلت العولمة إحدى قنوات تمرير فكرة المجتمع المدني الشامل والمواطنة العالمية.

وعلى غرار قابليتها للاختراق في المجال الاقتصادي، فقد أضحت الدولة الأمة عُرضة لاختراق بنائها الاجتماعي. فالفراغ الاجتماعي الذي ولّده تعاظم الوظيفة الاقتصادية للفاعلين عبر القوميين من جهة، وتقلص الوظيفة السياسية للفاعلين الوطنين من جهة أخرى، قد خلق فجوة في المجال الاجتماعي احتوتها المنظمات العبر قومية، ومن ثم فالتساؤل[3] المطروح في الوضع الراهن وحتى مستقبلاً: هل الدولة بإمكانها السيطرة على الحياة الاجتماعية والديمقراطية، في ظل تعاظم نشاطات وأدوار، وحتى تدخلات المنظمات غير الحكومية ONG، التي تهدف إلى خلق حس مدني عالمي؟

- إن تخلّي الدولة الأمة وتراجعها عن الوظيفة الاجتماعية، قد يولد وضعاً من الصعب السيطرة عليه مستقبلاً، حينها تنوب الكيانات عبر الوطنية لحماية حقوق الأفراد والجماعات.

بل وباستطاعة هذه الكيانات أن تتحول إلى قوى ضاغطة دولية، قادرة على تعبئة وتجنيد الجماهير والرأي العام، كما قد تصبح مستقبلاً شكلا من أشكال المساس بالسيادات الوطنية، ونحن في هذا السياق لسنا بصدد إطلاق أحكام مسبقة، أو ضد مثل هذه التنظيمات، ولكن من زاوية أخرى قد تُشكل مصدر تهديد لسيادات الأمم مستقبلاً من قبيل التدخل في السياسات الوطنية، باسم الحريات، والذي قد تستغله بعض القوى لتحقيق مآرب أخرى. من جانب آخر يبدو وأن الإفرازات الاجتماعية المتمخضة عن ديناميكية العولمة، والفوارق الشاسعة التي أضحت تطبع الطبقات الاجتماعية، كان لها دور مهم في تبلور مفهوم المجتمع المدني الشامل، فالتهميش الذي يعانيه ملايين البشر جراء هذه الظاهرة، قد شكّل ضميرا جماعيا، أو بالأحرى وعياً جماعيا بالظروف القاسية التي يشترك فيها الكثير من المجتمعات إن لم يكن أغلبها، ويرى بعض المحللين[4] أن المجال الديمقراطي أخذ يتقلص لا سيما في الديمقراطيات العريقة، أين أصبحت القوى العالمية هي المبادرة بقرار وضع السياسات المحلية دونما اعتبار للحقوق الاجتماعية والسياسية للأفراد، وهو الأمر الذي تولّد عنه ما يُسمى بالنقص أو العجز الديمقراطي un déficit démocratique، قبالة النظام العالمي الراهن، وهو ما فتح المجال أيضا لبروز مفهوم أو طرح المجتمع المدني الشامل، والذي يعتبره البعض كحل وسط أمام هيمنة قوى السوق من جهة، وتراجع الوظيفة الاجتماعية للدولة من جهة أخرى وحتى وإن كان مجرد مفهوم إلى أن المجتمع المدني الشامل يُراد له أن يتحقق، وجعله كمشروع بديل للمجتمعات المدنية الوطنية، أو مؤطراً لها.

إن نقل مفهوم المجتمع المدني من الإطار المحلي إلى الإطار العالمي، يبدو أنه سيُخلّف إشكالاً معقدا، ذلك أن المجتمع المدني يعبّر عن وسيط أو حلقة وصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

- وهي المعادلة الصعبة التحقيق على المستوى العالمي، إلا حالة إذا ما اعتبرنا أن المؤسسات الدولية في مجموعها تشكل نسقاً يُفضي إلى ما يسمى بالحكومة العالمية.

ومن جهة أخرى يُعزي البعض تطور هذا المفهوم، أي المجتمع المدني الشامل جراء الانتقادات اللاذعة التي أصبحت توجه إلى الديمقراطية التمثيلية les démocraties représentatives، والتي تحوّلت إلى ديمقراطيات شكلية، بالنظر إلى طغيان الشكل التنفيذي للدولة على حساب المجال التشريعي، وعليه فإن مُرَوّجي هذا المفهوم يسعون إلى تحقيق ديمقراطية فعلية، من

خلال الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية في صنع القرار السياسي والاقتصادي للدول.

- فدعاة المجتمع المدني الشامل، يعملون جاهدين على تحويل الفرد إلى مواطن عالمي، تتسع هويته إلى الهوية العالمية، ويتسع معه إدراكه بكونه عنصرا فاعلا في العالم، وهو في هذا النطاق يخضع لصيرورة الانتقال من أسر الدولة القومية وحدودها الإدارية والسياسية الضيقة، إلى رحاب الإنسانية شديدة الاتساع، ومن الولاء للوحدة السياسية إلى الولاء والانتماء إلى العالم بأسره.(5)

- إن حالة الشعور الاجتماعي الذي ولدته آليات اقتصاد السوق الصارمة، قد مهد الطريق للمنظمات الدولية غير الحكومية لِمَلإِهِ، وتولي شؤون وحقوق الأفراد، حيث أصبحت العلاقات مباشرة بين المنظمات والأشخاص، فالبطالة والفقر والفوارق الطبقية، واهتزاز البنى الاجتماعية بفعل عولمة الاقتصاد، مس حتى عقر المجتمعات الرأسمالية العريقة، وبالمقابل فإن تخلي الدولة عن المضمار الاجتماعي، قد أفضى إلى تذمّر المجتمعات المدنية التي صارت تحتضنها المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية.

لقد أيقنت المجتمعات المدنية، أن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والنقابية المهنية، لم يعد محلياً أمام عجز الدولة الوطنية، وإنما اتخذ الدفاع عن الحقوق وجهة أخرى أي على المستوى الدولي، كون أن إرهاصات العولمة تسببها قوى السوق الدولية التي تتجاوز إطار الدولة، ومن ثم وجدت المجتمعات المدنية في الهيئات والمنظمات غير الحكومية منبراً ملائماً وفعالاً لإسماع صوتها.

- وبغض النظر عن قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فقد شكلت قضايا البيئة والأمراض، والجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات وعيا دولياً بالتهديدات التي قد تطال كافة المجتمعات مستقبلاً، لذا فقد حرصت المنظمات والهيئات عبر الوطنية وكذا وسائل الإعلام، على تحسيس كافة الشعوب بالأهمية وخطورة الأوضاع المستقبلية، ومن ثم استطاعت أن تخلق حساً مدنيا واسعاً، وأن تدفع بالمجتمعات المدنية للتعاضد وتبادل التصورات للتصرف إزاء هذه القضايا الحساسة والمشتركة.

إن المجتمع المدني العالمي أو الشامل قد يصبح يوما ما حقيقة، بالنظر إلى التفاعل الكثيف الذي يميز اليوم مختلف شبكات العلاقات الدولية، ويرى البعض أن ما يميز هذا العصر المسمى بالشامل أو الشمولي أنه ليست هناك دول وطنية بدون مجتمعات عالمية، ولا مجتمعات عالمية بدون دول وطنية، فالمجتمع العالمي يعني التنوع بدون

وحدة، ويعني المجتمع الوطني الوحدة مع التنوع المحدود، وهذا التشابك والتفاعل في العلاقات يؤدي إلى نشأة عوالم حياتية عبر الحدود، أي التعايش عبر الحدود، ومن ثم التقارب الاجتماعي رغم البعد الجغرافي، وهذا التقارب والتعايش من شأنه أن يعطي فُرصاً وحظوظاً أوفر لقيام مجتمع مدني عالمي، تنصهر في بوتقته قضايا وحقوق الأفراد والجماعات.(6)

إن غرابة وغموض مفهوم المجتمع المدني الشامل، تكمن في كونه نشأ في أحضان العولمة، وهو في الوقت نفسه يكاد يكون اتجاها مضاداً للعولمة، باعتبار أن هناك وعيا غير مسبوق من قبل الأفراد والجماعات والتنظيمات الحقوقية، بأشكال الإقصاء والتهميش التي تفرزها ظاهرة العولمة والتي خلقت نظيرا ومناهضا لها على غرار الحركات القوية المناوئة لمسار عولمة الاقتصاد، التي استطاعت حشد وتعبئة ملايين البشر وفق شعار "الإنسان قبل الأرباح".

ونخلص أنه انطلاقا من كون عولمة الاقتصاد والمبادلات تهدف إلى الرفاه والسلم العالميين، وكذا الحد من الصراعات السياسية والأمنية، فإن التساؤل الذي قد يُطرح حول المستقبل هو: هل ستنتقل النزاعات الاجتماعية les conflits sociaux، من الفضاءات الوطنية إلى فضاء شامل عبر قومي، وبالتالي تكتسي صفة الشاملة conflits globalisés؟ عندها سينتقل مفهوم المجتمع المدني الشامل من الحيز التجريدي إلى الواقع الملموس، أين يتولى، أو بالأحرى يوكل إليه الدور التمثيلي للمجتمعات المدنية المحلية.

إن وضعيات الاحتقان التي تعيشها الكثير من المجتمعات، قد تحتويها المنظمات غير الحكومية والحركات الحقوقية الدولية، لتشكل بذلك لنفسها منطلقا لحيازة شرعية تمثيل المجتمعات المدنية الوطنية على مستوى أعلى، يتجاوز حدود الدولة الأمة، ومن ثم ستدفع الحكومات ضريبة وثمن تخليها عن السياسات الاجتماعية، لتتصرف هذه الأخيرة وتتولى مقاليدها كيانات عبر وطنية.

وإذا تحقق مثل هذا الطموح الذي يسعى إليه منظرو ودعاة المجتمع المدني الشامل، والمواطنة العالمية، فمن شأنه أن يضيف أثراً آخر على الدولة القومية، فعلى غرار الاختراقات الممارسة من طرف قوى السوق والمؤسسات العالمية، والشركات متعددة الجنسية، فقد تشهد الدولة الأمة مستقبلاً استلاباً واحتواء لقضاياها الاجتماعية بل ولسياساتها الاجتماعية، الأمر الذي سيمسها

في الصميم، في حالة تبلور مشروع المجتمع المدني الشامل، وكيف له أن لا يقوم وله كل الفرص ليتجسد في عهد الشمولية المتعددة الأبعاد، فالبيئة مواتية دولياً، والنزاعات الاجتماعية مستشرية قُطريا.

الهوامش:

(1) François Crépeau, mondialisation des échanges et fonctions de l'état, Bruxelles: brylant éditions, 1997, p26.

(2)Jean Pierre Gérard, jaque boité (eds) le rôle de l'état au début du 21ème siècle,Paris: puf ,2001, p155.

(3)Charles Albert Morand, le droit saisi par la mondialisation, Bruxelles : brylant éditions,2001, p23.

(4)François Crépeau, op, cit, pp, 256-257

(5)محسن أحمد الخضري، العولمة: مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر الأدولة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص 60.

(6)أوريش بك، ما هي العولمة؟ ترجمة: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل، 1999، ص 150.

الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر

د/ عبد القادر عبد العالي

مقدمة:

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أم مواجهة الحكومات الاستبدادية، أم من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، مما جعل كثيرا من الدارسين في أدبيات التنمية السياسية مثل جوزيف لابالومبارا (J. Lapalombara) وميرون وينر(M Weiner) يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية، هذه العملية التي يصفها صموئيل هنتنغتون (S. Huntington) بأنها عملية معقدة وراديكالية وطويلة الأمد وغير قابلة للرجوع إلى الوراء. ولكن لعوامل معينة تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغيير وبعضها سيعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية أو مصلحية معينة.

وما يلاحظ في الجزائر هو أن التغيير نحو الديمقراطية والذي يمكن أن نقيم على ضوئه مسار عملية التنمية السياسية في الجزائر، لا زال موضع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات وأعيدت له الحياة فيما بعد، إلا أنه أصبح مسارا مقيدا ومحدودا. والورقة تتساءل عن دور الأحزاب السياسية في الجزائر ومسؤوليتها في حل الأزمة السياسية وترسيخ الديمقراطية والدفع بالتغيير السياسي والتنمية السياسية. وذلك على ضوء الفرضيات التالية: 1) تلعب البنية التنظيمية الداخلية للحزب دورا في التغيير الخارجي. 2) الأحزاب السياسية في ظل التعددية السياسية عامل مساعد في التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التغيير السياسي، الحزب السياسي، النظام الحزبي.

الدلالة النظرية والميدانية للتنمية السياسية:

عبر العديد من أدبيات التنمية السياسية والعوامل التي تؤدي إليها، يصعب إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم التنمية السياسية، هذا فضلا عن النقد الذي توجه إلى هذا المفهوم، وتزداد الصعوبة بالانتقال إلى المستوى الإجرائي للمفهوم، وكيفية إيجاد مؤشرات ومقياس على أساسه يمكننا أن نرتب الدول والمجتمعات وفق مقياس التنمية السياسية.

يرتبط هذا المفهوم بانتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي إلى نظام سياسي حديث، أي إذا كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة في طريق النمو، فإن هناك أنظمة سياسية في طريق التحديث. وهو يشير إلى مسار عملية التطور في النظام السياسي الذي يعزز الاستقرار. ولكن تبرز العديد من الأسئلة حول هذا المفهوم من حيث مكونات وعناصر التنمية السياسية وكيف نقيس التنمية السياسية؟

ففي مجال التعريفات حول التنمية السياسية، يعرفها جابريل الموند (Gabriel Almond) بأنها: الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ويعرف لوسيان باي (Lucian Pey) التنمية السياسية بأنها:

" 1) زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب"،

2) الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (توسع الاقتراع العام)، أم من خلال زيادة التعبئة السياسية،

3) التجنيد في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية[1].

ولكن تبقى مشكلة كيفية قياس التنمية السياسية وعلاقة هذا المفهوم بمفاهيم التحديث، التصنيع، الدمقرطة، التطور... لذا يرى صموئيل هنتنغتون S. Huntington أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع، ويضرب على ذلك بمثال الهند، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في قسم كبير جدا من سكانها، ومن جهة أخرى هي بلد متطور من الناحية السياسية، باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم. ويقصد هنتنغتون بالتنمية: العملية التي

بمقتضاها يزداد ترشيد السلطةRationalization of Authority، ويزداد مستوى التباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة السياسية[2]. ويقصد هنتنغتون بترشيد السلطة: إحلال سلطة قائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية، إلى سلطة سياسية موحدة وذات طابع قومي وطني، ويقصد بالتباين في الهياكل والأبنية السياسية: فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى، أما المشاركة السياسية فيقصد بها ازدياد انخراط المواطنين في الشأن السياسي. ومع ذلك تبقى هذه التعريفات نظرية تحتاج إلى تعريفات إجرائية محددة، على أساسها يمكن تقييم وقياس التنمية السياسية في مجموعة من الحالات والنظم السياسية، لذا فالمشكلة الأساسية في أدبيات التنمية السياسية هي كيف نقيس عملية التنمية السياسية، والتي على أساسها يمكن المقارنة بين مستويات التنمية السياسية عبر البلدان، على غرار قياس التنمية الاقتصادية عبر مؤشر النمو.

التوجهات النظرية في دراسة التنمية السياسية:

الاتجاه الكمي:

وهو مجموعة الأبحاث والدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، ويحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسي والنزعة إلى الاستقرار والتطور في الأداء السياسي إلى النمو الاقتصادي وما يؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وسياسية، فعالجت هذه الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية كناتج لتطورات اقتصادية واجتماعية[3].

الاتجاه الكيفي:

هذا الاتجاه يدرس تطور الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، فانطلاقا من الدراسات الأنثروبولوجية يرى مشيل فوكو بأن هناك علاقة بين مصدر المعرفة وأنظمة الحكم، أو أن أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنساني والمعارف العلمية، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأن الآلهة هي مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطيا، وحين ساد أن مصدر المعرفة هم الأبطال كان الحكم أرستقراطيا، وحين ساد الاعتقاد بالإنسان سادت النظم الجمهورية.

ومن أهم رواد المدخل الكيفي جابريل ألموند، صموئيل هنتنغتون، سيدني فيربا، حيث يرى ألموند بأن التنمية السياسية هي المسار الذي عرفته النظم السياسية عبر

التاريخ في تطور أبنيتها ووظائفها، من حيث الاتجاه نحو التخصص الوظيفي والتمايز البنيوي، مما يعزز من زيادة قدرات الأنظمة السياسية[4].

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

لقد أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث، من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي، لكن بنية الأحزاب السياسية ووظيفتها تغيرت جذريا في الوقت الراهن. ولأن العديد من المتخصصين في الأحزاب السياسية يتحدثون عن انحطاط الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة[5]، وامتداد هذا الانحطاط إلى المجتمعات الأخرى، لتتحول الأحزاب السياسية إلى أحزاب لاقطة أو أحزاب الكارتل، أو أحزاب بيروقراطية هي امتداد لجهاز الدولة في النظم البيروقراطية – التسلطية.

والأهمية المركزية التي كانت تحتلها الأحزاب السياسية في حياة المواطنين والمناضلين من خلال الأحزاب الجماهيرية والاندماجية التي لم تعد موجودة على الساحة السياسية الحالية، حلت محلها فواعل جديدة بفضل تطور التكنولوجيا الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات وتقلص دورها في الانتخابات وفي الحملات الانتخابية. لكن هناك عوامل أخرى أدت إلى تهميش دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية والتي يقصد بها زيادة المشاركة السياسية وتعزيز المأسسة داخل الأبنية السياسية والمؤسسات السياسية والتي من ضمنها الأحزاب في حد ذاتها، هذا ما نعرضه حول واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية وإمكانية التغيير السياسي:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دورانا سلسا ومرنا للنخبة الحزبية. فبقاء القيادات واستمرارها، وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة. فهناك توجه في نمط الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الكرتلة أو الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

فهناك واقع أوليجاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي: هناك

طموح للتغيير على مستوى القواعد الحزبية، وفجوة بين القاعدة الحزبية والقيادات الحزبية أفرزت عدة نتائج: فنتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة داخل الأحزاب السياسية وبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصا الزعامات دون تغيير وتناوب على قيادة الحزب السياسي، فقد عرفت الأحزاب السياسية في الجزائر أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، رغم أن المؤتمرات العامة لم تتسم بالانتظام، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس في سنة 2008، والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003. حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي آخر موال للقيادة الحزبية الحالية. والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري وابن فليس في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح.

إن السبب الرئيس يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث إن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى، حيث إن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأتوقراطية للأحزاب السياسية وللنظام السياسي على حد سواء في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي، كما تنحصر السلطات الثلاث في مؤسسة الرئاسة.

يبقى هناك تساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الأحزاب السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية من تجديد نخب وقيادات الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، ومن جهة أخرى: لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخليا عبر تنظيم انتخابات أولية؟ هذا يمكنها من ترشيح المنتخب الأكثر شعبية، وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها على الجماهير المتعاطفة معها.

البرامج الحزبية الجزائرية:

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة كما أخذ النقاش البرنامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي. فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية وتصورات حلول حول أزمة الحكم في البلاد ومعالجة الأزمات السياسية. فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها... الخ، بدلا من ذلك، اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية، بصيغة شعارات مثل المصالحة الوطنية، لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية.

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عند الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الانتقالية من النهج الاشتراكي إلى رأسمالية أو إلى نظام سوق لم يتحقق بعد، ولا زال هناك تردد في الكثير من التفاصيل، وأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصا في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية. والأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلى رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية

والتي تقف البطالة في صدارة هذه المشاكل، بالإضافة إلى عدم وضوح تصور واضح وصريح حول الديمقراطية والتناوب على السلطة. أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعضا من برنامجها بعيدا عن الديمقراطية، توصف بأنها برامج أوتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قسرية على المجتمع. لذا فالعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.

علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:

نتيجة ما سبق عرضه، فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية، تتسم بالعلاقة الزبائنية وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع[6]، وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منها تمثلا ديمقراطيا للمجتمع، من خلال ممارسات القبلية والجهوية الزبائنية في الانتخابات، ومن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي على مستوى البرلمان فقدان المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، وعدم الإقبال على النشاطات السياسية لأنها فقدت العنصر النضالي فيها وانحصرت في قضايا انتخابية أو تنظيمية بحتة. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق

مقـرات أحـزاب الأرسـيدي والأفافـاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.

النظام الحزبي في الجزائر، من يصنعه؟:

في الأدبيات التي تدرس الأنظمة الحزبية في الأنظمـة الديمقراطيـة، فـإن تشـكل الأنظمـة الحزبيـة وتغيرهـا يخضـع للآليـات الانتخابية ولتغير أفضليات الناخبين وتعبر عن الانقسـامات والصـراعات الاجتماعيـة الكـبرى. أمـا في الجزائـر فمـن المبكـر أن نـتكلم عـن نظـام حزبـي ذي ملامـح واضـحة ومستقرة، خلال المدة المحدودة من 1991 إلى 2005، ومع ذلك فما يطبع النظام الحزبي من خـلال قـراءة أوليـة لـه هـو عـدم الاسـتقرار ووجـود الأصـوات العائمـة، وميـل النظـام الحزبـي نحـو الحـزب المهـيمن ذي النزعـة التسلطية المتمثل في حزب جبهة التحرير أو بديلـه حـزب التجمـع الـوطني الـديمقراطي، وهـو بـديل فرضـته السـلطة وفـق هندسـة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية، بفعل التزوير الانتخـابي واسـع النطـاق والـذي تـتهم فيـه الإدارة دائما. هذا أفرغ التعددية الحزبية من مضـمونها لأنهـا وقعـت مجـددا في الأحاديـة المرنـة وغـير المباشـرة، بإعـادة جبهـة التحريـر الوطني إلى الواجهة وفرضها كحزب مهيمن.

فالأحزاب السياسية إذا أريد لها أن تلعب دورا في تنميـة وتطـوير قـدرات النظـام السياسـي، فـلا بـد أن تعكـس التصـدع الاجتماعي والسياسي الفعلي، وما هـو واقع هـو محاولـة تغطيـة التصـدعات الاجتماعيـة وحصرها، بدلا من معالجتها وعرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير المؤسسي لها، فـيرى عـدي هـواري أن التصـدع بـين الدولـة والمجتمـع هـو الـذي أفـرز الانتصـار السـاحق للجبهـة الإسـلامية، وتم إلغـاء هـذه النتيجـة وعدم القبول بها.

هل نتوقع التغيير من الأحزاب السياسية في الجزائر؟:

إن قياس دور الأحزاب السياسية للتنمية السياسـية يـبرز مـن خـلال دورهـا في التغـيير السياسـي، مـن خـلال وجـود نظـام انتخـابي وحزبـي يتسـم بالمرونـة والتمثيـل العـالي للهيئـة الناخبة، لكن هذه العلاقة مفقودة في الواقع الحزبـي الجزائـري، لـذا فالـدور التنمـوي والتغييري للأحـزاب السياسـية يعـرف وضـعا من الأزمة والانسداد، والمسؤولية لا تتحملها الأحـزاب السياسـية وحـدها، فهنـاك بيئـة لا تشجع على التغيير السياسي والعمل الحزبي، من أهمها:

1) مظاهر الثقافة السياسية السلوكية والقيميـة لـدى فئـات كـبيرة مـن المـواطنين

والتي لها توجه سلبي ونافر من الأحزاب السياسية يدعم حججه بأنها مجرد بوق للنظام وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، ولم تلعب الأحزاب السياسية شيئا في تحسين ظروفهم المعيشية. وهي تعكس في جانب كبير منها ثقافة سياسية ذات خصائص جزئية بمفهوم جابريال ألموند، وهذا التوجه السلبي من الثقافة السياسية تشجع عليه السلطة السياسية، وتسود في النظم التسلطية،

2) نضيف إليه جملة من الممارسات من السلطة والتي تمس بصدقية التعددية السياسية والحزبية مثل: تقليص صلاحيات الهيئات المنتخبة الوطنية والمحلية[7]، التضييق على تشكيل الأحزاب السياسية من خلال جملة من القرارات والقوانين التي تقيد نشوء الأحزاب السياسية، وهنا نتساءل لماذا تمتلك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث الاعتماد وتجديد الهياكل الحزبية، والمفروض أن تتولى ذلك هيئة إدارية قضائية محايدة تحترم القيم الدستورية الخاصة بحماية التعددية السياسية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الراسخة.

كما أن تعرض الأحزاب السياسية للعديد من الأزمات الداخلية كانت السلطة السياسية طرفا غير محايد فيه ساهم في ضعف وعدم استقلالية النظام الحزبي عن النظام الحكومي. كما أن هناك من يرى بأن الأحزاب السياسية في الجزائر ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، لأنها سلطة مزدوجة قائمة على السلطة الفعلية العسكرية والسلطة الشكلية الظاهرية المدنية حسب عدي الهواري، وأن الأمر يستدعي تعديلا دستوريا يعترف بمكانة الجيش في النظام السياسي وفي نفس الوقت يعطي الاعتبار للمؤسسات السياسية التمثيلية[8].

وهناك اتجاه يشكك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها إما امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة[9]، وذلك لضمان البقاء السياسي الذي أصبح قائما على الضرورة والانصياع للأوامر السلطوية وليس بناء على النتائج الانتخابية والواقع التمثيلي الفعلي للهيئة الناخبة. فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها

قوتها السياسية المنتظرة منها. لذا يرى ثيو على سبيل المثال أن فرصة نجاح الديمقراطية مشروع لا زال مؤجلا نظرا لطبيعة السلطة التي يصف أوضاعها بأنها: "إن استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، وانبناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم المؤجل. لأنه ستنتهي كل صور وصيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعد في جوهرها تعبير عن الغياب المتواصل لمقتضيات الديمقراطية من الفضّ السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسئوليات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها وإلا أخذ النظام السياسي الشكل الاستبدادي"[10].

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية، نخلص إلى أن الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، بدلا من التغيير نحو تكريس الممارسة الديمقراطية التي تفتقر إليها أصلا في نشاطاتها الداخلية، وبدلا من ذلك تحولت الأحزاب السياسية إلى هياكل احتكارية من قبل النخب الحزبية في احتكار المناصب واحتكار التمثيل وممارسة الزبائنية بينها وبين المجتمع وبينها وبين السلطة، وللتخلص من هذه الوضعية لا بد من التأكيد على أن التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، قبل الكلام عن الدمقرطة في النظام السياسي برمته، وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، مما سيشجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، هذا سينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وإثراء النقاش حولها، ومن جهة أخرى فهناك دور للنظام السياسي وتحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية للعمل السياسي.

قائمة المراجع:

- ألموند، جابريال، بنجام باول وروبرت مندت. **السياسة المقارنة: إطار نظري**. ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، 1996.

- ثيو، نور الدين، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في موقع: التجديد العربي،

http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584 (2008/08/09).

- حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- خشيم، مصطفى عبد الله. **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**. بنغازي، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.

- عبيد، هناء. "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص ص 131- 172.

- قيرة، إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

-Badie Bertrand, **le développement politique,** Paris: Puf,

- Hachemaoui Mohammed, La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002), ***Revue française de science politique***, vol. 53, n° 1, février 2003, pp 35-72.

-Lahouari Addi, les parties politiques en Algérie, ***Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée***, CNRS Aix-en-Provence, 2005.

-LaPalombara Joseph, "Reflections on Political Parties and Political Development, Four Decade Later", ***Party Politics,*** Vol.13, No.2, 2007, pp 141-154.

-Schwantzenberg Roger-Gerard, **Sociologie Politique,** 5 ed, Paris: Montchrestien, 1998

الهوامش:

(1) Roger-Gerard Schwantzenberg, **Sociologie Politique,** 5 ed, Paris : Montchrestien, 1998, p 195-196.

(2)Ibid.

(3)Bertrand Badie, **le development poltique,** Paris: Puf,

(4)جابريال ألموند، بنجام باول وروبرت مندت. **السياسة المقارنة: إطار نظري**. ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، 1996.

(5)Joseph LaPalombara, "Reflections on Political Parties and Political Development, Four Decade Later", ***Party Politics,*** Vol.13,

No.2, 2007, p 149.

(6) Mohammed Hachemaoui, La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002), ***Revue française de science politique***, vol. 53, n° 1, février 2003, pp 35-72.

(7) هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص 151.

(8)Addi Lahouari, « les parties politiques en Algérie », ***Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*** , CNRS Aix-en-Provence, 2005.

(9) نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في موقع: التجديد العربي، http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=(2008/08/09) AI&AI0=1584

(10) نور الدين ثنيو، المرجع السابق.

قراءة في الخلفية الثقافية
لضعف الأداء الحزبي في الجزائر

أ/ كنزة مغيش حامة

إنه لا يمكن فهم السلوك السياسي فهما كاملا من دون معالجته ثقافيا، ولا يمكن فهم سيكولوجية المجتمع حول عالم السياسة من دون أن نتعرف على مجموع الرموز والقيم والمعتقدات والتوجهات التي تتحكم في هذا السلوك لأنها من يشكل ثقافة الفرد حول طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ حول مسألة السلطة وشرعيتها وانتقالها وكيفية تنظيمها؛ حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل، ولأنها أيضا من يحدد كيف يفسر الفرد الدور الصحيح لهذا النظام ومدى إدراكه لهذا الدور بل ونظرته إليه والتزاماته إزاءه... كلها قضايا لا يصعب تسجيل تأثيرها على النظام السياسي والحياة السياسية إجمالا، لذلك فالثقافة السياسية هي التي تعطي للعملية السياسية شكلا ومعنى، وتمدها بالقواعد التي تحكم ذلك السلوك السياسي على اعتبارها نتاجا للتاريخ المتراكم للنسق السياسي وتمتد بجذورها إلى كل الأحداث العامة والخبرات الخاصة فيه.

وللأحزاب السياسية كغيرها من المؤسسات داخل المجتمع أبعاد قيمية تضاف إلى أبعادها الهيكلية، وهي مرتبطة بظروف هذا المجتمع وما يتوافر لديه من إطار قيمي وثقافي وقدرات على العمل الجماعي المنظم من جهة، وبدرجة ضعف أو قوة تأسس المصالح فيه من جهة أخرى؛ لذلك لن يكون رصد المتغيرات المتعلقة بالأدوار والوظائف التي تؤديها الأحزاب مجديا من دون أن يكون في ضوء الثقافة السياسية للنسق السياسي، لأنها الإطار الذي يفسر لنا دينامية العمل الحزبي ويساعدنا في تقييم أدائه.

وعليه، تحليل أداء الحزب السياسي من الزاوية الثقافية يزيد من قدرة الباحث على

الإحاطة بمدى تفاعله مع البيئة السياسية من جهة ومدى قدرته على العمل من جهة أخرى لأن ثقافة أعضاء الحزب، مواقفهم، توجهاتهم حول السياسة محدد للعلاقات الداخلية فيه وهي في مجموعها قاعدة النشاط الحزبي والوسيلة التي يمكن من خلالها فهم القواعد والقيم المقبولة لديه وبالتالي فهم واقعه والتنبؤ بمستقبله . هذا ويعتبر اقتراب الثقافة السياسية بالنسبة إلينا محكا نظريا يسمح بقياس مدى تطور نظرة المجتمع بمختلف قواه ونزاعات المصالح بداخله إلى الحزب السياسي، بل وكيفية استعماله في ظل ذلك النزاع ودور النخب الحزبية في ذلك ومسألة نضالها قصد بلورة هوية مستقلة تعبر عن مطالب الحزب في ظل ذلك النزاع، وذلك في الواقع رصد وتحليل لدرجة مؤسسته وتحقيقه لمستوى من النمو السياسي على اعتبار أن التنمية السياسية عملية ثقافية في الأساس.

ويعتبر التعدد السياسي والحزبي واحدا من الملامح الرئيسة للنمو السياسي في الجزائر منذ بداية التسعينيات في ظل تزايد عالمي لحالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية أو هكذا يفترض، وتوسع للظاهرة الحزبية حتى في تلك الدول التي لا تعبر فيها عن أي واقع سياسي، وأصبحت الأنظمة السياسية ملزمة بتقديم هاته الشهادة المعبرة عن الحداثة، ولذلك كان إسباغ الطابع الديمقراطي على الممارسة السياسية في الجزائر قد تم في إطار عملية التحديث السياسي الذي تعايشه الجزائر منذ أكثر من عشرية وما يفرضه ذلك من تأكيد على دور العمل الحزبي الفعال. غير أن كل تفسير واقعي يريد تصوير مختلف التفاعلات التي يحدثها الحزب السياسي أو تتم بتأثيره في المجتمع بصورة واضحة لا يمكن إلا أن يؤكد أن تعددية الأحزاب في الجزائر وتشكلها مرتبط لحد بعيد بالإطار السوسيو- سياسي للمجتمع وبدرجة التحديث التي حققها، كما أن سيرها كتنظيمات لا يمكن إلا أن ينسجم مع الإطار المؤسسي للنظام السياسي الذي توجد في إطاره؛ وحتى قواعدها وزبائنيتها مرتبطة بالتقسيمات الاجتماعية الموجودة، وبهذا المنطق تعتبر الأحزاب - كما يؤكد دافيد أبتر- متغيرات تابعة[1] للمجتمع في ما يتعلق بأدائه السياسي، من خلال الوظائف الموكلة له عموما سواء كونه تنظيما سياسيا أم من حيث كونه تعبيرا عن الهيئة الناخبة أم

كونه طرفا في السلطة أم عند مراقبته لها أم كونه حاملا لمثل أو قيم، غير أن الأحزاب خلال ذلك الأداء تطور لنفسها منطقا داخليا للسلطة بالاعتماد على وسائلها الخاصة ويصبح ذلك مظهرا ذا دلالة من زاوية كونها أنساقا فرعية لأنها تصبح بمثابة ما يسميه أبتر بعالم صغير لمجتمع الغد (MICROCOSME) ما يؤهلها لتصبح بذلك متغيرا مستقلا يتجسد من خلال تأثر المجتمع والدولة بالتنظيم الحزبي القائم وبقرارات قادة الأحزاب وبالإطار الذي يفرضه الحزب على المجتمع.[2] هذا وتبقى طريقة أداء الحزب لهاته الأدوار كلها مرتبطة لحد بعيد بالمحيط الذي من خلاله يتحرك ويعمل ويتفاعل ويتكيف كما يؤكد فرانك سوروف[3]، وذلك من خلال البنى الدستورية والنظام الانتخابي، والبنى الاجتماعية والاقتصادية، وقواعد اللعبة السياسية وتراث وتقاليد الثقافة السياسية حيث يجعل من هذه العناصر سلسلة من الارتباطات بين المحيط والبنى والوظائف.

نفس التأكيد تقوم عليه تلك المداخل النظرية الفرعية التي درست الأحزاب السياسية في العالم الثالث في إطار دراسة التحول الديمقراطي كمدخل نظري رئيس والتي ركزت عموما حول تحليل منطق التحول والتغيير في النظام الحزبي؛ وتحليل طبيعتها من حيث النخب والبرامج السياسية والأطر الفكرية والديمقراطية الداخلية وتأثر ذلك بأنماط علاقتها بالدولة من حيث استقلاليتها عنها في النشأة والتنظيم والتمويل وانعكاسات هاته العناصر والمتغيرات البيئية على هيكلتها وأدائها.[4]

أثر التاريخ السياسي للنظام الجزائري على الثقافة السياسية والحزبية:

إن هذه الطروحات وغيرها كثير لهي تأكيد على أن فهم دينامية العمل السياسي في الجزائر اليوم غير ممكن من دون تحليل نوع العلاقة التي جمعت المجتمع بالمشروع السياسي الذي تبنته الفئة الحاكمة بعد الاستقلال بعد نجاحها في إبعاد المعارضة وبعد أن كان التزامها بعملية "البناء الوطني" كافيا في نظرها لنفي الاختلاف السياسي. فأقامت من حولها نوعا من القدسية السياسية كما يسميها عمر كارلييه Omar Carlier [5] القائمة على تجنيد مجموع من الرموز لتعزيز سلطتها وتحقيق الاستقرار والمركزية لها وأبرزها رمزية الثورة القائمة على المشروعية التاريخية، كما استغلت كل الأبعاد والرموز الثقافية والمؤسساتية ووظيفتها لصالح مشروعها السياسي من دون أدنى

احترام للتنوع السوسيولوجي والثقافي للمجتمع، ولجعل هذا المشروع في مأمن من الضغوط السياسية للمجتمع تم تسييس النزاعات الاجتماعية تسييسا عاليا نتج عنه خلط بين المجال العام والخاص وذوبان للمجتمع في الدولة وهيمنتها عليه كليا، في ظل رفض علني لتوفر فضاء تعددي وفتح للمنافسة المنظمة القائمة على الإجماع كشرط قبلي في بناء الدولة الحديثة.

لقد قام هذا النظام على أساس تجميع النخب في جسم سياسي واحد بذريعة البناء الوطني فكان عليها أن تتصهر في قالب ثلاثي {الإسلام العروبة الاشتراكية} وهي لم تؤمن به في كل الأحوال، الأمر الذي أرغم النظام على تبني خطاب دعائي وليس إيديولوجيا سوف يكون في نظر البعض سببا في فشل عملية البناء الوطني وكان غياب الأدلجة بتعريف عبد الله العروي في الواقع غيابا لثقافة سياسية تعبر عن شرعية الدولة ومؤسساتها وبذلك نفي الصراع السياسي والمصلحي والطبقي رغم وجوده فعليا وغلق الباب في وجه أي نقاش سياسي، فزيفت صورة المجتمع في مكوناته المتنوعة سوسيولوجيا والمتعددة ثقافيا[6] وأصبحت كل محاولة للاحتجاج شبه مستحيلة بعد أن أصبح الحديث عن أي اختلاف هو حديث عن العودة للاستعمار ومنبع للتجزئة والانقسام.

لقد تمّخض عن سيادة مصلحة الجماهير على حساب الاعتراف بالفرد ثقافة سياسية تنظر إلى الفرد بحسب موقعه في الجماعة، وموقع تلك الجماعة في شبكة العلاقات وموازين القوى في الدولة والمجتمع، في إطار منطق أعاد إنتاج روح الجماعة وروح التضامن القبلي وجعل منه الإسمنت الذي تقوم عليه تلك العلاقات، ليضمن النظام بذلك وحدته واستمراريته، فكان ذلك موطن ضعفه السياسي والفكري وسبب نزوعه فيما بعد إلى تغطية هذا الضعف عبر إقامة ما يسميه برهان غليون **قوة دعم دائمة** تعتبر بمثابة الاحتياط الإستراتيجي الذي يحميه من أخطار عدم الاستقرار، كما عمل على خلق قاعدة اجتماعية تدعم مشروعه التنموي من خلال الاستجابة لبعض مطالبها الاجتماعية والاقتصادية على حساب طموحاتها السياسية وعبر سياسة مركزية لشراء السلم الاجتماعي[7] ربط فيها كل شيء بالدولة وربطت المصالح الاجتماعية بمصالح الجماعة المسيطرة وربط كل شيء بالمركز بصورة تمنع أية معارضة، فأصبحت الدولة

كمؤسسة مركزية مرجعية الانتماء السياسي وتحولت مع الوقت إلى مركز للصراع الداخلي (انقلاب 65 و67) فكان انحصار السلطة في دائرة مغلقة سببا في لعبها لدور المعارضة أيضا، وسببا في هيكلة النخب الحاكمة في شكل جماعات منغلقة بدل تشكلها في صورة مفتوحة تسمح بالتغيير الإيجابي وتؤمن بالتداول على السلطة، فلم يكن أمامها سوى تجنيد الولاءات القبلية والعشائرية و... بصورة شوهت صورة الدولة كإطار قانوني وسياسي عام وحولتها لشبكات من العلاقات المشخصنة التي جعلت من المجال السياسي مجرد مركز لاستقطاب الزبائن وفق نموذج يصفه الهرماسي **بالنموذج التضامني** ويعود ذلك في نظره إلى كون المشاركة في النموذج الجزائري أقرب إلى التعبئة منه إلى المشاركة، الأمر الذي منع ظهور معارضة نظامية تقوم بمساءلة النظام في ظل ضعف سياسي كبير لحزب جبهة التحرير الوطني كمؤسسة حزبية وتعويضه بهياكل وسياسات كلفت بتنظيم المصالح وتمثيلها بما يتماشى وأهداف النظام والفئة الحاكمة[8] فأنتج ذلك مشروعا سياسيا تسلطيا كان فعالا نتيجة لما سمحت به عملية إعادة توزيع الريع النفطي من الحفاظ على الولاءات العمودية بين الدولة والمجتمع وما وفره ذلك من إمكانات للإدماج.

لقد أحدث هذا **المنطق الريعي** أثرا سلبيا على نسق القيم وعلى تكوين وتطوير العقليات والسلوكات وانعكس ذلك على علاقات السلطة داخل المجتمع؛ حيث كبحت تلك الممارسات نمو ثقافة سياسية تعددية، ومنعت ظهور نخب سياسية متمرنة على الممارسة التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العليا للمجتمع والدولة لصالح فئات استفادت من أحادية النظام وهي لا تعتقد في صلاحه إلا بالقدر الذي يحقق به مصالحها وأهدافها. فخلق ذلك فراغا مؤسساتيا أصبحت تملؤه عناصر تتلون حسب المناسبات والظروف، وكان ارتباط هذه النخب بالنظام السياسي وبقيمه السياسية التي لا تؤمن بها أحيانا كثيرة سببا في غياب ثقافة سياسية بداية التعددية تساعد النظام في انتقاله إلى التعددية انتقالا حقيقيا، انتقال تعثر بعد ذلك بحالة الانسداد الذي عرفته الحياة السياسية منذ1992 وأزمة العنف السياسي الذي كان له تأثير كبير في إنتاج تجربة حزبية عادية وفي التطور الداخلي للأحزاب السياسية، حيث لا زالت

الحياة الحزبية إلى اليوم جراء تلك الأوضاع تعيش تقييدا وضبطا على مستوى الممارسة الحزبية لا سيما بعد استئناف العملية الانتخابية عام 1995، من خلال ترسانة قانونية تجسدت في الدستور والذي نتج عنه حل أحزاب ورفض اعتماد أخرى، وفي القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب والانتخابات وقانون الطوارئ وميثاق السلم والمصالحة الوطنية مؤخرا التي تمنح السلطة السياسية في مواجهة الأحزاب هامش مناورة واسعا جدا.

كما لم تساعد الاختلالات التي عرفها النظام والفوضى التي عرفتها الساحة السياسية وعدم اتخاذ مواقف واضحة من قضايا المجتمع والدولة الأحزاب في الوصول إلى الرؤية الواضحة وبلورة إستراتيجية تستطيع بها مواجهة القطاعات التقليدية المتجذرة في المجتمع وحتى لا تفقد تبرير وجودها أصلا ولعب دور حقيقي في إحداث التنمية السياسية في المجتمع بعد إقرار التعددية. الأمر الذي سيؤثر على الأداء الحزبي في ما بعد لا سيما أن علاقة الحزب كتنظيم سياسي مع السلطة التي يتفاعل ويتجاذب معها يؤثر في بلورة هويته الخاصة وصورتهlimage de marque ومواقفه السياسية.

الحزب في الجزائر بين ضعف الأداء وتحديات التحديث السياسي:

في ظل هذه الظروف وإثر عملية تكونها أخذت الأحزاب الكثير من الخصائص السلبية للنظام السياسي الذي جاءت لمعارضته شكليا على الأقل، تجسدت من خلال عجزها في بلورة إستراتيجية تقوم على تجديد الموارد والتكيف مع المطالب الجديدة المبنية على تنوع الفئات وتطورها بل تقوقعت في التفكير الحزبي الريعي المبني على أحادية الموارد في عملية لإعادة إنتاج ريعية الدولة التي أنتجتها، ما انعكس بوضوح على سيرها الداخلي وعلاقتها بالبيئة المحيطة. ولعل أبرز تلك السلبيات أنها لم تعمل على إعادة هيكلة الفضاء السياسي التقليدي وتنمية فضاء جديد تتمكن من خلاله من التحكم في مواردها وخلق نخبة تتمكن من فرض الهيمنة والمشروعية في مضمونها المعاصر وفق الأسس الديمقراطية الانتخابية والدفع بالممارسة السياسية نحو تداول حقيقي للسلطة من خلال دورة للنخبة وبناء أنماط جديدة للمشروعيات القائمة حول تسيير الشأن العام. وكان ذلك إخفاقا

في الاستقرار على نموذج أو نسق في بناء الدولة والمجتمع بصورة تصبح من خلالها قادرة على تمثيل حقيقي للمصالح في المجتمع كخطوة ضرورية أولى نحو التحديث السياسي..

ورغم أن النخب الحزبية في الجزائر تصوّر شرعيتها على مستوى الخطاب بتعابير حديثة قائمة على المبدإ الديمقراطي إلا أنها في الوقت ذاته تستخدم الرموز والاتجاهات التقليدية التي لا تعتقد في القواعد اللاشخصية العامة المنظمة للحياة السياسية، وكأن الاقتناع بالثقافة المؤسسية لم يترسخ بعد لديها وبقيت تؤمن بالطابع الفعال للعادات والتقاليد دون محاولة تغييرها أو تحييدها على الأقل من خلال تجديد موارد الحزب والتكيف مع المطالب الاجتماعية والسياسية الجديدة القائمة على تنوع الفئات وتطورها والتخلي عن التفكير الحزبي الريعي، مما أعطى انطباعا أن التعددية الحزبية والسياسية إجمالا مازالت تعيش مرحلة انتقالية، أطلق عليها البعض بمرحلة **المراهقة السياسية**.

ولعل دراسة **البناء السلطوي للأحزاب** من حيث المنطق التنظيمي فيها لا سيما منطق التوظيف السياسي داخلها وعملية اتخاذ القرار يفسّر جانبا هاما من جوانب تلك المراهقة من خلال تلك الأزمات التنظيمية المتعددة التي عرفتها كل الأحزاب تقريبا والتي أكدت تمركز القرار في يد القيادة سواء كان رئيس الحزب أم نخبة ضيقة عكس ما تنص عليه اللوائح والقوانين الداخلية، وتأزم كبير لدى الأعضاء في تجديد القيادات وتوزع الولاءات داخليا بين أسماء حزبية ذات نفوذ داخله عموما، جعل من مسألة الولاء للمؤسسة الحزبية ضعيفا يكاد ينعدم في بعض الحالات.

وتزداد هذه المظاهر أثناء عملية الهيكلة الداخلية المرتبطة عموما بانعقاد **المؤتمرات الحزبية** على اعتبار المؤتمر كهيئة تنظيمية عليا نقطة تحول وتقييم للمسائل التنظيمية والإستراتيجية السياسية للحزب، وحيزا للتعبير عن انشغالات القاعدة، حيث أظهرت الأحزاب تعثرا كبيرا في عقد مؤتمراتها وتعثرا أكبر في تطبيق القرارات المتمخضة عنها بل وارتباط العديد من المؤتمرات بأزمة داخلية حادة دفعت بعض الأحزاب إلى اللجوء إلى العدالة للفصل في نزاعاتها كما حدث مع حزب جبهة التحرير وحركة الإصلاح، وإذا كانت في مظهرها أزمة تمثيل أو مندوبين مثلا فهي في الواقع تعبير عن صراع

داخل النخبة الحزبية يعكس غياب رؤية واضحة ورشيدة حول فكرة التجديد، تأثرا بات واضحا بثقافة النظام السياسي الذي أنتجها ومازال محددا رئيسا في رسم أدائها في الساحة، وإذا كان ذلك أيضا تعبيرا عن حالة تكاد تكون طبيعية تعبر عن مجموع التحديات التي تتعرض لها المؤسسة الحزبية خلال عملية نموها نتيجة حداثة تجربتها السياسية والتنظيمية فهي أحيانا تعبير عن تذبذب الممارسة الحزبية متأثرة بعلاقتها بالسلطة القائمة من حيث مدى قربها منها أو بعدها عنها بنائيا ووظيفيا. ففوز حزب بالانتخابات بعد ثلاثة أشهر من ظهوره، أو ترشح البعض باسم حزب رغم ترشيح المؤتمر لأسماء أخرى، أو التنقل بين الأحزاب بل وحتى تأسيس حزب آخر ردا على رفض ترشيحات لهو تأكيد على صحة هذا الطرح. فلقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني مثلا أزمة كبيرة منتصف التسعينيات جراء خلاف داخلي عميق حول دور الحزب من حيث علاقته مع السلطة وأزمة المشاركة في رئاسيات 1999 وبعدها أزمة المؤتمر الثامن 2003 وأزمات عديدة لا طالما عبرت عن طبيعة العلاقة البنائية والوظيفية التي ما زالت تجمعه بالنظام القائم ولا زالت ترسم مستقبله لحد بعيد بدليل عودته القوية بعد انتخاب الرئيس بوتفليقة وتبعات ذلك على تراجع النشاط الحزبي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي مثلا الحزب الذي جاء لمنافسته مبدئيا بعد الفوز الانتخابي الكبير الذي حققه حزب جبهة التحرير الوطني، وتعزز ذلك التراجع بعد فشل التجمع في إدارة الخلاف الذي حدث في صفوفه منذ 1998 والذي زاد في تدهور شعبيته المصطنعة عموما وأكد افتقاده لقاعدة شعبية حقيقية، وأثر على حجمه السياسي والتنظيمي الحقيقي؛ وما حدث في حركة **النهضة** التي عرفت منذ تأسيسها عام 1990 بالسلطة المركزة لشيخها والمتسبب في انقسام الحزب وظهور حركة الإصلاح وتراجع نتائج النهضة جراء ذلك ثم أزمة حزب **الإصلاح** خلال مؤتمره واللجوء إلى العدالة وانتكاسته الكبيرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة 2008، وما يحدث بحركة **حمس** منذ وفاة زعيمها نحناح من أزمة قيادة 2003 ثم أزمة تداخل الصلاحيات بين الرئيس ومجلس الشورى وارتباطه مع مسألة استوزار رئيس الحركة واستياء قاعدة الحزب من نتائجه بالانتخابات الجزئية التي جرت بمنطقة القبائل، وما حدث مع حزب **جبهة القوى الاشتراكية**

و**التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** بعد الانتخابات الرئاسية 2004 نتيجة لتمركز الحزبين في منطقة القبائل وتأثرا بظهور حركة العروش السياسية بالمنطقة وظهور تنافس بينهم حول مراكز النفوذ وما حدث بحزب **التجديد** بعد ذهاب رئيسه بوكروح 2001، وخلافات النواب العشرة من أصل 21 لحزب **العمال** المنسحبين من البرلمان في خلاف مع القيادة 2005، لقد كان لهذا التأزم التنظيمي الذي عاشته تلك الأحزاب دور بارز في تراجع أدائها الحزبي حتى لو كان قصيرا حيث سجّل بعضها تراجعا ملحوظا ضمن الخارطة الحزبية بل وتآكل قواعد البعض منها تأثرا بالظروف الداخلية من جهة وبالظروف العامة التي يعيشها النسق.

هذا وترتبط تلك الأزمات الداخلية بالانتخابات، وتعتبر **عملية الانتخابات** ونماذج التعبير التي تتخللها محكا لقياس مستوى النمو الذي حققه الأداء الحزبي وأساسا عمليا هاما لفحص مستوى الثقافة السياسية وتأكيدا أو نفيا لتلك المراهقة السياسية. لقد أكدت كل التجارب الانتخابية في الجزائر أنه مما لا جدال فيه أن العرش والقبيلة قد تمكنا من اختراق المؤسسة الحزبية لدرجة أنه أصبح من شروط النجاح البحث عن أبناء العروش القوية لوضعهم على رأس القوائم الانتخابية في الولايات التي تسيطر فيها تلك العروش القوية عدديا وسياسيا مهما كانت هاته الانتخابات محلية أو وطنية، حزب كبير أو صغير في المعارضة أو في السلطة، فبقيت الأحزاب في ظل نفس المنطق فاحترمت في ترشيحاتها هذا المعطى السوسيولوجي بل والأنثروبولوجي المميز للعملية الانتخابية في بحثها عن نتائج جيدة أو في سعي لتوسيع قاعدتها الانتخابية كأضعف إيمان[9]. وتعاني بعض الأحزاب الصغيرة من ضعف كبير في إيجاد مرشحين أو جمع التوقيعات الضرورية يتزامن مع ضعف كبير لتوغلها الحزبي في المجتمع وتركيزها على المنطق الجهوي العشائري وتركيز نشاطها في المدن الكبرى فقط مقابل اكتظاظ كبير لدى الأحزاب الكبيرة في تقديمها للترشيحات. وفي ظل هذه الإستراتيجية الانتخابية المبنية على فرضية حضور الرؤية التقليدية الضيقة لدى الناخب والأحزاب لجأت السلطة كما فعلت دائما للاستعمال السياسي لبعض أشكال ضعف المجتمع واستغلال البنى التقليدية المعتمدة على انتماءات ضيقة ما قبل وطنية لا سيما من خلال ما يعرف بمنظمات المجتمع

المدني ذات النزعة الوطنية كمنظمات أبناء الشهداء والمجاهدين وضحايا الإرهاب في مرحلة آتية، كما يجدر في هذا الإطار أن نؤكد على الثقل القانوني الذي يتضمنه القانون العضوي للانتخابات والذي يؤثر على منطق **الترشيحات** الحزبية لا سيما مسألة السلطات التقديرية التي يمنحها القانون للإدارة كوزير للداخلية وطنيا والوالي المختص إقليميا بخصوص رفض الترشيحات حتى من دون تعليل للأسباب ويمكنهم في ذلك التذرع بميثاق السلم والمصالحة الوطنية أو أحكام الدستور.

هذا وتعتبر **الترشيحات** الانتخابية من أهم مظاهر الضعف السياسي للأحزاب من الزاوية المؤسساتية لأنها السبب المباشر في **الانشقاقات** الداخلية التي تعرفها الأحزاب عقب الإعلان عن كل استحقاق والذي تعزز بطغيان الفكر الانقلابي فيها وأفقد المؤسسة الحزبية ضوابطها بل ووصل لتهديد وجودها أصلا وتسبب في زوال البعض منها بصورة ما زال يتحكم فيها في رسم الخارطة الحزبية إلى يومنا هذا الأمر الذي أكد انفصال القواعد الحزبية عن القيادات وتلون الكثير منها حسب المناسبات والظروف في إعادة إنتاج لثقافة الأمس الأحادية.

وتعد ظاهرة **الانشقاقات** داخل الأحزاب السياسية من أهم مظاهر ضعف الأداء الحزبي والتي أصبحت تؤثر بشكل كبير على حجم الحزب وفاعليته، وإذا كانت ظاهرة **العضوية المتنقلة** بين الأحزاب وظاهرة **الترشح المستقل** تعبر من الناحية التنظيمية عن ضعف تجذر التجربة الحزبية في الجزائر نسبيا فهي من الناحية السياسية تعبير عن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في التخفيف من حدة الصراع الداخلي وتحقيق التماسك اللازم لبقاء الحزب، وتعبير عن ضعف في مستوى هاته الثقافة لدى التركيبة الحزبية عموما مما أعطى انطباعا بعدم وجود اقتناع فكري بإيديولوجية الحزب وإستراتيجيته وبالتالي برنامجه، وأكّد مبدئيا خيبة أمل للنخب الحزبية الجديدة التي أفرزتها التجربة القصيرة نسبيا للأحزاب في دواليب السلطة حول محاولاتها تغيير موازين القوى الداخلية للحزب لصالحها في مواجهة القيادة التاريخية بأساليب عملها وتقاليدها المستمدة من عهد السريّة.

والمثير للانتباه في هذا الإطار لجوء الأحزاب للإعلان عن ترشيحات أو عن تزكيات أو حتى إقامة تحالفات في إطار ما يعرف في الساحة السياسية الجزائرية **بلجان المساندة** على الرغم

من أن اختيار المرشحين من أهم وظائف الحزب على الإطلاق ولعل الانتشار الكبير لهاته الظاهرة السياسية والسوسيولوجية التي طغت على المشهد السياسي وأصبحت من أهم العناصر المكونة للبناء السياسي فيه وإن كان ذلك في تقديري تأكيدا على ضعف الأداء الحزبي لكن هل هو تأكيد أيضا على أن طبيعة الانتخابات وكيفية تنظيمها وكيفية التسيير السياسي هو الذي منع الأحزاب من العمل السياسي الفعال؟ أم أن الوعاء الانتخابي للأحزاب لم يعد ملكها لأنه أصبح يتلون حسب المناسبات والظروف؟ أم قد تكون النتائج الانتخابية لا تعكس الواقع؟ أم أن الأمر أبسط من ذلك وهو إيمان الجميع بعدم وجود تداول حقيقي وفعلي للسلطة حتى الآن؟

لم يعبر ذلك إطلاقا عن القطيعة مع تجربة سياسية تاريخية زادت في تقوقع مؤسسات الدولة على نفسها في مواجهة المجتمع في شكل رسم اللعبة السياسية بطريقة منعت أية هيكلة للقواعد الانتخابية وعرقل تفتح فضاء للسياسة يعترف باختلاف المصالح الأمر الذي ساهم في انتشار نظرة سلبية للنتائج الانتخابية وانخفاض لمستوى الثقافة السياسية؛ تزامن مع تركيز غير عادي للنشاط الحزبي خلال مرحلة الانتخابات وغياب بارز في ما عداها من الفترات، جعلت الأحزاب تعيش سباتا سياسيا لا تفيق منه إلا بمناسبة الانتخابات مما عمّق من تلك النظرة السلبية لدى الناخب الجزائري. لقد ساهمت الآلية المؤسساتية التي تمخض عنها الحزب السياسي في الجزائر بقدر ما في اغتراب اجتماعي وإقصاء واسع للفئات من العملية السياسية فالتغير مسّ البنية دون أن يطال الأدوار ويعود ذلك لغياب ثقافة سياسية كان من المفروض أن تسبق وتصاحب عملية الإصلاح السياسي. إنه على الأحزاب السياسية اليوم الاتجاه نحو الانتخابية والمهنية كثقافة سياسية، من خلال الاتجاه نحو البحث عن الناخب وضمان ولائه في العملية الانتخابية لأن عهد التعبئة مقابل المشاركة والروح النضالية مقابل الزبونية والأبوية سوف يفرض نفسه لا محالة، ويكون الرجوع إلى المضمون الحقيقي للتعددية هو الضمان الأكيد لحل المشاكل السياسية الواقعية لجميع القوى ذات الوزن الاجتماعي وبذلك يتعدى مطلب التعددية المضمون السياسي ويصبح مطلبا اجتماعيا عاما يعبر عن التطور السريع لتكنولوجيا الاتصال وتحول أنماط التسيير

الاقتصادي ومنازعة دور الدولة وبروز الفرز الطبيعي للأجيال.

الهوامش:

(1)Jean Charlot, **les partis politiques,** Paris: Armand Colin , 1971,seconde édition,p[50-54]

(2)Ibid, p. 53

(3) Gérard Schwartzenberg, **sociologie politique**, 5ème édition, Paris:Montchrestien, 1998, p.411

(4) د. حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مجلة **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، العدد ، ص

(5) Omar Carlier, «symbolique du pouvoir et pratique de gouvernement, gestuelle du pouvoir et modèle de souveraineté, les figures présidentielles de l'autorité en Algérie Indépendante 1962/1988 in **annuaire de l'Afrique du Nord**, changement politique au Maghreb, tome XXVIII, édition du CNRS, 1989, P.106

للتفاصيل انظر:

(6) :Mohamed Harbi ,**l'Algérie et son destin .Croyants ou citoyens**, Paris: Media Associes,1994 Louhouari Addi , **L impasse du populisme ,L' Algérie collectivités politique et état en construction**. Alger . ENAL,1990

وانظر أيضا: كنزة مغيش، **الوحدة والانقسامات الداخلية في حزب جبهة التحرير الوطني دراسة في استقرار الحزب في ظل التعددية** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية 2003

(7)Bourhein Ghalioune, Le malaise Arabe :Etat contre nation, Alger : ENAG,1991

(8) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. ط3 : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

(9) انظر: عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**. الجزائر: منشورات الشهاب، 2005، ص.22

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

64، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـات أدبيــة
- ☐ دراســـات إستراتيجية
- ☐ دراســـات إسلامية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراســـات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية : Ccp 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة